

مِنْ مَنَاجِ الْعُلَمَاءِ الْأُمَّةِ الْأَعْلَامِ
فِي أَصُولِ التَّلَاقِي فِي الْإِسْلَامِ (٢)

أَقْوَالُ ذَوِي عِشْرَانِ
فِي الْأَعْيَانِ الْجَوَارِحِ
خَالِطَةٍ فِي مَسْمَى الْإِيمَانِ

وَفِيهِ بَيَانُ أَنْ الْأَعْمَالُ حَزْرُ
مِنْ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ وَلَيْسَتْ سُرْطَانِي كَمَالِهِ

رَاجَعَهُ
فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ

صَالِحُ الْبَرْفُورَانِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْفُورَانِ

عَضُدُ هَيْبَةِ كِبَرِ الْعُلَمَاءِ وَعَضُدُ الْبُحْبُوحَةِ الدَّامَةِ لِلْإِفْتَاءِ

كَتَبَهُ
فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الرَّاسِخِ

عِصَامُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّنَانِي

عَضُدُ هَيْبَةِ الشَّرْعِ فِي تَلْقِيَةِ الشَّرْعِ وَالْمُحَادَثَاتِ الْأَشْرَافِ وَفِيهِ مَعَامِدُ الْفَضِيلِ
وَعَضُدُ مَجَالِسِ الْأَوْدَاعِ وَالْقَوْلِ بِالْإِيمَةِ الْإِعَادِيَةِ لِسُوءِ تِلْكَ الشَّيْخَةِ وَفَاعِلُهَا
وَعَضُدُ الْوَدَاعَةِ لِمَا مَعَانِي الْعَدِيدَةِ

مَنْتَدَى أَقْرَأِ الثَّقَافِي
www.igra.ahlamontada.com

مَنْتَدَى أَقْرَأِ الثَّقَافِي
لِلشَّيْخِ وَالْمُؤَلَّفِينَ

مَنْتَدَى أَقْرَأِ الثَّقَافِي
لِلشَّيْخِ وَالْمُؤَلَّفِينَ

منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com

اقوال ذوي العرفان
في انوار الجوارح
داخلية في مسمى الإيمان

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

دار الألبان
للنشر والتوزيع

مدينة نصر - القاهرة - جمهورية مصر العربية

جوال: ٠٢٠١٨٣٦٢٠٨٦٤

dar-elatharia@yahoo.fr

dar_elatharia@hotmail.com

دار سبيل المؤمنين
للنشر والتوزيع

عين شمس - القاهرة - جمهورية مصر العربية

جوال: ٠٢٠١٠٧٦١٠٠٩٩

البريد الإلكتروني:

Dar_sabilelmomnen@yahoo.com

Dar_sabilelmomnen@hotmail.com

موقعنا على الإنترنت:

www.darsabilelmomnen.com

بسم الله الرحمن الرحيم



من مناج العلماء الأئمة الأعلام
في أصول الشافعي في الإسلام

٢

أقوال ذوي السرفان
في الإجماع الجواز
داخلية في مسمى الإيمان

وفيه بيان أن الأعمال جزء من حقيقة الإيمان وليس شرطاً في كماله

راجعه
فصلية الشيخ العلامة

صباح الحج بن فوزان الفوزان
عضو هيئة كبار العلماء واللجنة الدائمة

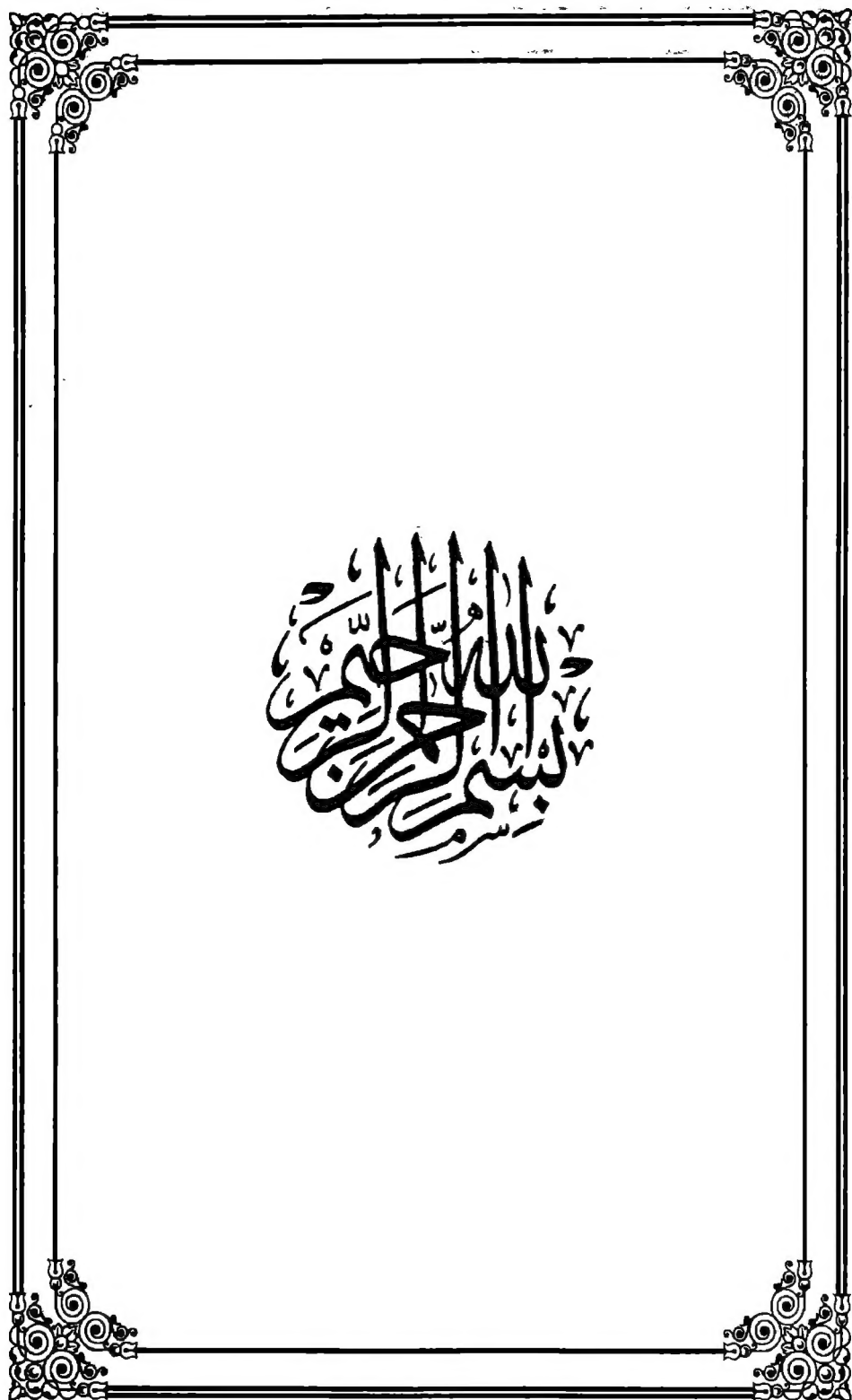
كتبه

فصلية الشيخ الدكتور أحمد بن عبد الله السباني

عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم
وعضو مجلس الإدارة الأول بالمدينة العلمية لعمادة الشريعة والعلوم
وعضو لجان التأسيس والاعتماد

دار أسكننا المؤمنين
للنشر والتوزيع

دار الأبحاث
للنشر والتوزيع



(تقديم فضيلة الشيخ العلامة صالح الفوزان حفظه الله)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه

وبعد:

فقد قرأت ما كتبه الشيخ عصام بن عبد الله السناني في موضوع (بيان حقيقة الإيمان عند أهل السنة والجماعة والرد على مخالفينهم) تحت عنوان: (أقوال ذوي العرفان في أن أعمال الجوارح داخلة في مُسمَّى الإيمان)؛ لأن هذه المسألة قد أثار الكلام فيها بعض الكُتَّاب فأنثروا على بعض الشباب الذين لم يدرسوا عقيدة السلف.

وقد أجاد الشيخ: عصام وفقه الله في هذا الكتاب وأفاد لمن يُريد الحق،

فجزاه الله خيرًا ونفع بما كتب!

وصلَّى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه

كتبه

صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان

عضو هيئة كبار العلماء

(التوقيع)

٢٤ / ٨ / ١٤٢٤ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

رئاسة

إدارة البحوث العلمية والإفتاء
الأمانة العامة للمعشقة كبرى المعشقة

البريد :

التاريخ :

الملاحظات :

الموضوع :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير الأنبياء محمد وعلى آله وصحبه وبعد :
فقد قرأت ما كتبه الشيخ عمام به عبد الله السباني في موضوع بيان حقيقة
الإيمان عند أهل السنة والجماعة والمرد على مخالفاتهم تحت عنوان
«أقوال ذوي العرفان» . فحي أن أفعال الجوارح وفعله في حسي الإيمان
لأمر هذه المسألة قد أثار العلم فيما بعده الكتاب فأثروا على بعض
الشباب الذين لم يدركوا عقيدة السلف ، وقد أجاد الشيخ عمام وفقه الله
في هذا الكتاب وأخذ لمن يريد الحق فخره الله غيراً ورفع بما كتب
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه

كتبه :

صالح الفوزان به عبد الله الفوزان

مفتي هيئة كبار العلماء

في ١٤٤٤/٦/٨ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأتباعه وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين!

أما بعد:

فهذه رسالة ألّفناها قصدتُ فيها نُصرةَ الحقِّ ونصحَ الخلقِ في مسألة مهمة تتعلق بدخول أعمال الجوارح في مُسمّى الإيمان وأنها من حقيقته، وأن علاقتها به كعلاقة الروح من الجسد؛ فكما أنه ليس للإنسان حياة إلا بهذه الروح، فكذلك لا صحة للإيمان إلا بأعمال الجوارح، بيّنت ذلك من خلال سياق أقوال أئمة الهدى والدين وإجماعهم عليه.

وإنه - والله - ليس من العجب أن يخفى الحق في مثل هذه المسألة على عامة الناس، لكن العجب أن يخفى على بعض من يتسبب إلى العلم وأهله، هذا - والله - الأمر الجلل، والأمر الذي لا يُحتمل؛ ولذا فإنّي لا أخطب في هذا المؤلّف من بنوا منهجهم على طريقة أهل البدع أو داهنوا أهلها؛ لأنهم قوم خصمون، ولكني أخطب فيه الشباب الذين قرؤوا من نار الهوى والتعصّب والتحزّب غير الحقّ لِجَنَّةِ السُّنة والاتباع، حين ظهر أول امتحان لهم في زلة وقعت من أحد علمائهم حين تبنّى إمكان وجود الإيمان بلا عمل صالح، كما قال عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين وقعت الفتنة بعد مقتل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما

روى البخاري عن أبي وائل قال: لَمَّا بَعَثَ عَلِيُّ عَمَّارًا وَالْحَسَنَ إِلَى الْكُوفَةِ لِيَسْتَنْفِرَهُمْ، خَطَبَ عَمَّارٌ فَقَالَ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَكِنْ اللَّهُ ابْتَلَاكُمْ لَتَتَّبِعُوهُ أَوْ إِيَّاهَا».

حكمةٌ بالغة ليميز الله الصادق في لزوم الاتباع والسُّنة ولو خالفها أحب الناس إليه، ممن جعل الحق تابِعًا لأقوال من يحب عصيية وأنفةً من أن يُنسبوا إلى خطأ دون بذل الوسع في طلب الحق.

ولذا فقد انقسم الناس في هذه الفتنة إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: قومٌ أصابوا الحق في جعلهم العمل من حقيقة الإيمان، لكن لتأثرهم بفكرٍ دخيل على منهج السلف أخذوا يؤلفون الكتب نصرَةً لأفكار الحركيين ممن تأثر بفكر الإخوان المسلمين، فهذا أحدهم يكتب رسالة علمية تتعلق بظاهرة الإرجاء، يُقرر المذهب الحق بأن الإيمان قول وعمل، ويُركز على لزوم عمل الجوارح للإيمان، إلّا أنّه يشطح بعيداً حتى تكاد تتلمس من كتابته نفْس أهل الاعتزال والخوارج على طريقة سيد قطب في تكفير المجتمعات حين تبنّى كثيراً من آرائه المُنحرفة في كتابه.

فها هو يقول - وهو يتناول مسألة عظيمة: وهي مسألة الإيمان عند أهل السُّنة والجماعة -: «وقد وجدت أن أفضل من أجاب على هذه الأسئلة من فقهاء الدعوة المُعاصرين هو الأستاذ سيد قطب رَحِمَهُ اللهُ، [وهأنذا] أنقل من كلامه ما يُفيد ذلك مع بعض زيادات توضيحية»^(١).

فليس من علماء السنة ولا من أئمة الدعوة مَنْ يعجبُ هذا الرجل ليُجيب

(١) ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، إشراف محمد قطب، (ص: ٥٧)، مطبوع على الآلة الكاتبة.

له عن أسئلة الدعوة، ولا عجب من ذلك ما دام أن دكتور العقيدة يضع سيد قطب في مصاف أئمة الإسلام وهُداة الأنام في بيان حقائق الإيمان حين يقول: «إن هؤلاء القليل عندما يدعون إلى تصحيح الإيمان وتجلية معانيه، ويُبينون للأمة الكفرَ وضروبه وخطره، نجدّها تقف في وجوههم مُتهمة إياهم بتكفير المسلمين، كما حصل لشيخ الإسلام ابن تيمية وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب والشهيد سيد قطب رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَأَمْثَالُهُمْ»^(١).

لذا قرر هذا الأخ - هداه الله - كثيرًا آراء سيد قطب المنحرفة في كتابه، كمثّل وصف المجتمعات الإسلامية بأنها جاهلية على سبيل العموم^(٢)، وتسمية لبس النساء الفاسقات الأزياء المُترجة عبوديّة لصانعي الموديلات الذين يصفهم بأنهم آلهة قاهرة، ثم يقول: «ولو دان الناس في هذه الجاهلية الحضارية لله بعض ما يدينون لصانعي الأزياء لكانوا عُبَادًا مُتبتلين.. فماذا تكون العبودية إن لم تكن هذه هي العبودية؟! وماذا تكون الحاكمية والربوبية إن لم تكن هي حاكمية وربوبية صانعي الأزياء أيضًا؟»^(٣).

وأخيرًا، يقرر في مُقدمة كتابه الذي يزعم أنه يبين فيه منهج السلف في الإيمان قاعدة سيد قطب في تكفير المُجتمعات مُقتبسًا عباراته، وكأنه يعيش في

(١) المرجع السابق (ص: ٤٧). وانظر لزأماً خاتمة كتابي: «براءة علماء الأمة من تزكية أهل البدعة والمذمة» التي تبين الفرق العظيم بين منهج علماء السُّنة ومنهج سيد قطب في باب الكفر والإيمان، حين عنونت لها بدطريقان لا يلتقيان شتان بين مشرق ومغرب»، وأقرني عليها شيخاي العلامتان العثيمين والفوزان، وكتب الأول بجانب المقولة ما يُفيد ذلك على الحاشية.

(٢) المرجع السابق (ص: ٩، ٥٩).

(٣) المرجع السابق (ص: ٥٩).

بلد غير بلد التوحيد، وفي قوم لا تقام فيهم حدود الشريعة وشعائر الدين: «والآن وقد دار الزمان دورةً ثالثةً حتى عاد كهية يوم أن بعث الله مُحمداً ﷺ، حيث تردى العالمُ الإنساني المُعاصر في عين ما وقع فيه قوم نوح والعرب، من شرك في التقرب والنسك وفي الطاعة والتشريع، أصبح لزماً على أولي البقية الذين ينهون عن الفساد في الأرض تجلية هذه الحقائق عن الدين قبل الدخول في أية تفصيلات أو مناقشات مع الفرق المخالفة، أو مع المتلوثين بهذا الشرك الجديد»^(١).

ويقول: «الحديث عن الإرجاء العام، أي: الإرجاء المُتعلق بالإيمان والذي تحول من بدعة نظرية يدين بها أفراد معدودون إلى ظاهرة عامة تُسيطر على الفكر الإسلامي، بل والحياة الإسلامية...»^(٢)!!!

هكذا يُعمم هذا الرجل عودة العالم لشرك التقرب والنسك والطاعة والتشريع كهيته يوم أن بعث الله نبيه ﷺ دون استثناء، ويُعمم سيطرة الإرجاء على الفكر الإسلامي ولا يستثني، وهو الذي يعيش في بلاد يقطنها علماء سلفيون ظاهرون، ويتشر فيها التوحيد، وتظهر فيها السنة، وتحكم فيها الشريعة، إلا إذا كان هذا الرجل على رأي هذا المُعظم - سيد قطب - عنده في تكفير جميع الدول والمجتمعات بما فيها الدولة التي يقطنها هذا المُعظم له، فها هو سيد قطب يقول: «إنه ليس على وجه الأرض اليوم دولة مسلمة ولا مجتمع مسلم قاعدة التعامل فيه هي شريعة الله والفقهاء الإسلامي»^(٣).

(١) المرجع السابق (ص: ٥).

(٢) المرجع السابق (ص: ٢٥٧).

(٣) ظلال القرآن (٤/ ٢١٢٢).

ثم يبيّن على ذلك لأتباعه قاعدةً حروريةً يُبين فيها أن معنى الجهاد هو: إشعال الفتن والانقلابات، حتى صار ذلك دستورًا ينتهجه المتأثرون بفكره هذه الأيام في بلادنا وغيرها، فهو يقول: «غاية الجهاد في الإسلام هي هدم بنيان النظم المُناقضة لمبادئه، وإقامة حكومة مؤسّسة على قواعد الإسلام في مكانها، واستبدالها بها، وهذه المهمة مهمة إحداث انقلاب إسلامي عام غير مُنحصر في قطر دون قطر، بل مما يُريده الإسلام ويضعه نُصَبَ عينيه أن يحدث هذا الانقلاب الشامل في جميع أنحاء المعمورة، هذه غايته العليا ومقصده الأسمى الذي يطمح إليه ببصره، إلا أنه لا مندوحة للمسلمين أو أعضاء الحزب الإسلامي عن الشروع في مهمتهم بإحداث الانقلاب المنشود، والسعي وراء تغيير نُظم الحكم في بلادهم التي يسكنونها»^(١) «(٢)».

(١) المرجع السابق (٣/ ١٤٥١).

(٢) ومثله صاحب كتاب: «حقيقة الخلاف بين السلفية الشرعية وأدعيائها في مسائل الإيمان»، فإنه وإن أصاب في رده مخالفه في كتابه في هذه المسألة، إلا أنه جعل المردود عليه في صف، وعلماءنا كسماحة الشيخ محمد بن إبراهيم، وسماحة الشيخ ابن عُثيمين، وأمثالهما مع محمد قطب في صفٍ واحد في باب الإيمان والتكفير، فكان كمن يحاول أن يجمع بين الضبِّ والنون. ولذا تراه يُدافع عن محمد قطب ويوجّه كلامه وكأنه موافق لأهل السُّنة في هذا الباب تحت عنوان يعقده بعنوان: «موقف هؤلاء من فتاوى كبار العلماء ومُفكري ودعاة هذه الأمة في مسألة الحكم».

ثم يُشيد بمن تأثروا بمنهج الذي يُدافع عنه ويجعل قولهم فاصلاً في الحكم في المسألة فيقول (ص: ٣٣): «بل هناك قولان لعالمين فاضلين من أهل السنة ويُمثّلان السلفية الشرعية لا السلفية الرسمية، أحدهما...». فيذكر فيها صاحب الكتاب الأنف الذكر في ظاهرة الإرجاء. سلسلة غريبة مريبة يُشيد لاحقاً بسابقها؛ فالأول: يجعل مُعظّمه - سيد قطب - إمامًا يقرنه بشيخي الإسلام ابن تيمية وابن =

القسم الثاني: قوم أهل سنة واتباع بالجملة، لكنهم خالفوا الحق في إخراجهم العمل من حقيقة الإيمان، فهم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وكثير من المتأخرين لا يميزون بين مذاهب السلف وأقوال المُرَجَّة والجهمية؛ لاختلاط هذا بهذا في كلام كثير منهم، ممن هو في باطنه يرى رأي الجهمية والمُرَجَّة في الإيمان، وهو مُعَظَّم للسلف وأهل الحديث، فيظن أنه يجمع بينهما، أو يجمع بين كلام أمثاله وكلام السلف» اهـ^(١)

وقع هؤلاء في ذلك تقليدًا لزلة وقعت من لدن بعض العلماء، ولو كانوا ممن رسخ في مُعتقد أهل السنة لعلّموا أنها زلّة وكبوة؛ يُعْتَذِر لصاحبيها ولا يُقْلِد فيها، كما صرّحت بذلك اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء برئاسة شيخ الإسلام في هذا العصر ابن باز رَحِمَهُ اللهُ حين رَدَّتْ على صاحب كتاب «ضبط الضوابط في الإيمان» الذي ذكر أن محور كتابه يدور على أن تترك العمل الظاهر لا يكفر كُفْرًا أكبر، وإنما تكفره الخوارج والمعتزلة.

فبعد أن بينت اللجنة في فتواها أن الكتاب يدعو إلى مذهب الإرجاء المذموم؛ لأنه لا يعتبر الأعمال الظاهرة داخلّة في حقيقة الإيمان، وحذرت

= عبد الوهاب.

والثاني: يجعل المُشيد بسيد قطب عالمًا فاضلاً من أهل السُّنة ويمثل السلفية الشرعية لا السلفية الرسمية.

وأترك بيان مُرادَه بالسلفية الرسمية لفهم القارئ الأريب. ولقد عرضت هذا الكلام وشُبهه على شيخنا صالح الفوزان - حفظه الله - فقال: «نحن لا نرضى طريق هؤلاء ولا طريق هؤلاء»، أي: لا نرضى بطريق المردود عليهم في مسألة الإيمان، ولا بطريق من يرد عليهم على طريقة سيد قطب وأخيه وغيرهما من مُنْظري جماعة الإخوان المسلمين ممن يصيدون في الماء العُكِر.

المسلمين. مما احتواه هذا الكتاب من المذهب الباطل حماية لعقيدتهم، واستبراء لدينهم، قالت: «كما نحذر من اتباع زلات العلماء فضلاً عن غيرهم من صغار الطلبة الذين لم يأخذوا العلم من أصوله المعتبرة» اهـ^(١)

وهذا هو عين ما قرره أئمة الدين قديماً وحديثاً كما قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ مُبِيناً خطورة زلة العالم: «المصنفون في السنة جمعوا بين فساد التقليد وإبطاله، وبيان زلة العالم ليبينوا بذلك فساد التقليد، وأن العالم قد يزل ولا يبد، إذ ليس بمعصوم، فلا يجوز قبول كل ما يقوله، وينزل قوله منزلة قول المعصوم؛ فهذا الذي دَمَّه كل عالم على وجه الأرض، وحرموه، وذموا أهله، وهو أصل بلاء المُقلِّدين وفتنتهم، فإنهم يُقلِّدون العالم فيما زل فيه وفيما لم يزل فيه، وليس لهم تمييز بين ذلك، فيأخذون الدين بالخطأ ولا بد» اهـ^(٢).

ونتيجة لهذا التعصب والهوى ظهر صنف قليل ينسب لهذا القسم على طريقة أهل الأهواء ممن يرددون مُضحكات كانوا يستجمعونها معنا أيام ردّ العلماء على أهل التهيج، منها التشكيك في أمانة علمائهم أو اتهامهم بعدم قراءة ما يكتبون، حتى أنهم وزعوا فرحاً وانشرائحاً شريطاً لأحد الذين ردّت عليهم لجنة الإفتاء ممن كان يدعو الشباب للزوم غرضهم قبل أن يردوا عليه، واضعاً نفسه - تلبساً على الدُّهماء - في مصاف هؤلاء الأكابر الذين شابت لحاهم في تدريس العقيدة السلفية قبل أن يولد هو وأمثاله، وفيه يقول لما سُئل عن رد اللجنة عليه - ولا أظنه يعي ما يقول - : «الأمر لا يخرج عن إحدى صورتين: إما أن يقرأ المشايخ بأنفسهم الكتب التي يُراد بحثها، أو مناقشتها،

(١) انظر الفتوى التاسعة من (أقوال سماحة الشيخ ابن باز في الإيمان) في هذا الكتاب.

(٢) «إعلام الموقعين» (٢/ ١٧٣، ١٧٥)، وسيأتي تفصيل لهذه المسألة في المقدمة السابعة.

أو الرد عليها، أو التحذير منها. وإما أن يوكلوا ذلك إلى لجان الباحثين المساعدين الذين يسهلون عليهم النظر في الكتب، والتخريج للأحاديث، واستخراج النصوص من بطون المؤلفات وما شابه ذلك، لا يخرج الأمر عن إحدى هاتين الحالتين».

أقول: لو افترضنا أن اللجنة كتبت ما كتبت بناءً على ما قرأته بنفسها في تحذيرها من كتابي فهذه والله المصيبة العظمى، لماذا؟ لأنه كما قرأتم في «الأجوبة المتلازمة» وفي «نقد الفتوى»، وكما ستقرؤون إن شاء الله في الكتاب الثالث «الحجة القائمة»، أقول: لأنه لا يوجد شيء مما ذكر موجود في كتابي، وكل ما ذكر غير موجود وإنما هو مبني على أفهام منقوصة للقارئ للكلام، وبعض ذلك تقول صريح محض لا يتردد فيه. والحقيقة أننا نربأ باللجنة أو أي من أفرادها أن يكونوا كذلك؛ بل أن يكونوا قريين من ذلك. فلم يبق إلا أن يقال: إن ذلك من تصرف بعض الباحثين المساعدين، وهذه وإن كانت مُصيبة لكنها أهون. فالعمدة إذاً على هذا الترجيح على أولئك المساعدين الذين قد يكونون ذوي علم قاصر، أو ذوي توجهات فكرية، أو ذوي فهم منقوص، أو أي سبب آخر قد نضعه فيهم، أما أن نضعه في المشايخ فهذا ما نترهم عنه ونبعدهم منه» اهـ^(١)

أقول: يا ليتك أيها الرجل، تأدبت بأدب الشيخ الذي تنتسب إليه أخلاقاً وصدقاً وصراحة، بل وشجاعةً وابتعدت عن أساليب الحزبيين، والله إنه لمن أعجب العجب أن يتهم هذا الرجل وأتباعه علماءنا بقله الفهم، أو قلة الأمانة، أو السذاجة أو غير ذلك مما يسرح له الخيال من خلال هذه الطعون السمجة

(١) من شريط مُسجل عندي بصوته بعنوان: «رحلتي إلى بلاد الحرمين».

انتصاراً للنفس، وتكبُّراً على الحق، في الوقت الذي يقرر في كل كتاب يؤلفه ردّاً على اللجنة ما انتقدته عليه من دعوته الأمة إلى اعتقاد أن [عمل الجوارح كمال في الإيمان، فلو ترك أحد ذلك كله فهو باقٍ على الإيمان والإسلام].

فلماذا كل هذا الضجيج وكل هذه الكتب إذًا؟ ألا يكفي أن تقول مرة واحدة - وتريح شبابنا - ما تقررره منذ سنوات في كل كتاب لك أو شريط أو مُناظرة تتعلق في هذه المسألة مما كان سبباً لتفريق الشباب السلفي في هذه البلاد وتخيبهم على علمائهم؟ ألا يكفي أن تقول: «أنا أخالفكم في مكانة العمل من الإيمان؛ لأن الإنسان لا يخرج من الإسلام إلا بجحود وتكذيب لا بترك وتهاون، حيث إن جميع النواقض تعود إليها»^(١) حتى يفهم الأتباع الذين ينتصرون لك فينشرون كتبك وأشرطتك في هذه المسألة حقيقة الخلاف، وأن طعونك وكلامك في أمانة العلماء أو فهمهم لا وجه له أبداً.

إنه لمن الأمر المُحزن جدّاً منازعة الأكابر في فهم عقيدة السلف حتى تكلم في هذه المسألة من لا يُحسن كتابة الحروف فضلاً عن كتابة المُعتقد، وحتى صار منهج أهل السنة في الإيمان الذي ألفوا الكتب الكثيرة لبيانه وإيضاحه غريباً يحتاج لشباب جُهال لُيَينوه للأمة، لقد قام بعض الإخوة بتنزيل كتابي هذا الذي راجعه العلامة صالح الفوزان في أحد المنتديات في الشبكة، فحصل أخذ ورد وهرج ومرج بين مجموعة تؤيد، وأخرى تُعارض، ومنهم كاتب نقل شُبهاً يُردها كما يُردها كثير من الشباب كالبيغاء، أخذوها

(١) انظر: كتاب «التحذير من فتنة التكفير» (ص: ١١ / حاشية ١)، من الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ، حين قال: «فإن من ثبت له حكم الإسلام بالإيمان الجازم، إنما يخرج عنه بالجحود له، أو التكذيب به، أما إذا كان شاكاً أو مُعانداً أو مُعرِضاً أو منافقاً: فإنه - أصلاً - ليس بمؤمن» اهـ. بنقه.

بحروفها من كتب وأشرطة المردود عليه من قبل علمائنا، أسمعها كلما نزلت في قرية أو مدينة من بلادنا، قرر هذا الكاتب فيها أن كفر تارك أعمال الجوارح فيه خلاف بين أهل السنة لا محالة، وإنما الأعمال اللازمة للإيمان هي أعمال القلب. فدرنا وإياهم - والله - كثور في ساقية.

ثم قال الكاتب: «وعندي على هذا الموضوع بحث سيُشر قريباً في مجلة كلية الشريعة في جامعة الكويت حرسها الله، وهو أمامي الآن، فمن أراد تنزيله فليس عندي مانع؛ لأن كتابتي ضعيفة جداً» اهـ. فلا حول ولا قوة إلا بالله، إنها المسألة الحالقة الخطيرة «التعصب لزلات العلماء» التي حذر منها علماء الإسلام قديماً وحديثاً.

القسم الثالث: أهل الحق والاتباع في هذه المسألة الذين خالفوا الفريقين السابقين؛ لأنهم وسط في باب الإيمان بين مذهب الخوارج والمُرجئة، عصمهم الله بلزومهم الكتاب والسنة، وبזהم التعصب لآراء الرجال، حتى لو صدر مثل هذا القول من أحد أكابرهم كالشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ أو من هو أكبر منه لما قبلوه منه؛ ما دام أنه مُخالف لمذهب السلف الذي هو وسط بين مهلكتين، كما قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «ولا بد من أمرين:

أحدهما أعظم من الآخر: وهو النصيحة لله ولرسوله وكتابه ودينه، وتنزيهه عن الأقوال الباطلة المناقضة لما بعث الله به رسوله من الهدى والبيّنات، التي هي خلاف الحكمة والمصلحة والرحمة والعدل، وبيان نفيها عن الدين وإخراجها منه، وإن أدخلها فيه من أدخلها بنوع تأويل.

الثاني: معرفة فضل أئمة الإسلام ومقاديرهم وحقوقهم ومراتبهم، وأن

فضلهم وعلمهم ونصحهم لله ورسوله لا يوجب قبول كل ما قالوه» اهـ^(١).
ولذا فأهل هذا المنهج الحق مع تخطئتهم لمن خالف الحق كائنًا من كان،
لا يلزم عندهم من ذلك التأثيم والتبديع إذا كان مخالفهم من أهل السنة
والجماعة، وله قدم صدق وسابق فضل في الإسلام لم يشتهر عنه تعمد
المخالفة؛ لأنهم أهل رحمة وعدل، خالفوا كذلك في هذا الباب طائفتين كما بين
شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ مِنْهُجَهُمْ بقوله: «ومما يتعلق بهذا الباب أن يُعلم
أن الرجل العظيم في العلم والدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى يوم
القيامة: أهل البيت وغيرهم، قد يحصل منه نوع من الاجتهاد مقرونًا بالظن،
ونوع من الهوى الخفي، فيحصل بسبب ذلك ما لا ينبغي اتباعه فيه، وإن كان من
أولياء الله المتقين.

ومثل هذا إذا وقع يصير فتنة لطائفتين: طائفة تُعظمه فتريد تصويب ذلك
الفعل واتباعه عليه، وطائفة تذمه فتجعل ذلك قاذبًا في ولايته وتقواه، بل في بره
وكونه من أهل الجنة، بل في إيمانه حتى تُخرجه عن الإيمان، وكلا هذين
الطرفين فاسد. والخوارج والروافض وغيرهم من ذوي الأهواء دخل عليهم
الداخل من هذا. ومن سلك طريق الاعتدال عظم من يستحق التعظيم، وأحبه
ووالاه، وأعطى الحق حقه، فيعظم الحق ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل
الواحد تكون له حسنات وسيئات، فيُحمد ويُذم، ويُثاب ويُعاقب، ويُحب من
وجه، ويُبغض من وجه، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، خلافًا للخوارج
والمعتزلة ومن وافقهم» اهـ^(٢).

(١) «إعلام الموقعين» (٣ / ٢٩٤).

(٢) «منهاج السنة» (٤ / ٥٤٣، ٥٤٤). وسيأتي مزيد تفصيل لهذا في بابه.

ونتيجة لعدم فهم هذه القاعدة السنية كتب أحد الإخوة - هداة الله - تعليقاً على كتابي هذا في المنتدى الأنف الذكر أمراً بأن نترك الطعن في عقائد علماء السنة، فكتبت له كلاماً ناقلاً فيه كلام شيخ الإسلام وابن القيم الأنفين ثم قلت: «نحن أخى لا نعصم ولا نؤثم، لكننا بينكم حائرون، فهي والله فتنة تدع الحليم حيراناً؛ حين يُصيب صاحب الهوى من صاحب السنة زلةً، فنحن إن سكتنا خالفنا أصل دعوتنا، ودخلنا في التحزب لغير صاحب الشريعة، وإن تكلمنا لم يسلم من نحب، فالى الله المشتكى». وخذ فائدة لعلك تفهم من خلالها موقفى وعيبي عليكم وتُقارن بين الموقفين: لما حصل الكلام من شىخي محمد العُثيمين في مسألة المعية في حياته رَحِمَهُ اللهُ عام ١٤٠٤ هـ حتى كَفَرَهُ بعض الجُهَّال وأثاروا حوله ما أثاروا مع وضوح رأيه في تكفير القائلين بالحلول، لم أقبل رأيه حينئذٍ مع محبة له في القلب أشك بأني أحبيت والديّ مثلها، وكنت أردد المقولة المشهورة: «لا تقل مسألة ليس لك فيها إمام»، هي مقولة تعلمتها من شىخي رَحِمَهُ اللهُ فعصمني الله بها.

ومرة استفتيته رَحِمَهُ اللهُ أول زمن الطلب عنده في حدود عام ١٤٠١ هـ عن قراءة الفاتحة في الورد فأجاب: أن نعم، وبعد ستين بحثت عن دليل فلم أجد فسألته فقال: أظن أن فيها دليلاً انتظر حتى أسأل الإخوان، فلما أبطأ عليّ كتبت له قصاصة فيها: «شيخنا، علمتنا أن نستدل قبل أن نعتقد، فمند ستين نحن اعتقدنا قبل أن نستدل». فدعاني بعدها - وأنا الطالب الصغير عنده - فقال - وهو العالم النحرير -: لقد تركتها؛ لم أجد دليلاً، لعلني سمعتها وأنا صغير من أحد الوعَّاظ في المسجد فحفظتها.

والله يعلم أنه لم يغضب يوماً مني لمثل هذا، بل كنت أرى منه رَحِمَهُ اللهُ مزيد

تشجيع وكبير محبة، فرحم الله ذاكم الجبل المُرَبِّي على السنة والاتباع، وجمعنا وإياه وعلماء السنة في جنته على سُررٍ مُتقابلين.

أخي دعوة صادقة بأن تتأمل كلام ابن القيم الآنف جيداً ثم تقرأ الكتاب بعيداً عن الإسقاط النفسي مُتجرّداً للحق، وثق أنك ستجد الحقيقة.

وختاماً أدعو الله لي ولك بما دعا به نبي الله ﷺ في افتتاح صلاته إذا قام من الليل: اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهديني.. وجميع أهل السنة السلفيين وغيرهم لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراطٍ مُستقيم. وصلى الله على مُحَمَّد وآله وسلم اهـ. بنصه^(١).



(١) وانظر في آخر الكتاب صورة خطاب كتبه لشيخنا رَحِمَهُ اللهُ وسلمته بيده عندما علمت بمرض موته، يتعلق بتضعيف الشيخ لحديث الجَسَّاسَة الذي رواه مسلم، محاولة من الطالب لنصح شيخه في أخرج لحظات حياته محبة وبراً وردّاً للجميل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾

[آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٦﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد: فإن علاقة الإيمان بأعمال الجوارح وأنه لا إيمان لمن ترك الفرائض مسألة عظيمة جليلة، قررها علماء أهل السنة والجماعة أخذاً من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ودين الإسلام لا يقوم على الدعاوى المجردة عن تصديقها بالأفعال، يقول تعالى: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴿١٢٤﴾ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٣ - ١٢٥].

قال الأجرى رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الشرعية» (١/ ٢٧٧، ٢٨٤، ٢٨٩): بعد

ذكره أن الله - تعالى - لم يدخل المؤمنين الجنة بالإيمان وحده حتى ضم إليه

العمل الصالح: «واعلموا - رحمنا الله وإياكم - أني قد تصفّحت القرآن فوجدت ما ذكرته في شبيه من خمسين موضعاً من كتاب الله تعالى، أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى لم يدخل المؤمنين الجنة بالإيمان وحده، بل أدخلهم الجنة برحمته إياهم، وبما وفّقهم له من الإيمان والعمل الصالح... ميّزوا - رحمكم الله - قول مولاكم الكريم: هل ذكر الإيمان في موضع واحد من القرآن، إلّا وقد قرن إليه العمل الصالح؟ فيما ذكرته مقنع لمن أراد الله عَزَّوَجَلَّ به الخير، فعلم أنه لا يتم له الإيمان إلّا بالعمل، هذا هو الدين الذي قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥].

وقال ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ في «الإبانة: ٢/ ٧٧١»: «فقد أخبر الله - تعالى - في كتابه في أي كثيرة منه: أن هذا الإيمان لا يكون إلّا بالعمل وأداء الفرائض بالقلوب والجوارح، وبين ذلك رسول الله ﷺ وشرحه في سنته وأعلمه أمته، وكان مما قال الله - تعالى - في كتابه، مما أعلمنا أن الإيمان هو العمل وأن العمل من الإيمان، ما قاله في سورة البقرة: ﴿يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ أَنْ تُؤْتُواهُ بِغُفَرَتِهِ قُلْ مَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً إِنْ أَرَادَ أَنْ يُنَزِّلَ السَّيْلَ عَلَى الْبَلَدِ فَأَنزَلَ السَّيْلَ فَفُتِحُوا يَوْمَئِذٍ وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ أُولَئِكَ هُمُ الْمُكَذِّبُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، فانتظمت هذه الآية أوصاف الإيمان وشرائطه من القول والعمل والإخلاص، ولقد سأل أبو ذر النبي ﷺ عن الإيمان فقرأ عليه هذه الآية» (١)

(١) رواه محمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» برقم (٤٠٨)، والحاكم في «المستدرک» (٢/ ٢٩٩) (٣٠٧٧)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يُخرجاه، =

وساق المصنفان - رحمهما الله - آيات وأحاديث كثيرة تدل على ما قالوا، أقنصر هنا على ذكر آيتين جاءتا في كتاب الله عز وجل ثم أعرض لحديث ورد عن رسول الله ﷺ:

أولاً: الآيات القرآنية الكريمة:

الآية الأولى: قوله - تعالى - في آخر سورة الأنعام: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨] الآية، فهذه الآية تدل على كفر من زعم أنه مؤمن لإتيانه بتصديق القلب واللسان دون كسب الجوارح؛ لأنها نص في عدم نفع الإيمان لكل نفس آمنت ولم تصدق إيمانها بالعمل قبل إتيان بعض الآيات، وأنه لن ينتفع عندئذ إلا الذي جمع بين الإيمان مع كسب العمل الذي هو من حقيقته.

قال أبو جعفر الطبري رحمه الله «تفسيره: ٧٦/٨»: «وأما قوله: ﴿أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا﴾ فإنه يعني: أو عملت في تصديقها بالله خيراً من عمل صالح يُصدَّقُ قِيْلُهُ وَيُحَقِّقُهُ، من قبل طلوع الشمس من مغربها... ولا ينفع من كان بالله وبرسوله مصداقاً وفرائض الله مضيعاً، غير مكتسبٍ بجوارحه لله طاعة، إذا هي طلعت من مغربها - أعماله إن عمل، وكسبه إن اكتسب؛ لتفريطه الذي سلف قبل طلوعها في ذلك، كما حدثني محمد بن الحسين، قال: حدثنا أحمد ابن المفضل، قال: ثنا أسباط عن السدي: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨]، يقول: كسبت في تصديقها خيراً: عملاً صالحاً، فهؤلاء أهل القبلة وإن كانت مصدقة ولم

= وتعقبه الذهبي في «التخليص» فقال: كيف وهو مُنقطع؟! وأورده ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٤٨٥)، وقال: هذا مُنقطع؛ فإن مُجاهداً لم يدرك أباً ذرّاً، فإنه مات قديماً.

تعمل قبل ذلك خيرًا، فعملت بعد أن رأت الآية لم يقبل منها، وإن عملت قبل الآية خيرًا ثم عملت بعد الآية خيرًا - قبل منها.

وقال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ «فتح القدير: ٢/ ٢٥٤»: «قوله: ﴿أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ معطوف على ﴿ءَامَنَتْ﴾، والمعنى: أنه لا ينفع نفسًا إيمانها عند حضور الآيات متصفة بأنها لم تكن آمنت من قبل، أو آمنت من قبل ولكن لم تكسب في إيمانها خيرًا. فحصل من هذا أنه لا ينفع إلا الجمع بين الإيمان من قبل مجيء بعض الآيات مع كسب الخير في الإيمان، فمن آمن من قبل فقط ولم يكسب خيرًا في إيمانه، أو كسب خيرًا ولم يؤمن فإن ذلك غير نافع». اهـ.

الآية الثانية: قوله - تعالى - في سورة فاطر: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، فعلى التفسير المنقول عن السلف أن رفع القول والذي أعظمه الشهادتان متوقف على العمل الصالح، فمن أقر ولم يعمل لم يكن له عمل يرفع الإقرار، فدل على أن العمل وأعظمه الصلاة شرط لقبول القول الذي أعظمه الشهادتان، وإليك أيها الأخ الطالب للحق، أقوال بعض المفسرين والمصنفين في كتب الاعتقاد:

قال أبو جعفر الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ «تفسيره: ٢٢/ ٨٠»: «وقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾: يقول تعالى ذكره: إلى الله يصعد ذكر العمل إياه وثناؤه عليه، ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾، يقول: ويرفع ذكر العبد ربه إليه عمله الصالح، وهو العمل بطاعته وأداء فرائضه والانتفاء إلى ما أمره به، وينحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل». اهـ.

ثم أسند عدة آثار منها: ما أسنده بقوله: حدثني علي، ثنا أبو صالح، قال: ثني معاوية، عن علي، عن ابن عباس قوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ

الصَّلَاحُ يَرْفَعُهُ، قال: الكلام الطيب: ذكر الله، والعمل الصالح: أداء فرائضه، فمن ذكر الله - سبحانه - في أداء فرائضه حُمِلَ عليه ذكرُ الله^(١) فصعد به إلى الله، ومن ذكر الله ولم يؤد فرائضه ردّ كلامه على عمله فكان أولى به^(٢).

قلت: «هذا من نسخة رواها الكبار عن أبي صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث، إلا أن المحدثين أجمعوا على أن ابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لكن قال السيوطي «الإتقان: ١٨٨/٢»: «قال أحمد بن حنبل: [بمصر صحيفة في التفسير رواها علي بن أبي طلحة لو رحل رجل فيها إلى مصر قاصداً، ما كان كثيراً]، أسنده أبو جعفر النحاس في «ناسخه»^(٣). قال ابن حجر: [وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث، رواها عن معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في «صحيحه» كثيراً فيما يعلقه عن ابن عباس]. وأخرج منها ابن جرير وابن أبي حاتم وابن المنذر كثيراً بوسائط بينهم وبين أبي صالح^(٤).

وقال قوم: لم يسمع ابن أبي طلحة من ابن عباس التفسير، وإنما أخذه من مجاهد وسعيد بن جبير^(٥)؛ قال ابن حجر: [بعد أن عرفت الواسطة - هو

(١) أي: حَمَلَ عمله ذكر الله.

(٢) هذا الأثر أخرجه النحاس في «معاني القرآن الكريم: ٥/ ٤٤٠، ٤٤١».

(٣) «الناسخ والمنسوخ» للنحاس (١/ ٤٦٢) (٢٧)، «إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ١٠٤)، واللفظ المذكور منه، وانظر: «فتح الباري» (٨/ ٥٥٧).

(٤) «فتح الباري: ٨/ ٥٥٧»، كتاب: «التفسير»، سورة الحج: ﴿وَإِذَا تَمَنَّيَ الْوَعْدَ الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ [الحج: ٥٢].

(٥) قال المزني في «تهذيب الكمال: ٢٠/ ٤٩١»: وقال أبو حاتم، عن دُحيم: لم يسمع - أي: علي بن أبي طلحة - من ابن عباس التفسير. وقال الذهبي في «الميزان: ٥/ ١٦٣»: «علي بن أبي طلحة، عن مجاهد، أخذ تفسير ابن عباس عن مجاهد، فلم يذكر =

ثقة - فلا ضير في ذلك»^(١) ا.هـ.

ونقل السيوطي كذلك في كتابه «الدر المنثور: ٧٠٠ / ٨»: أن ابن حجر قال: «عليّ صدوق، ولم يلتق ابن عباس، لكنه إنما حمل عن ثقات أصحابه؛ فلذلك كان البخاري وأبو حاتم وغيرهما يعتمدون على هذه النسخة» ا.هـ.

قلت: جزم البخاري بمعلقات عن ابن عباس من هذا الطريق. وقد روي هذا المعنى عن جمع من التابعين كما ستأتي الإشارة إليه.

وقال أبو عبد الله القرطبي «الجامع لأحكام القرآن: ٣٣٠ / ١٤» تحت هذه الآية: «قال ابن العربي: [إن كلام المرء بذكر الله إن لم يقترن به عمل صالح لم ينفع؛ لأن من خالف قوله فعله فهو وبال عليه، وتحقيق هذا: أن العمل إذا وقع شرطاً في قبول القول أو مرتبطاً، فإنه لا قبول له إلا به، وإن لم يكن شرطاً فيه، فإن كلمة الطيب يكتب له، وعمله السيئ عليه، وتقع الموازنة بينهما، ثم يحكم الله بالفوز والريح والخسران] ا.هـ.

قلت - القائل القرطبي -: ما قاله ابن العربي تحقيق، والظاهر: أن العمل الصالح شرط في قبول القول الطيب، وقد جاء في الآثار أن العبد إذا قال: لا إله

= مجاهدًا بل أرسلته عن ابن عباس. وقال الدكتور: محمد حسين الذهبي رَحِمَهُ اللهُ في كتابه: «التفسير والمفسرون: ٧٨ / ١»: وجملته القول: فهذه أصح الطرق في التفسير عن ابن عباس، وكفى بتوثيق البخاري لها، واعتماده عليها شاهداً على صحتها.

(١) قال ابن حجر في «الأمالي المطلقة: ٦٢ / ١»: قالوا: لم يسمع علي بن أبي طلحة من ابن عباس، وإنما أخذ التفسير عن مجاهد، وسعيد بن جبيرة عنه. قلت - القائل ابن حجر -: بعد أن عرفت الوسطة وهي معروفة بالثقة، حصل الوثوق به، وقد اعتدَّ البخاري في أكثر ما يجزم به مُعلّقاً عن ابن عباس في التفسير على نسخة معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، هذا كما أوضحت في «تعليق التعليق» والله أعلم.

«الأمالي المطلقة: ٦٢ / ١»، «المجلس: ٨٨، ٨٩».

إلا الله، بنية صادقة نظرت الملائكة إلى عمله، فإن كان العمل موافقاً لقوله صعدا جميعاً، وإن كان عمله مخالفاً وقف قوله حتى يتوب من عمله. فعلى هذا: العمل الصالح يرفع الكلم الطيب إلى الله، والكناية في ﴿يَرْفَعُهُ﴾ ترجع إلى الكلم الطيب، وهذا قول ابن عباس، وشهر بن حوشب، وسعيد بن جبير، ومجاهد، وقتادة، وأبي العالية، والضحاك، على أن الكلم الطيب هو التوحيد، فهو الرفع للعمل الصالح؛ لأنه لا يقبل العمل الصالح إلا مع الإيمان والتوحيد، أي: والعمل الصالح يرفعه الكلم الطيب، فالكناية تعود على العمل الصالح، وروي هذا القول عن شهر بن حوشب قال: [﴿الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ القرآن، ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠] القرآن]. وقيل: تعود على الله عز وجل؛ أي: أن العمل الصالح يرفعه الله على الكلم الطيب؛ لأن العمل تحقيق الكلم، والعامل أكثر تعباً من القائل، وهذا هو حقيقة الكلام؛ لأن الله هو الرفع الخافض، والثاني والثالث مجاز، ولكنه سائغ جائز.

قال النحاس^(١): القول الأول أَوْلَاهَا وَأَصَحُّهَا لَعَلَّوْا مِنْ قَالَ بِهِ، وَأَنَّهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ عَلَى رَفْعِ الْعَمَلِ، وَلَوْ كَانَ الْمَعْنَى: وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ اللَّهُ، أَوْ الْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ، لَكَانَ الْإِخْتِيَارُ نَضْبَ الْعَمَلِ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَرَأَهُ مَنْصُوبًا. هـ.

قلت: الأمر كما قال النحاس رَحِمَهُ اللَّهُ، لكن وإن كان القول الأول هو الأشهر من حيث القائل به، وأصبح من حيث القراءة واللغة، إلا أنه لا منافاة بين القولين الأول والثاني؛ فإن القول والعمل كلاهما شرط في صحة الإيمان، فإذا كان العمل الصالح لا يُرفع إلا بأن يسبقه القول الذي هو الإقرار المتضمن

(١) انظر «معاني القرآن الكريم» للنحاس، (٥ / ٤٤٢).

للتصديق، فكذلك لا يُرفع الإقرار إلا بالعمل المصاحب للعمل، فلا يرفع أحدهما إلا بالآخر.

وقال الأجرى «الشريعة: ٢٨٤ / ١»: بعد ذكره هذه الآية: «فأخبر - تعالى - بأن الكلام الطيب حقيقته أن يُرفع إلى الله - تعالى - بالعمل، إن لم يكن عملٌ بطلَ الكلامُ من قائله ورُدَّ عليه. ولا كلام طيب أجل من التوحيد، ولا عمل من أعمال الصالحات أجل من أداء الفرائض» ا.هـ.

وقال ابن الحنبلي في «الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة: ٨٠٢ / ٢»: «والدلالة أيضا على أن الإيمان قول وعمل، قول الله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾، فأخبر الله - تعالى - أن القول لا يُرفع إلا بالعمل؛ إذ العملُ يرفعه، فدل على أن قولاً لا يقترن بالعمل لا يُرفع».

ثانياً: الحديث النبوي الشريف: وهو تحت فرعين:

الفرع الأول: أحاديث في عموم العمل، منها على سبيل المثال:

(١) ما روى الشيخان: «البخاري: ١٠٣ / ٦ - ٤٩٤٩، مسلم: ٢٠٣٩ / ٤ - ٢٦٤٧»: عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال النبي ﷺ: «ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من النار ومقعده من الجنة». قالوا: يا رسول الله، أفلا نتكل على كتابنا ونندع العمل؟ قال: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له، أما من كان من أهل السعادة فييسر لعمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاء فييسر لعمل أهل الشقاوة. ثم قرأ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴿٦﴾ فَسَنِيَرُهُ لِلْيُسْرَى ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ خَلَّ وَأَسْتَفَى ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ﴿٩﴾ فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى ﴿١٠﴾﴾ [الليل: ٥ - ١٠]». ففي هذا الحديث دليل على ما فهمه الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من الكتاب والسنة من أن الجنة لا تنال إلا بعمل، وقد أقرهم النبي ﷺ على هذا الفهم؛ ولذلك نهاهم عن ترك العمل احتجاجاً بالقدر.

ولأ يتأني هذا ما رواه الشيخان «البخاري: ١٣/٧ - ٥٦٧٣، مسلم: ٢٨١٦-٢٨١٦٩/٤» من حديث أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لن يدخل أحدًا عمله الجنة». قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «لا، ولا أنا إلا أن يتغمدني الله بفضل ورحمة، فسدوا وقاربوا». فلا يعني هذا أن الجنة تنال بغير عمل، بل لابد من العمل لدخولها لقوله ﷺ: «فسدوا وقاربوا»، ولقوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، وقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢]، وإنما النفي في الحديث أن يكون دخولها على سبيل المعاوضة دون رحمة الله للعبد بهديته وتوفيقه له، ثم قبول هذا العمل ومغفرته لسيئاته.

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ «شرح مسلم: ١٧/١٥٩»: في «الجمع»: «أنَّ دخول الجنة بسبب الأعمال، ثم التوفيق للأعمال والهداية للإخلاص فيها، وقبولها برحمة الله - تعالى - وفضله، فيصح أنه لم يدخل بمجرد العمل، وهو مراد الأحاديث، ويصح أنه دخل بالأعمال، أي: بسببها، وهي من الرحمة».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية «الفتاوى: ١/٢١٧»: «فلن يدخل أحد الجنة بعمله، وما من أحدٍ إلا وله ذنوب يحتاج فيها إلى مغفرة الله لها ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكُوا عَلَى ظُهُرِهِمْ مِنْ دَابِكَةٍ﴾ [فاطر: ٤٥]». وقوله ﷺ: «لن يدخل أحدٌ منكم الجنة بعمله» لا يناقض قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧، الأحقاف: ١٤، الواقعة: ٢٤]؛ فإن المنفي نفي بقاء المقابلة والمعاوضة، كما يقال: بعث هذا بهذا، وما أثبت. أثبت بقاء السبب، فالعمل لا يقابل الجزاء، وإن كان سببًا للجزاء».

وقال ابن القيم «مفتاح دار السعادة: ٨/١»: «الباء المقتضية للدخول غير الباء

التي تُنْفِي معها الدخول: فالمقتضية هي بَاءُ السببية الدالة على أن الأعمال سبب للدخول، مقتضية له كاقترضاء سائر الأسباب لمسيباتها، والباء التي تُنْفِي بها الدخول: هي بَاءُ المعاوضة والمقابلة التي في نحو قولهم: اشتريتُ هذا بهذا. فأخبر النبي ﷺ أن دخول الجنة ليس في مقابلة عمل أحد، وأنه لولا تغمد الله - سبحانه - لعبده برحمته لما أدخله الجنة، فليس عمل العبد وإن تناهى موجباً بمجرد دخوله الجنة ولا غرضاً لها؛ فإن أعماله وإن وقعت منه على الوجه الذي يحبه الله ويرضاه فهي لا تقاوم نعمة الله التي أنعم بها عليه في دار الدنيا ولا تعادلها.

(٢) وقد جاء نص صريح بنحو حديث عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيه اشتراط العمل لدخول الجنة، وذلك فيما ورد أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: يا نبي الله، أريت ما نعملُ، الأمرُ فرغَ منه، أم لأمرٍ نستقبله استقبالا؟ قال: «بل، لأمرٍ فرغَ منه». فقال عمر: فقيم العمل؟ فقال رسول الله ﷺ: «كلُّ - وفي رواية: كلاً - لا يُنالُ إلا بالعمل». فقال عمر: إنا - وفي رواية: إذن - نجته. رواه معمر بن راشد في كتاب «الجامع المُلحق بالمُصنف: ١١/١١١-٢٠٠٦٣». وابن وهب في كتاب «القدر: ١٠٩-٢٠»، من طريق يونس بن يزيد الأيلي. وابن أبي عاصم في كتاب «السنة: ١/١٣٤-١٦٧، ١٦٨»، من طريق محمد بن الوليد الزبيدي والأوزاعي. والفريابي في كتاب «القدر: ٤٧-٢٩، ٣٠»، من طريق الزبيدي ويونس بن يزيد. واللالكائي «شرح اعتقاد أهل السنة: ٨٣٨/٤-١٥٥٦»، من طريق معمر. أربعتهم: (معمر، الزبيدي، والأوزاعي، ويونس) عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عمر فذكره. وهذا الحديث أُعلِّ بعلمتين:

الأولى: قول بعض المحدثين: إن سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأجيب بأنه قد ثبتت رؤيته لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على المنبر؛ حيث إنه ولد

لستين من خلافته؛ ولذا قال الإمام أحمد: «سعيد عن عمر حجة، قد رأى عمر وسمع منه، وإذا لم يقبل سعيد عن عمر فمن يقبل؟ ١٠هـ. ويضاف لهذا أن الأئمة نصوا على أن مراسيل ابن المسيب عن النبي ﷺ من أصح المراسيل، وانظر لذلك كله: «تهذيب الكمال: ١١/٧٣، ٧٤».

الثانية: الاختلاف في هذا الحديث من أوجه أخرى:

أ- بإدخال أبي هريرة بين سعيد بن المسيب وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه من هذا الوجه ابن أبي عاصم في كتاب «السنة: ١/١٣٥-١٧١». والبزار «كشف الأستار: ٣/١٨-٢١٣٧». والفريابي في كتاب «القدر: ٤٩-٣١». وابن حبان «الإحسان: ١/٣١٢-١٠٨». والآجري «الشرية: ١/٣٤٤-٣٦٣». من طريقين عن أنس بن عياض، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن عمر مرفوعاً. قال البزار بعده: «رواه غير واحد عن الزهري عن سعيد: أن عمر قال. لا نعلم أحداً يسنده عن أبي هريرة إلا أنس». قلت: صحَّح هذا الوجه كما ترى ابن حبان؛ لأنه رأى ذكر أبي هريرة زيادة من ثقة: وهو أنس بن عياض، ولكن خالفه غيره كما سيأتي.

ب- بذكر الحديث من طريق عبد الله بن عمر عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه عبد الله، عن عمر، ذكر هذا الوجه البزار «كشف الأستار: ٣/١٩-٢١٣٧». والدارقطني «العلل: ٢/٩١ - سؤال ١٣٤» معلقاً دون إسناد. وهذا الوجه لا يصح؛ لأن ابن أبي الأخضر ضعيف.

ج- بذكر الحديث عن الزهري مرسلاً إلى النبي ﷺ، رواه عُقَيْل بن خالد، عن الزهري مرسلاً. ذكره الدارقطني «العلل: ٢/٩١ - سؤال ١٣٤» معلقاً دون إسناد، وقال: «والمرسل أصح».

قلت: الدارقطني إمام عارف ولا شك، لكن يُشكل على ترجيحه أنه قد خالف عُقَيْلاً أربعةً من أصحاب الزهري الأثبات - وإن كان في رواية يزيد عنه وهم قليل - وهم: معمر، الزبيدي، والأوزاعي، ويونس بن يزيد. كلهم رواه عن الزهري، عن سعيد، عن عمر، والحكم لهم أولى، ولعله رَحِمَهُ اللهُ راعى مخالفة المتن لسائر الراويات التي تذكر أن إجابة النبي ﷺ كانت: «كُلْ ميسر لما خلق له»، لكن قد صحح ابن حبان كما عرفت الوصل بزيادة أبي هريرة. وعلى كل حال فعندي أن قوله ﷺ في هذا الحديث: «لا ينال إلا بعمل» كقوله ﷺ في حديث عليّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ المتفق عليه: «اعملوا، فكل ميسر لما خُلِقَ له»، ولا مانع من تعدد الواقعة، فمرة قال هذا ومرة قال اللفظ الآخر، والله أعلم.

(٣) ما رواه الشيخان «البخاري: ١٦٥ / ٢ - ١٤٩٦، مسلم: ١ / ٥١ - ٢٩» من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ بعث معاذاً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إلى اليمن، فقال: «ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك، فأَعْلِمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك، فأَعْلِمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم». وجاءت الرواية لهما في دعوتهم للتوحيد بلفظ: «فإذا عرفوا الله»^(١)، وأما رواية الصلاة فجاءت: «فإذا فعلوا»^(٢)، وفي أخرى للبخاري وحده: «فإذا صلوا»^(٣)

فيلاحظ هنا أنه ﷺ علق إجابة الدعوة إلى الشهادتين على الإقرار، بينما علق إجابة الدعوة إلى الصلاة على فعلها وإقامتها، ومن المعلوم هنا: أن

(١)، (٢) البخاري (١٤٥٨)، ومسلم (١٩)، (٣١).

(٣) البخاري (٧٣٧٢).

هؤلاء لو أذعنوا وأقروا بالشهادتين وبالصلاة والزكاة، لكنهم قالوا: لا نصلي لم يقبل النبي ﷺ إسلامهم، يفسره الحديث الآخر المتفق عليه «البخاري: ١٤-٢٥، مسلم ١/٥٢-٣٦» من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ «الفتاوى: ٦١١/٧»: وذكر حديث معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وخلاف العلماء فيمن ترك شيئاً من أركان الإسلام الأربعة: «وهذه المسألة لها طرفان: أحدهما: في إثبات الكفر الظاهر، والثاني: في إثبات الكفر الباطن. فأما الطرف الثاني: فهو مبني على مسألة كون الإيمان قولاً وعملاً كما تقدم، ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمناً إيماناً ثابتاً في قلبه بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم من رمضان، ولا يؤدي لله زكاة، ولا يحج إلى بيته، فهذا ممتنع ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب وزندقة، لا مع إيمان صحيح، ولهذا إنما يصف - سبحانه - بالامتناع من السجود الكفار». وسيأتي - أيضاً - قوله رَحِمَهُ اللَّهُ «الصارم المسلول: ٣/٩٦٩» عمن يصدق الرسول ظاهراً وباطناً ثم يمتنع عن الانقياد للأمر: «غايته في تصديق الرسول أن يكون بمنزلة من سمع الرسالة من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كِبَالَيْس». وقوله «الفتاوى: ٢٨٧/٧» «ويعلم أنه لو قُدِّرَ أن قوماً قالوا للنبي ﷺ: نحن نؤمن بما جئتنا به بقلوبنا من غير شك ونقر بالسنتنا بالشهادتين، إلا أننا لا نطيعك في شيء مما أمرت به ونهيت عنه ... هل كان يتوهم عاقل أن النبي ﷺ يقول لهم: أنتم مؤمنون كاملو الإيمان ...؟ بل كل مسلم يعلم بالاضطرار أنه يقول لهم - أي: النبي ﷺ -: «أنتم أكفر الناس بما جئت به، ويضرب رقابهم إن لم يتوبوا من ذلك».

الفرع الثاني: في تكفير تارك الصلاة خاصة:

توسع ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في كتابه القيم «الصلاة وحكم تاركها» بالاستدلال بالآيات والأحاديث الكثيرة على كفر تارك الصلاة، بما لا يدع مجالاً للتردد في صحة هذا القول، ولكنني اكتفي هنا بما صح عن رسول الله ﷺ وأصحابه رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وأقوال بعض الأئمة:

* فقد جاءت أحاديث تزيد على الثلاثين بالفاظ كثيرة تنص على كفر تارك الصلاة، أو شركه، أو خروجه من الملة، أو براءة الذمة منه، أو عصمة من صَلَّى صلاتنا واستقبل قبلتنا، أو النص على جواز قتال الأئمة الذين يكفرون كُفْرًا بواحًا، وجعل علامة كفرهم البواح وشعاره ترك إقامة الصلاة، أو النص على أنه لا يدعى من أمة محمد ﷺ يوم القيامة إلا المؤمنون، ولا علامة يعرفون بها إلا بالوضوء، أو النص على أنه يخرج من النار كل الموحدين، ولا علامة يعرفون بها إلا سلامة مواضع السجود منهم، ونحو ذلك.

وأذكر من هذه الأحاديث ما رواه الإمام مسلم (١/٨٨-١٣٤) من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشَّرْكِ وَالْكَفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ»، وفي رواية للترمذي (٥/١٣-٢٦١٨): «بَيْنَ الْكَفْرِ وَالْإِيمَانِ تَرْكُ الصَّلَاةِ»، وللنسائي (١/٢٣٢): «لَيْسَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكَفْرِ إِلَّا تَرْكُ الصَّلَاةِ»، وكذلك ما رواه أحمد (٥/٣٤٦)، والترمذي (٥/١٣-٢٦٢١)، والنسائي (١/٢٣١)، وابن ماجه (١/٥٦٤-١٠٧٩)، وغيرهم من حديث بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال النبي ﷺ: «الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ»، صحَّحه جماعة منهم الترمذي، والنسائي، والحاكم، وابن حبان، وغيرهم رَحِمَهُمُ اللهُ. ولا شك أن المراد بهذا الكفر: هو الكفر الأكبر، كما سيأتي.

* المتعين في هذه المسألة:

إن المتعين أن لا يتوقف أحد في تكفير تارك الصلاة بعد أن تبين الهدى؛ وذلك لأمرين مهمين لا مهرب للمخالف منهما إضافة لما سبق:

الأمر الأول: أن كفر تارك الصلاة الكفر الأكبر، وإخراجه من الملة هو الذي فهمه الصحابة، قال شيخنا محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ في سياق المكفرين لتارك الصلاة «الشرح الممتع: ٢/ ٢٨»: «أما أقوال الصحابة، فإنها كثيرة، رويت عن ستة عشر صحابيًا، منهم عمر بن الخطاب». وسيأتي عن بعض الأئمة أنهم حملوا نصوص الصحابة على الكفر الأكبر المخرج عن الإسلام، وأسوق إليك بعض النصوص:

١- أثر عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ رواه مالك (١/ ٣٩-٥١)، وعبد الرزاق «المصنف: ١/ ١٥٠-٥٨٠، ٥٨١»، وابن أبي شيبه «الإيمان: ٣٤-١٠٣»، والمروزي «تعظيم قدر الصلاة: ٢/ ٨٩٢-٩٢٣ حتى ٩٢٩»، قال: «لا حَظَّ في الإسلام لمن ترك الصلاة»، إسناده إلى عمر صحيح جاء عنه من طرق. وهذا ظاهره تكفير عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لتارك الصلاة الكفر الأكبر، كما سيأتي.

٢- أثر حذيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أخرجه البخاري (١/ ٢١٥-٧٩١) قال لمن رآه لا يتم ركوعه وسجوده: «ما صليت، ولو مُتَّ مُتَّ على غير الفطرة التي فطر الله محمدًا ﷺ». قال الآجري وذكر هذا الأثر وغيره «الشرعية: ١/ ٢٩٦»: «يدل على أن الصلاة من الإيمان، ومن لم يصل فلا إيمان له ولا إسلام». وقال الحافظ ابن حجر «الفتح: ٢/ ٣٢١»: «استدل به على تكفير تارك الصلاة؛ لأن ظاهره أنَّ حذيفة نفي الإسلام عمن أخلَّ ببعض أركانها، فيكون نفيه عمن أخل بها كلها أولى»^١. هـ. بل قال الحافظ: «وهو مصير من البخاري

إلى أن الصحابي إذا قال: «سنة محمد أو فطرته» كان حديثاً مرفوعاً.

٣- أثر جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه المروزي في «تعظيم قدر الصلاة»: ٢/ ٨٧٧-٨٩٢ واللالكائي «شرح أصول اعتقاد أهل السنة: ٤/ ٨٢٩-١٥٣٧، ١٥٣٨» عن مجاهد سأل جابراً: ما كان يفرق بين الكفر والإيمان عندكم في عهد رسول الله ﷺ؟ فقال: «الصلاة». ومن طريق أبي الزبير سمع جابر بن عبد الله وسأله رجل: هل كنتم تعدون الذنب فيكم كفراً؟ قال: لا، وما بين العبد والكفر إلا ترك الصلاة». سند الأول حسنٌ لأجل محمد بن إسحاق وقد صرح بالسماع، وسند الثاني صحيح؛ فجابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يبين هنا أن الفاصل بين الكفر والإيمان عندهم في عهد النبي ﷺ هي الصلاة، وأنهم يعنون الكفر الأكبر؛ لأنه فرّق بين الكفر الذي هو ترك الصلاة، وبين الذنب الذي لا يكفر صاحبه، ولو لم تكن كفراً أكبر لم يكن للتفريق بينها وبين الذنب فائدة.

الأمر الثاني: أن تكفير تارك الصلاة ليس قول بعض الصحابة، بل حكي إجماع منهم، قال شيخنا محمد العثيمين رحمه الله (أسئلة عبر الهاتف من قبل إدارة الدعوة بقطر كما سيأتي): «فقد جاء في الأدلة من القرآن والسنة، والنظر الصحيح، وإجماع الصحابة كما حكاه غير واحد، على أن تارك الصلاة كافر مخلد في نار جهنم، وليس داخلاً تحت المشيئة [في المغفرة]^(١)». وأكتفي بذكر من نقل الإجماع:

١- إجماع الصحابة على قتال تارك الصلاة كما يقاتل المشركون؛ لأن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قاتل مانعي الزكاة، وقال لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيما رواه الشيخان «البخاري: ٢/ ١٣٥-١٣٩٩، مسلم ١/ ٥١-٣٢»: «والله لأقاتلن من فرق بين

(١) زيادة بقلم الشيخ العلامة صالح الفوزان حفظه الله.

الصلاة والزكاة». قال الخطابي (كما في شرح النووي لمسلم: ١٥٢/٢) مشيرًا إلى إلزام أبي بكر لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بقتال مانعي الزكاة بما تقرر عندهم من قتال تارك الصلاة: «قايسه بالصلاة»، ورد الزكاة إليها، وكان في ذلك من قوله دليل على أن قتال الممتنع من الصلاة كان إجماعًا من الصحابة». وبوب البخاري على الحديث فقال: «باب: قتل من أبى قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردة».

٢- قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الآنف: «لا إسلام لمن ترك الصلاة»، وفي لفظ: «لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة»، فعده ابن القيم «الصلاة وحكم تاركها: ٦٧» إجماعًا من الصحابة على كفر تارك الصلاة حين قال عن عمر: «فقال هذا بمحضر من الصحابة ولم ينكروه عليه، وقد تقدم مثل ذلك عن معاذ بن جبل، وعبد الرحمن بن عوف، وأبي هريرة، ولا يعلم عن صحابي خلافهم».

٣- قول جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الآنف أن مجاهد سأله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما كان يفرق بين الكفر والإيمان عندكم في عهد رسول الله ﷺ؟ فقال: «الصلاة». وهذا دليل على الإجماع، بل أبلغ من ذلك أنه في حكم المرفوع كما هو مقرر في موضعه من «كتب المصطلح»؛ لأنه نسبه لعهد الرسول ﷺ.

٤- قال عبد الله بن شقيق التابعي الجليل الذي لقي كبار الصحابة: «كان أصحاب النبي ﷺ لا يرون شيئًا من الأعمال تركه كفر غير الصلاة»، أخرجه الترمذي (١٤/٥-٢٦٢٢)، والمروزي «تعظيم قدر الصلاة: ١٤/٢-٩٤٨»، وهو صحيح الإسناد؛ صححه الحاكم والنووي والألباني رَحِمَهُمُ اللَّهُ، ولا يضره أن فيه سعيد بن إياس الجريري الذي ذكروا أنه كان ممن اختلط؛ لأن الراوي عنه بشر بن المفضل روى عنه قبل الاختلاط، وقد احتج الشيخان بروايته عن الجريري. انظر: «الكواكب النيرات: ١٨٩». قال الشوكاني «نيل الأوطار:

١/ ٣٧٢: «الظاهر من الصيغة: أن هذه المقالة اجتمع عليها الصحابة؛ لأن قوله: كان أصحاب رسول الله ﷺ جمع مُضاف، وهو من المشعراتِ بذلك».

٥- ونقل الإجماع الإمام إسحاق بن راهوية، قال المروزي «تعظيم قدر الصلاة: ٢/ ٩٢٩»: «سمعت إسحاق يقول: قد صح عن رسول الله ﷺ أن تارك الصلاة كافر، وكذلك كان رأي أهل العلم من لدن النبي ﷺ إلى يومنا هذا: أن تارك الصلاة عمداً من غير عذر حتى يذهب وقتها كافر».

٦- وقال ابن نصر المروزي «تعظيم قدر الصلاة: ٢/ ٩٢٥»: «ذكرنا الأخبار المروية عن النبي ﷺ في إكفار تاركها، وإخراجه إياه من الملة، وإباحة قتال من امتنع من إقامتها، ثم جاءنا عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مثل ذلك، ولم يجئنا عن أحد منهم خلاف ذلك».

٧- قال ابن حزم «المحلى: ٢/ ٢٤٢»: راداً على من لم يأخذ بقول الصحابة في هذه المسألة: «ما نعلم لمن ذكرنا من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مخالفاً منهم، وهم يشنعون بخلاف صاحب إذا وافق أهواءهم، وقد جاء عن عمر ومعاذ وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل (كذا) وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أن من ترك صلاة فرض واحدة متعمداً حتى يخرج وقتها، فهو كافر مرتد».

٨- قال عبد الحق الأشبيلي في كتابه «الصلاة»، كما نقله ابن القيم عنه في كتاب «الصلاة وحكم تاركها: ٦٧»: «ذهب جملة من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ومن بعدهم إلى تكفير تارك الصلاة متعمداً لتركها، حتى يخرج جميع وقتها، منهم: عمر بن الخطاب، ومعاذ بن جبل، وعبد الله بن مسعود، وابن عباس،

وجابر، و أبو الدرداء، وكذلك روي عن علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - هؤلاء من الصحابة.

ولذا قرر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ «شرح العمدة: ٢ / ٨١» كلامًا نفيسًا بعد أن ساق الأحاديث وأقوال السلف فقال: «الكفر الوارد في الصلاة هو الكفر الأعظم لوجوه:

أحدها: إن الكفر المطلق هو الكفر الأعظم المخرج عن الملة فينصرف الإطلاق إليه، وإنما صُرف في تلك المواضع إلى غير ذلك لقرائن انضمت إلى الكلام، و من تأمل سياق كل حديث وجده معه، و ليس هنا شيء يوجب صرفه عن ظاهره، بل هنا ما تقرره على الظاهر.

الثاني: إن ذلك الكفر منكراً مبهم^(١) مثل قوله: «و قتاله كفر»، «هما بهم كفر»، وقوله: «كفر بالله»، وشبه ذلك، وهنا عرف باللام بقوله: «ليس بين العبد و بين الكفر، أو قال: الشرك»، و الكفر المعروف ينصرف إلى الكفر المعروف، وهو المخرج عن الملة.

الثالث: إن في بعض الأحاديث: «فقد خرج عن الملة»، و في بعضها: «بينه و بين الإيمان»، و في بعضها: «بينه و بين الكفر»، و هذا كله يقتضي أن الصلاة حدٌ تدخله إلى الإيمان إن فعله و تخرجه عنه إن تركه.

الرابع: أن قوله: «ليس بين العبد و بين الكفر إلا ترك الصلاة»، وقوله: «كان أصحاب محمد ﷺ لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر إلا الصلاة»، لا يجوز أن يراد به إلا الكفر الأعظم؛ لأن بينه وبين غير ذلك مما يسمى كفراً

(١) قال الشيخ العلامة صالح الفوزان - حفظه الله - هنا: «أي: هناك فرق بين الكفر المعروف باللام، والكفر المنكّر».

أشياء كثيرة، ولا يقال: فقد يخرج عن الملة بأشياء غير الصلاة؛ لأننا نقول: هذا ذكر في سياق ما كان من الأعمال المفروضة، وعلى العموم يوجب تركه الكفر، وما سوى ذلك من الاعتقادات فإنه ليس من الأعمال الظاهرة.

الخامس: أنه خرج هذا الكلام مخرج تخصيص الصلاة وبيان مرتبتها على غيرها في الجملة، ولو كان ذلك الكفر فسقاً لشاركها في ذلك عامة الفرائض. السادس: أنه بين أنها آخر الدين، فإذا ذهب آخره ذهب كله.

السابع: أنه بين أن الصلاة هي العهد الذي بيننا وبين الكفار، وهم خارجون عن الملة ليسوا داخلين فيها، واقتضى ذلك أن من ترك هذا العهد فقد كفر، كما أن من أتى به فقد دخل في الدين، ولا يكون هذا إلا في الكفر المخرج عن الملة.

الثامن: إن قول عمر: «لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة» أصرح شيء في خروجه عن الملة، وكذلك قول ابن مسعود وغيره، مع أنه بين أن إخراجها عن الوقت ليس هو الكفر، وإنما هو الترك بالكلية، وهذا لا يكون إلا فيما يخرج عن الملة.

التاسع: ما تقدم من حديث معاذ: «إن فسطاطاً على غير عمود لا يقوم»، كذلك الدين لا يقوم إلا بالصلاة.

وفي هذه الوجوه يبطل قول من حملها على من تركها جاحداً، وأيضاً قوله: «كانوا لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر»، وقوله: «ليس بين العبد وبين الكفر»، وغير ذلك مما يوجب اختصاص الصلاة بذلك، وترك الجحود لا فرق فيه بين الصلاة وغيرها، ولأن الجحود نفسه هو الكفر من غير ترك، حتى لو فعلها مع ذلك لم ينفعه، فكيف يعلق الحكم على ما لم يذكر؟ ولأن

المذكور هو الترك، وهو عام في من تركها جحودًا أو تكاسلاً، ولأن هذا عدول عن حقيقة الكلام من غير موجب فلا يلتفت إليه» اهـ.

* رد شبهة وجود الخلاف:

فإن قال قائل: قد خالف بعض الأئمة في تكفير تارك الصلاة، فنقول: نعم، ولا نقبل خلافهم بعد إجماع الصحابة ونعتذر لهم؛ إذ العلماء يعتبرون وجود قولٍ لصحابي واحد مشتهر في مسألةٍ ما حجة إذا لم يخالفه أحدٌ من الصحابة، فكيف في مسألة ينسب أحدُ الصحابة القول فيها لجميع الصحابة في عهد النبي ﷺ؟ ثم ينقل أحد التابعين إجماعهم على ذلك، ونجد أكثر من خمسة عشر صحابياً يقولون بذلك ولا يعلم فيهم مخالف.

وقد حكى الإمام أحمد الإجماع في مسألة كان العدد فيها دون ذلك، حينما أفتى بالتكبير في عشر ذي الحجة من غداة عرفة إلى آخر أيام التشريق، فسئل: إلى أي شيء تذهب؟ قال: «أصول مذهب الإمام أحمد: ٣٥٢ - وعزاه للمسودة: ٣١٥»: «لإجماع عمر، وعلي، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس». بل جعل الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ الخروج عن أقوالهم المختلفة من أقوال أهل البدع حين سئل: هل لرجل أن يخرج من أقاويل الصحابة إن اختلفوا؟ فقال «أصول مذهب الإمام أحمد: ٣٥١ - وعزاه للمسودة: ٣١٥»: «أرأيت إن أجمعوا؟ له أن يخرج من أقاويلهم؟! هذا قول خبيث، قول أهل البدع، لا ينبغي لأحد أن يخرج من أقاويل الصحابة إذا اختلفوا». فهل يقول عاقل بجواز الخروج عن قول نقل الإجماع فيه عن الصحابة أو ما يدل عليه؟ إذا كان الخروج عن أقوالهم المختلفة من قول أهل البدع.

*** وهنا ثلاثة تنبيهات مهمة :**

الأول: الظاهر أن الأئمة المخالفين لم يبلغهم إجماع الصحابة على كفر تارك الصلاة، أو لم يثبت عندهم؛ لأنه لو بلغهم الإجماع لما وسعهم أن يخالفوه، فهذا الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، يقول «الرسالة: ٤٧٢»: «ونعلم أن عامتهم - يعني: الصحابة رَحِمَهُمُ اللهُ - لا تجتمع على خلافٍ لسنة رسول الله ﷺ، ولا على خطأ إن شاء الله».

الثاني: أن الشافعي رَحِمَهُ اللهُ وإن لم يذهب لكفر تارك الصلاة لعدم ثبوت الإجماع عنده في المسألة، فهو من كبار أئمة السنة العارفين بمذاهب السلف؛ ولذا عصمه الله من مخالفتهم في كفر تارك العمل، حيث قال رَحِمَهُ اللهُ: كما في «شرح أصول الاعتقاد للالكائي: ٨٨٦/٥»: «وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركناهم: أن الإيمان قولٌ وعملٌ ونيةٌ، لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر». ولما ذكر ابن رجب أن الإيمان: قول وعمل ونية قال: «جامع العلوم والحكم: ٥٨/١»: «وحكى الشافعي على ذلك إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن أدركهم».

وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في «تفسيره: ٣٩/١»: «قد حكاه الشافعي، وأحمد بن حنبل، وأبو عبيدة، وغير واحد إجماعاً: أن الإيمان قول وعمل».

وأنصح في هذه المسألة بالرجوع لكتابين أولهما: كتاب ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ «الصلاة وحكم تاركها»، والآخر كتاب «الخلاف في حكم تارك الصلاة» للدكتور الشيخ عبد الله بن إبراهيم الزاحم، فهما كتابان نافعان يكمل كل منهما الآخر.

الثالث: وهو ينبي على الأمر السابق: أن من ذهب من العلماء لعدم تكفير تارك الصلاة لم يذهب لهذا القول بحجة أنه لا يكفر تارك العمل، بل

الذين لا يقولون بكفر تارك الصلاة، هم على طريقة الجماعة بتكفير تارك عمل الجوارح مطلقاً، كما مر من قول الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، وسيأتي في فتاوى سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ لما سئل عن من لم يكفر تارك الصلاة من السلف، أيكون العمل عنده شرط كمال؟ أنه قال: «جريدة الرياض - عدد ١٢٥٠٦»: «لا، بل العمل عند الجميع شرط صحة، إلا أنهم اختلفوا فيما يصح الإيمان به منه: فقالت جماعة: إنه الصلاة، وعليه إجماع الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، كما حكاه عبد الله بن شقيق، وقال آخرون بغيرها. إلا أن جنس العمل لا بد منه لصحة الإيمان عند السلف جميعاً؛ لهذا الإيمان عندهم: قولٌ وعملٌ واعتقادٌ، لا يصح إلا بها مجتمعة. اهـ.

ويأتي أيضاً أن سماحة الشيخ رَحِمَهُ اللهُ أقر ما قاله صاحب كتاب: «التوسط والاقتصاد في أن الكفر يكون بالقول أو الفعل أو الاعتقاد»، حين قال في (المقدمة: ١٩): «هنا مسألة مهمة: وهي أن أصحاب الحديث الذين لم يكفروا تارك الصلاة، لا يعنون أن الصلاة عملٌ، والعمل لا يكفر تاركه أو فاعله بغير اعتقاد أو استحلال أو تكذيب، فهذه لوثةٌ إرجائية حاشاهم منها... ولم يُنقل عن أحد منهم أن الصلاة عمل وليس اعتقاداً، ولا يكفر تارك العمل! كما أنهم لم يعدوا من يكفر تاركها بمثابة الخوارج الذين يكفرون بالذنوب، وهذا إقرارٌ منهم أن تارك العمل قد يخرج من الملة، لكن لم يترجح عندهم ذلك في شأن تارك الصلاة».

* المخالفون لأهل السنة في مسألة الإيمان:

أهل السنة والجماعة يقولون: إن الإيمان يتركب من اعتقاد القلب وقول اللسان وعمل الجوارح لا يجزئ أحدها عن الآخر، والأعمال كلها من حقيقة

الإيمان، إلا أنهم يرون أن الكبائر أو ترك شيء من العمل - عدا الصلاة لإجماع الصحابة - ليس بكفر، وخالفهم في هذا الباب طوائف من أهل البدع: الطائفة الأولى: الخوارج والمعتزلة، والإيمان عندهم كما هو عند أهل السنة والجماعة: قول وعمل واعتقاد، إلا أنهم خالفوهم بقولهم: إن تارك بعض العمل - أحاده - أو مرتكب الكبيرة ليس في قلبه شيء من الإيمان وهو مخلد في الآخرة في النار، واختلفوا في حكمه في الدنيا، فقالت الخوارج: هو كافر، وقالت المعتزلة: هو بمنزلة بين منزلتين.

الطائفة الثانية: الجهمية، والإيمان عندهم: هو المعرفة فقط دون تصديق القلب وقول اللسان وعمل الجوارح، فلو لم يصدق بقلبه وينطق بلسانه ويعمل بجوارحه فهو مؤمن إذا عرف بقلبه؛ لأن هذه الثلاثة غير داخلية في الإيمان، ولازم ذلك عندهم إيمان إبليس وفرعون وأبي جهل؛ لأنهم عرفوا الله، وقد سلك بعض الأشاعرة هذا المذهب بأن الإيمان: هو المعرفة.

الطائفة الثالثة: الكرامية، والإيمان عندهم: قول باللسان دون تصديق القلب أو عمل الجوارح، فمن تكلم به فهو مؤمن كامل الإيمان؛ لأن الإيمان عندهم لا يتبعّض، لكنهم لا ينكرون وجوب التصديق، بل عندهم من كان مقرّاً بلسانه مكذباً بقلبه فهو منافق. خالّد في النار في الآخرة، فخالفوا أهل السنة في مسألة التصديق في الاسم ووافقوهم في الحكم.

الطائفة الرابعة: الأشاعرة، والإيمان عندهم: مجرد تصديق القلب دون عمله وعمل الجوارح ودون قول اللسان، لكنهم يقولون: إن للإيمان لوازم إذا ذهب دَلٌّ على عدم تصديق القلب.

الطائفة الخامسة: وهم مُرجئة الفقهاء، والإيمان عندهم: قول باللسان واعتقاد بالقلب دون عمل الجوارح؛ ولذا فالإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص. ومع أن المرجئة يجمعون تقريباً على أن العمل ليس [داخلاً في حقيقة] ^(١) الإيمان، ولا داخلاً في مفهومه، إلا أن مرجئة الفقهاء أقرب هذه الطوائف لأهل السنة، وأبعدها طائفة الجهمية القائلون بأن الإيمان: هو المعرفة فقط؛ ولذا كفرهم جمع من أئمة السلف دون باقي طوائف المرجئة.

وأشار شيخ الإسلام أن الغلط دخل على هذه الطوائف بسبب أنهم ظنوا أن الإيمان كل لا يتبعض، ولا يتجزأ، ولا يزيد ولا ينقص، بل إذا وُجد فصاحبه مؤمنٌ كامل الإيمان، وإذا ذهب بعضه ذهب كله. انظر «الفتاوى: ١٣/٤٧، ٥٠».

* قولٌ محدثٌ في مسألة الإيمان:

وفي عصرنا هذا مع الأسف وُجد قولٌ غريبٌ مُحدثٌ من قبل بعض أهل السنة السلفيين، خالفوا فيه أهل السنة في باب العمل ومنزلته من الإيمان، فجمع قائلوه بين مذهب الجماعة ومذهب مرجئة الفقهاء؛ حين نصوا على إدخال العمل في حقيقة الإيمان كما هو قول الجماعة، ثم تناقضوا بإخراجه؛ حين أثبتوا إمكان وجود إيمان في القلب ولو لم يظهر أي عمل على الجوارح؛ [لأنهم يقولون: العمل شرط صحة للإيمان، وبعضهم يقول: شرط كمال] ^(٢).

(١) في الأصل: (ليس ركنًا من أركان الإيمان) فعدّلها الشيخ العلامة صالح الفوزان - حفظه الله - كما ترى.

(٢) «زيادة بقلم الشيخ العلامة صالح الفوزان حفظه الله» ١. هـ. ومُرَاد الشيخ: أن الشرط خارج عن ماهية الشيء، والعمل جزء من الإيمان لا خارج عنه، ومن أطلق من علمائنا أنه شرط صحة فمراده: أنه لا يصح الإيمان إلا به، كما وقع في بعض كلام سماحة =

وهذا هو قول المرجئة على الحقيقة الذين أرجئوا العمل عن الإيمان وبسببه قامت رحى المعركة بينهم وبين أهل السنة، وهؤلاء شابهوهم؛ لأن أولئك قالوا: الإيمان قول بلا عمل، وهؤلاء قالوا: الإيمان قول وعمل لكن يمكن أن يكون بلا عمل، ولو أمكن تخلف العمل كله عن الإيمان عند أهل السنة والجماعة لما قامت كل هذه الملاحم من عسكر أهل السنة مع المرجئة، ولما كان لهذا الخلاف معنى إذن.

قال ابن رجب: «جامع العلوم والحكم: ٩٣/١» تحت حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «بُني الإسلام على خمس»: «فإن النبي ﷺ جعل هذه الخمس دعائم الإسلام ومبانيه، وفسر بها الإسلام في حديث جبريل (١)، وفي حديث طلحة بن عبيد الله الذي فيه: أن أعرابياً سأل النبي ﷺ ففسره له بهذه الخمس (٢)، ومع هذا فالمخالفون في الإيمان يقولون: لو زال من الإسلام خصلة واحدة أو أربع خصال سوى الشهادتين، لم يخرج بذلك من الإسلام» اهـ. كذلك هؤلاء مخالفون في الإيمان لأهل السنة والجماعة؛ لأنهم قالوا: لو زالت جميع الأعمال سوى الشهادتين، لم يخرج بذلك من الإسلام.

ويقول ابن رجب «جامع العلوم والحكم: ٥٨/١» أيضاً: «والمشهور عن السلف وأهل الحديث أن الإيمان: قول وعمل ونية، وأن الأعمال كلها داخلة في مسمى الإيمان، وحكى الشافعي على ذلك إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن أدركهم، وأنكر السلف على من أخرج الأعمال عن

= الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ تَتَرَلَا مع السؤال حين قال مرة: إنه شرط صحة، لكن قال مرة عند التحقيق: «لا، هو جزء، ما هو بشرط، هو جزء من الإيمان» كما سيأتي في فتاواه.

(١) أخرجه مسلم (٨).

(١) أخرجه البخاري (٤٦)، مسلم (١١).

الإيمان إنكارًا شديدًا، وممن أنكر ذلك على قائله، وجعله قولًا محدثًا: سعيد ابن جبير، وميمون بن مهران، وقتادة، وأيوب السخيتاني، وإبراهيم النخعي، والزهري، ويحيى بن أبي كثير.. وغيرهم. وقال الثوري: هو رأي محدث، أدركنا الناس على غيره، قال الأوزاعي: كان من مضى من السلف لا يفرقون بين العمل والإيمان».

وهذه المقولة الحادثة مع الأسف إنما انتشر أمرها اتباعًا لزلات العلماء دون رسوخ علمي متين في معتقد أهل السنة والجماعة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية «الفتاوى: ٣٦٤ / ٧» - ونقل قول من قال: «كل من كفره الشارع فإنما كفره لانتفاء تصديق القلب» - قال رحمه الله: «وكثير من المتأخرين لا يميزون بين مذاهب السلف وأقوال المرجئة والجهمية؛ لاختلاط هذا بهذا في كلام كثير منهم، ممن هو في باطنه يرى رأي الجهمية والمرجئة في الإيمان، وهو مُعَظَّم للسلف وأهل الحديث، فيظن أنه يجمع بينهما، أو يجمع بين كلام أمثاله وكلام السلف».

ومما زاد في البلاء أن بعض من زلَّ في هذه المسألة أخذ يتتبع عبارات بعض أهل العلم انتصارًا لمن تبعه في هذه المسألة، مع مخالفة هذا القول لما توارثه أهل السنة والجماعة عن شيوخهم، ولما هو مسطور في كتبهم في الاعتقاد عندهم، حتى أنه ليظهر للناظر تشابه حال هؤلاء مع حال من وصفهم الحافظ ابن رجب رحمه الله «جامع العلوم والحكم: ١/ ١٦٦»: بقوله في كلام نفيس عظيم:

«وهنا أمر خفي ينبغي التفطن له: وهو أن كثيرًا من أئمة الدين قد يقول قولًا مرجوحًا، ويكون مجتهدًا فيه مأجورًا على اجتهاده فيه موضوعًا عنه

خطؤه فيه، ولا يكون المنتصر لمقاتلته تلك بمنزلته في هذه الدرجة؛ لأنه قد لا ينتصر لهذا القول إلا لكون متبوعه قد قاله، بحيث إنه لو قاله غيره من أئمة الدين لما قبله ولا انتصر له، ولا والى من وافقه ولا عادى من خالفه، وهو مع ذلك يظن أنه إنما انتصر للحق بمنزلة متبوعه وليس كذلك، فإن متبوعه إنما كان قصده الانتصار للحق وإن أخطأ في اجتهاده، وأما هذا التابع فقد شاب انتصاره لما يظنه الحق إرادة علو متبوعه وظهور كلمته، وأنه لا يُنسب إلى الخطأ، وهذه دسيسةٌ تقدح في قصد الانتصار للحق، فافهم هذا، فإنه فهم عظيم، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

إن ما ذكره شيخ الإسلام تجده ظاهرًا عند بعض الناس الذين قد يظهرون التعصب لأقوال المتبوع بقالب السنة والاتباع، وتعجب حين ترى المتبوع قد يخالف الجمهور وربما الإجماع الذي عليه الأمة منذ عصور في مسألة، ومع ذلك تجد الأتباع في كل مرة يجعلون اجتهاده حجة، فهم ساعون لتأييد رأيه متبعون لذلك متشابهة الأقوال والأدلة، فأَيُّ اتباعٍ هذا؟ وهل نزلت العصمة على أحد بعد الأنبياء؟ ورحم الله الإمام وكيع بن الجراح حين قال «ذم الكلام للهروي: ٢/ ٢٧٠»: «من طلب الحديث كما جاء فهو صاحب سنة، ومن طلبه ليقوي به رأيه؛ فهو صاحب بدعة».

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ «منهاج السنة: ٥/ ٢٧٤» - وذكر المتأولين للنصوص وحملها على آرائهم: «تجده يتأول النصوص التي تخالف قوله تأويلاتٍ لو فعلها غيره لأقام القيامة عليه، يتأول الآيات بما يُعلم بالاضطرار أنَّ الرسول لم يرده، وبما لا يدلُّ عليه اللفظ أصلاً، وبما هو خلاف التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين، وخلاف نصوص أخرى. ولو ذكرت

ما أعرفه من ذلك ذكرت خلقاً، و لا أستثني أحداً من أهل البدع: لا من المشهورين بالبدع الكبار من معتزليّ ورافضيّ ونحو ذلك، ولا من المتسبين إلى السنة والجماعة من كراميّ، وأشعريّ، وسالميّ، ونحو ذلك، وكذلك من صنّف على طريقتهم من أهل المذاهب الأربعة وغيرها، هذا كله رأيت في كتبهم، وهذا موجود في بحثهم في مسائل الصفات، والقرآن، ومسائل القدر، ومسائل الأسماء والأحكام، والإيمان، والإسلام، ومسائل الوعد والوعيد، وغير ذلك».

ولذلك فإننا نحث هؤلاء الإخوة القائلين بهذا القول بصدق ومحبة أن يلتزموا بما اتفق عليه عند الجميع، من قول السلف الصالح: «أن الإيمان قول وعمل واعتقاد»، وأن يفارقوا أهل البدع وذلك بالتزام شعار أهل السنة بعدم إحداث أو ابتداع أقوال لم يقلها السلف.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ «منهاج السنة النبوية: ٩٥/٥»: «ولكن من شأن أهل البدع أنهم يبتدعون أقوالاً يجعلونها واجبة في الدين، بل يجعلونها من الإيمان الذي لا بد منه، ويكفرون من خالفهم فيها ويستحلّون دمه، كفعل الخوارج والجهمية والرافضة والمعتزلة وغيرهم، وأهل السنة لا يبتدعون قولاً ولا يكفرون من اجتهد فأخطأ، وإن كان مخالفاً لهم، مكفراً لهم، مستحلاًّ لدمائهم، كما لم تكفر الصحابةُ الخوارج».

فكيف إذا كانت هذه الأقوال المحدثّة مخالفة لأقوال السلف وإطلاقاتهم بعدم التفريق بين القول والنية من جهة، والعمل من جهة أخرى؟ ثم هي مع كونها أقوال نظرية لا يمكن وجودها في الواقع، قد أحدثت شقاقاً في صفوف خواصّ أهل السنة والجماعة السلفيين في هذا العصر؛ فأضعفت جانبهم،

وأخملت دعوتهم، وأفرحت خصوصهم.

وهذا كله يؤكد وجوب ترك هذه الأقوال وهجرها؛ لأنه من المعلوم عند أهل العلم المحققين: أن كل قول لم يقله السلف وأحدث خلافًا وافتراقًا في الأمة، فإنه ليس هو من الدين، ويتحتم تركه حتى تجتمع الكلمة وتألف القلوب. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ «الاستقامة: ١/ ٣٧»: «وعامة ما تنازعت فيه فرقة المؤمنين من مسائل الأصول وغيرها في باب: الصفات والقدر والإمامة وغير ذلك، هو من هذا الباب، فيه المجتهد المصيب، وفيه المجتهد المخطئ. ويكون المخطئ باغيًا، وفيه الباغي من غير اجتهاد، وفيه المقصر فيما أمر به من الصبر، وكل ما أوجب فتنةً وفرقةً فليس من الدين، سواء كان قولًا أو فعلًا».

ويقول رَحِمَهُ اللهُ: «الفتاوى الكبرى: ١٣٦/٥» عند ذكر ما ابتدعته الجهمية: «ولهذا كان أحمد يقول لهم فيما يقوله في المناظرة الخطابية: كيف أقول ما لم يقل؟ أي: هذا القول لم يقله أحدٌ قبلنا، ولو كان من الدين لكان قوله، فعدم قول أولئك له يدلُّ على أنه ليس من الدين».

وكان من أهل العلم الذين أخذ بعض هؤلاء الإخوة بتتبع عباراتهم انتصارًا بهم: سماحة شيخنا العلامة ابن باز، وشيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين - رحمهما الله - ليثبتوا أن الشيخين كانا يريان الخلاف في كفر تارك عمل الجوارح خلافًا يدخل في دائرة الاجتهاد الذي يدور بين راجح ومرجوح، وحاشاهم ذلك وهما عالمان من علماء السنة في هذا العصر أن يتفقا على مثل هذا الخطأ، لكن لم يفرق هذا القائل بين تقرير المسألة كأصلٍ مُجمعٍ عليه، وبين مُراعاة الشيخين لمتزلة المخالف من الدين، وفرقٌ بين ذلك كما سيأتي

في سياق أقوالهما. والذي أعرفه عنهما ويعرفه غيري: أنهما لا يقولان بما زعمه هذا الزاعم البتة؛ ولذلك كتبت هذه الرسالة محاولاً إيراد ما استطعت من أقوالهما حتى لا يتحلبهما منتحل في هذه المسألة، اتباعاً للسنة ونصحاً للأمة، قال سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ في «مجموع فتاوى ومقالات: ٨٢/٣» حين رد على الصابوني لما أورد حديثاً ضعفه الشيخ: «وكان الأخ الصابوني ذكر هذا الحديث ليستدل به على وجوب الكف عن الكلام في الأشاعرة، وبيان ما أخطئوا فيه، وهكذا ما أخطأ فيه غيرهم من الفرق الإسلامية، وليس الأمر كما زعم، فإن الحديث المذكور لو صحَّ لا يدلُّ على شرعية الكف عمَّنْ خالف الحقَّ، كما أنه لا يدل على ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبيان ما أخطأ فيه المخطئون وغلط فيه الغالطون من الأشاعرة وغيرهم؛ بل الأدلة من الكتاب والسنة الصحيحة كلها تدل على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإنكار على من خالف الحق، وإرشاده إلى طريق الصواب؛ حتى يَهْلِكَ من هَلَكَ عن بينة ويحيى من حي عن بينة».

ولكن أجد لزماً عليَّ أن أقدم قبل ذكر فتاوى الشيخين - رحمهما الله - بمقدمات سبع، ينبغي تقديمها بين يدي أقوالهما حتى يتضح منهج السلف وضوحاً لا لبس فيه، وحتى لا يظنَّ ظانُّ أو يقول قائل: إن الشيخين كانا على خلاف منهجهم في هذه المسألة، ولكني أنبه هنا على أمور:

١ - حينما أنقل بعض أقوال الأئمة لا ألزم بيان حال أسانيدها؛ لتواتر معناها عند أهل السنة بغض النظر عما قد يوجد من الضعف القريب في أسانيد بعضها؛ لأن تتابع المصنفين في العقائد من علماء السنة على إيراد هذه الأقوال على سبيل الاحتجاج دليل على موافقتها لأصل اعتقاد أهل السنة؛ ولذا تجد

شيخ الإسلام ابن تيمية ومن بعده من العلماء يوردون هذه النصوص دون نقد لأسانيدها لعدم تضمنها للباطل.

فعلى سبيل المثال: أوردت قول القاضي عياض: «العمل: أداء الفرائض واجتناب المحارم»، وقد ذكره عبد الله بن أحمد في «السنة: ١/ ٣٧٥» فقال: «وجدت بخط أبي رحمه الله قال: أخبرت أن فضيل بن عياض...». فكتابة الإمام أحمد لهذا الأثر مع إيداع ابنه عبد الله له في كتاب السنة لا يبرر رده لاتفاق ما قاله مع عقيدة أهل السنة، ولا يجوز لعادل أن يرد الحق الذي في هذا المتن لمجرد ضعف السند. وسأذكر مثل هذا الخطأ عند ذكر قول سفيان بن عيينة: «والمرجئة أو جبوا الجنة لمن شهد أن لا إله إلا الله مُصَرِّحاً بقلبه على ترك الفرائض، وسموا ترك الفرائض ذنباً بمنزلة ركوب المحارم...». حيث ضعفه بعضهم لأجل راوٍ فيه قد تغير، مع أن العادة أنه يطعن في الراوي لأجل الأحاديث المسندة التي تكثر فيدخل أسانيد بعضها في بعض، بخلاف هذا الأثر الذي نقله الذي طعن فيه عن شيخه، قال فيه: «سألنا سفيان بن عيينة عن الإرجاء»، فمثل هذا لا يرده أحد لبعد الوهم فيه، خاصة أن عبد الله بن أحمد سمعه منه ونقله على سبيل الاحتجاج بالمعنى والموافقة عليه، ونقله أهل السنة في كتب الاعتقاد على سبيل الاحتجاج. هذا مع أننا لا نوردها محتجين بها على سبيل الإنفراد، وإنما في سياق غيرها لتواتر معناها عند أئمة السنة.

٢- أن نقلي لأقوال بعض الإخوة لإصابتهم الحق في تقرير منزلة العمل من الإيمان أو لموافقة العلماء لما كتبوه أو قالوه، لا يعني موافقتي لهم في منطلقات بعضهم التي ينطلقون منها لردهم في هذه المسألة، كما بينته في كتابي: «براءة علماء الأمة من تركية أهل البدعة والمذمة»، خاصة أنه قد وجد

فـى الساحة من انتهز فرصة وقوع مثل هذه الزلة من قبل بعض أهل السنة السلفيين ليرفع بها من خسيصة منهج التكفيريين الذين على منهج الخوارج، فملاً كتابه بالثناء على سيد قطب أو من كان متأثراً بمدرسته فى التكفير المبني على غير منهج السلف، وإنى أبرأ إلى الله من هذا الفكر الدخيل على عقيدة أهل السنة والجماعة.

٣- اطلعت على مصنفات بعض إخوتي فى الله الذين ألفوا قبلى فى هذه المسألة، فاستفدت منها فى نقلهم لبعض نصوص الأئمة، فهم السابقون فى الفضل ولهم من الله جزيل الأجر، أذكر هذا حتى أبرأ من أن أتشبع بما لم أعطه.

*** مقدمات مهمة فى مسألة الإيمان :**

المقدمة الأولى:

أن المتقرر عند أهل السنة والجماعة: هو تلازم عمل الجوارح الظاهرة وأعمال القلوب الباطنة، لا يمكن تصور وجود أحدهما دون الآخر، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ «الفتاوى: ٧ / ٢٢١»: «والقرآن يبين أن إيمان القلب يستلزم العمل الظاهر بحسبه» اهـ وبهذا صرح أئمة الدين وحكّوه عقيدة لأهل السنة، أذكر عددًا ممن قرر ذلك:

١- قال سهل بن عبد الله التستري رَحِمَهُ اللهُ كما نقله شيخ الإسلام فى «الفتاوى: ٧ / ١٧١» مُقَرَّأً له أنه سُئِلَ عن الإيمان: ما هو؟ فقال: «هو قول ونية وعمل وسنة؛ لأن الإيمان إذا كان قولاً بلا عمل فهو كفر، وإذا كان قولاً وعملًا بلا نية فهو نفاق، وإذا كان قولاً وعملًا ونية بلا سنة فهو بدعة». وانظر «الإبانة: ٢ / ٨١٤».

٢- قال أبو طالب المكي رَحِمَهُ اللهُ كما نقله شيخ الإسلام «الفتاوى: ٧ / ٣٣٣»: «الإيمان والإسلام أحدهما مرتبط بالآخر فهما كشيء واحد، لا إيمان

لمن لا إسلام له، ولا إسلام لمن لا إيمان له، إذ لا يخلو المسلم من إيمان به يصح إسلامه، ولا يخلو المؤمن من إسلام به يحقق إيمانه من حيث اشترط الله للأعمال الصالحة الإيمان؛ واشترط للإيمان الأعمال الصالحة؛ فقال في تحقيق ذلك: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعِيهِ﴾ [الأنبياء: ٩٤]، وقال في تحقيق الإيمان بالعمل: ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَٰئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى﴾ [طه: ٧٥]. فمن كان ظاهره أعمال الإسلام ولا يرجع إلى عقود الإيمان بالغيب فهو منافق نفاقاً ينقل عن الملة، ومن كان عقده الإيمان بالغيب ولا يعمل بأحكام الإيمان وشرائع الإسلام فهو كافر كفراً لا يثبت معه توحيد، ومن كان مؤمناً بالغيب مما أخبر به الرسل عن الله عاملاً بما أمر الله فهو مؤمن مسلم... فلا إيمان إلا بعمل ولا عمل إلا بعقد. ومثل ذلك مثل العمل الظاهر والباطن، أحدهما مرتبط بصاحبه من أعمال القلوب وعمل الجوارح. ومثله قول رسول الله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»^(١)، أي: لا عمل إلا بعقد وقصد؛ لأن (إنما) تحقيقٌ للشيء وتفي لما سواه؛ فأثبت بذلك عمل الجوارح من المعاملات، وعمل القلوب من النيات. فمثل العمل من الإيمان كمثال الشفتين من اللسان لا يصح الكلام إلا بهما؛ لأن الشفتين تجمع الحروف، واللسان يظهر الكلام، وفي سقوط أحدهما بطلان الكلام، وكذلك في سقوط العمل ذهاب الإيمان.

٣- قال أبو جعفر الطبري «تهذيب الآثار - مسند ابن عباس: ٢ / ٦٨٥» وذكر

من حيث الآثار أحاديث مرسلة عن النبي ﷺ: «أن الإيمان قول وعمل» فقال:
«فأخبر النبي ﷺ أن اسم الإيمان المطلق: إنما هو للمعرفة بالقلب،

(١) انظر: «جامع العلوم والحكم» ١ / ٥٩ الحديث الأول.

والإقرار باللسان، والعمل بالجوارح، دون بعض ذلك».

وأما من النظر: مما لا يدفع صحته ذو فطرة صحيحة، وذلك الشهادة لقول قائل قال قولاً أو وعدَ عِدَّة، ثم أنجز وعده، وحقَّق بالفعل قوله: «صَدَّق فلانٌ قوله بفعله».

ولا يدفع مع ذلك ذو معرفة بكلام العرب، صحة القول بأن الإيمان: التصديق. فإذا كان الإيمان في كلامهم: التصديق، والتصديق يكون بالقلب واللسان والجوارح، وكان تصديق القلب: العزم والإذعان، وتصديق اللسان: الإقرار، وتصديق الجوارح: السَّعي والعمل؛ كان المعنى الذي به يستحق العبد المدح والولاية من المؤمنين، هو إتيانه بهذه المعاني الثلاثة.

وذلك أنه لا خلاف بين الجميع أنه لو أقرَّ، وعمل على غير علم منه ومعرفة بربه، أنه لا يستحق اسم مؤمن. وأنه لو عرف وعلم وجحد بلسانه وكذب وأنكر ما عرف من توحيد ربه، أنه غير مستحق اسم مؤمن. فإذا كان ذلك كذلك، وكان صحيحاً أنه غير مُستحق غير المُقر اسم مؤمن، ولا المُقر غير العارف مستحق ذلك، كان كذلك غير مستحق ذلك بالإطلاق: العارف المُقر غير العامل، إذ كان ذلك أحد معاني الإيمان التي بوجود جميعها في الإنسان يستحق اسم مؤمن بالإطلاق.

٤- قال الإمام محمد بن نصر رَحِمَهُ اللهُ «تعظيم قدر الصلاة: ٥١٧/٢»: «ولو أقرَّ، ثم لم يؤدِّ حَقَّه، كان كمن جَحَدَهُ في المعنى، إذ استويا في الترك للأداء، فتحقيق ما قال أن يؤدي إليه حَقَّه، فإن أدى جزءاً منه، حقق بعض ما قال، ووفَّى ببعض ما أقرَّ به، وكلما أدى جزءاً، ازداد تحقيقاً لما أقرَّ به، وعلى المؤمن الأداء أبداً لما أقرَّ به، حتى يموت».

٥- قال الخطابي رَحِمَهُ اللَّهُ «كما في شرح السنة للبغوي: ١ / ١١»: «أصل الإسلام: الاستسلام والانقياد، وأصل الإيمان: التصديق. وقد يكون المرء مستسلمًا في الظاهر غير مُنْقَادٍ في الباطن، ولا يكون صادق الباطن غير مُنْقَادٍ في الظاهر».

٦- قال البغوي رَحِمَهُ اللَّهُ «شرح السنة: ١ / ١٠»: «والتصديق والعمل يتناولهما اسم الإيمان والإسلام جميعًا، ويدل عليه قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ أَلَدِينَكَ عِنْدَ اللَّهِ لَا سَلَامَ إِلَّا سَلَمٌ﴾ [آل عمران: ١٩]، ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، فأخبر أن الدين الذي رضىه ويقبله من عباده هو الإسلام، ولن يكون الدِّينُ في محل القبول والرضى إلا بانضمام التصديق إلى العمل».

٧- قال الآجري رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب «الشريعة: ١ / ٢٧٥»: «فالأعمال - رحمكم الله تعالى - بالجوارح: تصديق عن الإيمان بالقلب واللسان، فمن لم يصدق الإيمان بعمله وبجوارحه: مثل الطهارة، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والجهاد، وأشباهُ لهذه، ورضي من نفسه بالمعرفة والقول، لم يكن مؤمنًا، ولم ينفعه المعرفة والقول، وكان تركه للعمل تكذيبًا منه لإيمانه، وكان العمل بما ذكرناه تصديقًا منه لإيمانه، وبالله التوفيق».

وقال - أيضًا - في كتابه «الأربعين حديثًا: ١٣٥-١٣٧»: «اعلموا - رحمنا الله وإياكم - أن الذي عليه علماء المسلمين: أن الإيمان واجب على جميع الخلق: وهو التصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح... ولا تجزئ معرفة بالقلب والنطق باللسان حتى يكون معه عمل بالجوارح. فإذا كملت الخصال الثلاث كان مؤمنًا... فالأعمال بالجوارح تصديق عن الإيمان

بالقلب واللسان. فمن لم يصدق الإيمان بعمله وبجوارحه مثل: الطهارة، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والجهاد، وأشباه هذه، ورضي لنفسه المعرفة والقول دون العمل لم يكن مؤمنًا، ولم تنفعه المعرفة والقول.

٨- وقال ابن بطة العكبري رَحِمَهُ اللهُ «الإبانة: ٢/ ٧٩٥»: «فقد تلوت عليكم من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ ما يدلُّ العقلاء من المؤمنين: أن الإيمان قول وعمل، وأن من صدَّق بالقول وترك العمل كان مكذبًا وخارجًا من الإيمان. وأن الله لا يقبل قولًا إلا بعمل، ولا عملًا إلا بقول».

٩- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ «الفتاوى: ٧/ ٣٦٣»: «وقول القائل: الطاعات ثمرات التصديق الباطن، يراد به شيان: يراد به أنها لوازم له، فمتى وجد الإيمان الباطن وُجِدَتْ. وهذا مذهب السلف وأهل السنة. ويراد به: أن الإيمان الباطن قد يكون سببًا، وقد يكون الإيمان الباطن تامًا كاملاً وهي لم توجد، وهذا قول المرجئة من الجهمية وغيرهم».

وقال «الفتاوى: ٧/ ١٢٨»: «بل القرآن والسنة مملوءان بما يدل على أن الرجل لا يثبت له حكم الإيمان إلا بالعمل مع التصديق، وهذا في القرآن أكثر بكثير من معنى الصلاة والزكاة، فإن تلك إنما فسرتها السنة، والإيمان بَيَّنَّ معناه الكتاب والسنة وإجماع السلف».

وقال «الفتاوى: ٧/ ٦٢١»: «وقد تبين أن الدين لا بد فيه من قول وعمل، وأنه يمتنع أن يكون الرجل مؤمنًا بالله ورسوله بقلبه أو بقلبه، ولسانه ولم يؤدِّ واجبًا ظاهريًا، ولا صلاة، ولا زكاة، ولا صيامًا، ولا غير ذلك من الواجبات، [أو] لا لأجل أن الله أوجبها، مثل: أن يؤدي الأمانة و يصدق الحديث، أو يعدل في قسمه وحكمه، من غير إيمان بالله ورسوله، لم يخرج

بذلك من الكفر؛ فإن المشركين وأهل الكتاب يرون وجوب هذه الأمور، فلا يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله مع عدم شيء من الواجبات التي يختص بإيجابها محمد ﷺ.

وقال «الفتاوى: ٧/ ٦١١»: «ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمناً إيماناً ثابتاً في قلبه بأن الله فرض عليه الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم من رمضان، ولا يؤدي لله زكاة، ولا يحج إلى بيته، فهذا ممتنع، ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب وزندقة لا مع إيمان صحيح؛ ولهذا إنما يصف - سبحانه - بالامتناع عن السجود الكفار».

١٠ - قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفوائد: ٢٨٣»: «الإيمان له ظاهر وباطن، وظاهره: قول اللسان، وعمل الجوارح، وباطنه: تصديق القلب وانقياده ومحبته، فلا ينفع ظاهر لا باطن له وإن حُقق به الدماء وعُصِم به المال والذرية. ولا يجزئ باطن لا ظاهر له إلا إذا تعذر بعجز أو إكراه وخوف هلاك. فتخلفُ العمل ظاهراً مع عدم المانع دليل على فساد الباطن وخلوه من الإيمان».

وقال أيضاً «فوائد: ٢٠٤»: «فكل إسلام ظاهر لا ينفذُ صاحبه منه إلى حقيقة الإيمان الباطنة، فليس بنافع حتى يكون معه شيء من الإيمان الباطن. وكل حقيقة باطنة لا يقوم صاحبها بشرائع الإسلام الظاهرة، لا تنفع ولو كانت ما كانت، فلو تمزق القلب بالمحبة والخوف ولم يتعبد بالأمر وظاهر الشرع لم يُنْجِه ذلك من النار، كما أنه لو قام بظواهر الإسلام وليس في باطنه حقيقة الإيمان لم يُنْجِه من النار».

١١ - وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ «الدرر السنية:

١/ ١٢٤» وذكر قول وهب بن منبه - مفتاح الجنة: لا إله إلا الله، ولا بد لها من

أستان، فإن جاء بالأعمال وإلا لم يفتح له - قال: «إذا فهمت ذلك فالمسألة الأولى واضحة، مُرادُه: الرد على من ظن دخول الجنة بالتوحيد وحده بدون الأعمال».

١٢ - قال سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ في «شرح كشف الشبهات: ١٢٦»: «بل إجماع بين أهل العلم (أن التوحيد لا بد أن يكون بالقلب واللسان والعمل)، فلا بد من الثلاثة، لا بد أن يكون هو المعتقد في قلبه، ولا بد أن يكون هو الذي ينطق به لسانه، ولا بد أن يكون هو الذي تعمل به جوارحه، (فإن اختلف شيء من هذا). لو وُحِدَ بلسانه دون قلبه ما نفعه توحيده، ولو وحده بقلبه وأركانه دون لسانه ما نفعه ذلك، ولو وُحِدَ بأركانه دون الباقي (لم يكن الرجل مسلمًا)، هذا إجماع أن الإنسان لا بد أن يكون موحدًا باعتقاده ولسانه وعمله. (فإن عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر معاند) إذا اعتقد ولا نطق ولا عمل بالحق بأركانه فهذا كافر عند جميع الأمة».

١٣ - قال الشيخ جافظ الحكمي رَحِمَهُ اللهُ «معارج القبول: ٢/٢٣»: «ومحال أن يتنفي انقياد الجوارح بالأعمال الظاهرة مع ثبوت عمل القلب، قال النبي ﷺ: «ألا وإنَّ في الجسد مُضْغَةً إذا صَلُحت صَلَحَ الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، إلا وهي القلب»^(١) ومن هنا يتبين لك أن من قال من أهل السنة في الإيمان: هو التصديق على ظاهر اللغة؛ أنهم إنما عنوا التصديق الإذعاني المستلزم للانقياد ظاهراً وباطناً، لم يعنوا مجرد التصديق».

١٤ - وقال الشيخ العلامة محمد أمان الجامي رَحِمَهُ اللهُ في «شرح الأصول الثلاثة، عند التعليق على المرتبة الثانية: الإيمان: وهو بضع وسبعون شعبة - الشريط الثالث: الوجه الثاني»: «ومن ادعى أنه مُصَدِّق بقلبه بكل ما جاء رسول الله ﷺ ثم لا

(١) انظر: «جامع العلوم والحكم» ١/ ١٩٣، الحديث السادس.

يعمل، يقال له: هذه دعوى! والدعوى لا بد لها من بينة، فأين البينة؟ البينة: الأعمال؛ لذلك يقول بعضهم:

فَإِذَا حَلَّتِ الْهَدَايَةُ قَلْبًا نَشَطَّتْ فِي الْعِبَادَةِ الْأَعْضَاءُ

فإذا كانت الأعضاء لا تعمل؛ لا يصلي ولا يصوم، ولا يأمر ولا ينهى، ولا يجاهد، ولا يطلب العلم.. ماشي، هكذا مصدق؟! لا، لا، لا يقبل مثل هذا التصديق.

وعلى هذا انتشر بين المسلمين هذا الإيمان الإرجائي؛ لذلك لو أمرت إنسان أو نهيته عن ما فعل، يقول: الإيمان بالقلب هنا الإيمان!! الإيمان الذي هنا لو صحَّ لظهر أثره في أعضائك وجوارحك. لست بصادق تترك الصلاة، فيقال لك: صلِّ، فتقول: لا، الإيمان هنا في القلب!! ليس بصحيح هذا، إذن كيف تحتاجون وتنازعون الذين يحكمون بغير ما أنزل الله؟! تقولون لهم: أنتم حكام غير مسلمين، فيقول لك: أنا مسلم لأنني أقول: لا إله إلا الله محمدًا رسول الله، وأنا مصدق وأنت معي في هذا التصديق، يحتاجك!!

لكن متى تستطيع أن تقنعه أنه ليس على الإسلام؟ إذا عَرَفْتَ الإيمان بتعريفه الصحيح: تصديق بالقلب وعمل بالجوارح وقول باللسان، التصديق الذي بالقلب يشهد لصحته: النطق باللسان وقولك: «أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله»، ويصدق كل ذلك الأعمال الجارية على السنة، وعلى وفق ما جاءت به السنة»

المقدمة الثانية:

أن جماعة ممن لا يسع ردُّ قولهم من الأئمة حكوا الإجماع أن الإيمان بلا عمل لا يصح ولا يجزئ، أو نسبوه لأهل السنة وفقهاء الملة، قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في «تفسيره: ٣٩/١»: عند قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] وذكر

قول من قال: يؤمنون: -أي: يُصدِّقون- فقال: «قال ابن جرير: والأوَّلُ أن يكونوا موصوفين بالإيمان بالغيب قولاً واعتقاداً وعملاً، وقد تدخل الخشية لله في معنى الإيمان الذي هو تصديق القول بالعمل، والإيمان كلمة جامعة للإقرار^(١): بالله وكتبه ورسله، وتصديق الإقرار بالفعل.

قلت: أما الإيمان في اللغة: فيُطلق على التصديق المحض، وقد يستعمل في القرآن والمراد به ذلك، كما قال تعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١]، وكما قال إخوة يوسف لأبيهم: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، وكذلك إذا استعمل مقروناً مع الأعمال، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الشقاق: ٢٥]. فأما إذا استعمل مطلقاً، فالإيمان الشرعي المطلوب لا يكون إلا اعتقاداً وقولاً وعملاً. هكذا ذهب إليه أكثر الأئمة، بل قد حكاه الشافعي، وأحمد بن حنبل، وأبو عبيدة، وغير واحد إجماعاً: أن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص. اهـ. وإليك نصوص الأئمة في ذلك:

١- قال الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ «الإبَانَةُ لابن بطة ٢/ ٨٠٧»: قال: «لا يستقيم الإيمان إلا بالقول، ولا يستقيم الإيمان والقول إلا بالعمل، ولا يستقيم الإيمان والقول والعمل إلا بنية موافقة للسنة. وكان من مضى من سلفنا لا يفرقون بين الإيمان والعمل، والعمل من الإيمان، والإيمان من العمل، وإنما الإيمان اسمٌ يجمعُ هذه الأديانَ اسمُها^(٢)، ويصدق العمل، فمن آمن بلسانه، وعرف بقلبه، وصدق بعمله، فتلك العروة الوثقى التي لا انفصام لها. ومن قال بلسانه، ولم

(١) في بعض الطبعات: للإيمان.

(٢) وفي «شرح أصول الاعتقاد» للالكائي (٥/ ٩٥٦) (٥٩١)، دار طيبة، ط الثامنة، ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٣ م: وإنما الإيمان اسم يجمع، كما يجمع هذه الأديانَ اسمُها. ولعله هو الصواب.

يعرف بقلبه، ولم يصدقه بعمله، لم يُقبل منه وكان في الآخرة من الخاسرين».

٢- وقال سفيان الثوري رَحِمَهُ اللهُ «ابن بطة في الإبانة ١/ ٣٣٣»: «كان الفقهاء يقولون: لا يستقيم قول إلا بعمل، ولا يستقيم قول وعمل إلا بنية، ولا يستقيم قول وعمل ونية إلا بموافقة السنة».

وقال أيضًا «شرح أصول الاعتقاد للالكائي ٥/ ٩٨٠»: «أهل السنة يقولون: الإيمان قول وعمل؛ مخافة أن يزكوا أنفسهم، لا يجوز عمل إلا بإيمان، ولا إيمان إلا بعمل، فإن قال: من إمامك في هذا؟ فقل: سفيان الثوري».

٣- وقال سفيان بن عيينة رَحِمَهُ اللهُ «السنة لعبد الله بن أحمد: ١/ ٣٤٦، والشرعية للأجري: ١/ ٢٧١»: «الإيمان قول وعمل. قال: أخذناه ممن قبلنا: قول وعمل، وأنه لا يكون قول إلا بعمل».

٤- وقال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ «شرح أصول الاعتقاد للالكائي: ٥/ ٨٨٦»: «وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركناهم: أن الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر». وانظر: «مجموع الفتاوى: ٧/ ٣٠٨».

٥- وقال الحُمَيدِي رَحِمَهُ اللهُ «السنة للخلال: ٣/ ٥٨٦، شرح أصول الاعتقاد للالكائي: ٥/ ٨٨٧» ونقله شيخ الإسلام في «الفتاوى: ٧/ ٢٠٩» عنه مُقَرَّرًا له حيث قال: «أُخْبِرْتُ أن ناسًا يقولون: من أقرَّ بالصلاة والزكاة والصوم والحج ولم يفعل من ذلك شيئًا حتى يموت، أو يصلي مُسند ظهره مُستدبر القبلة حتى يموت، فهو مؤمن ما لم يكن جاحدًا إذا علم أن تركه ذلك فيه إيمانه، إذا كان يُقر بالفرائض واستقبال القبلة. فقلت: هذا الكفرُ الصراح، وخلاف كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وعلماء المسلمين. قال الله جل وعز: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا

لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴿٥﴾ [البينة: ٥]. قال حنبل: سمعت أبا عبد الله - يعني: أحمد بن حنبل - يقول: من قال هذا فقد كفر بالله، ورد على الله أمره وعلى الرسول ما جاء به..

٦- وقال أبو عبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ اللَّهُ «كتاب الإيمان: ٦٥، ٦٦: «فلم يجعل الله للإيمان حقيقة إلا بالعمل على هذه الشروط، والذي يزعم أنه بالقول خاصة يجعله مؤمناً حقاً، وإن لم يكن هناك عمل فهو معاند لكتاب الله والسنة... أَفَلَسْتَ تراه تَبَارَكَ وَتَعَالَى قد امتحنهم بتصديق القول بالفعل؟ ولم يرض منهم بالإقرار دون العمل؟ حتى جعل أحدهما من الآخر، فأى شيء يُتبع بعد كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ومنهاج السلف بعده الذين هم موضع القدوة والإمامة؟! فالأمر الذي عليه السنة عندنا ما نص عليه علماؤنا مما اقتصصنا في كتابنا هذا: أن الإيمان بالنية والقول والعمل جميعاً».

٧- قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ «فتح الباري لابن رجب: ٢١/١» وذكر تكفير تارك الصلاة: «وحكاه إسحاق بن راهوية إجماعاً منهم، حتى أنه جعل قول من قال: «لا يكفر بترك هذه الأركان» أنها من أقوال المرجئة». انظر: «تعظيم قدر الصلاة: ٢/٩٢٩».

٨- وقال أبو طالب المكي رَحِمَهُ اللَّهُ فيما نقله شيخ الإسلام عنه في «الفتاوى: ٣٣٦/٧»: «وأيضاً فإن الأمة مجتمعة أن العبد لو آمن بجميع ما ذكره من عقود القلب في حديث جبريل من وصف الإيمان، ولم يعمل بما ذكره من وصف الإسلام، أنه لا يسمى مؤمناً، وأنه إن عمل بجميع ما وصف به الإسلام، ثم لم يعتقد ما وصفه من الإيمان أنه لا يكون مسلماً، وقد أخبرنا

النبي ﷺ أن أمته لا تجتمع على ضلالة»^(١)

٩- قال المحافظ ابن أبي زيد القيرواني - مالك الصغير رَحِمَهُ اللهُ - (كما في «اجتماع الجيوش الإسلامية» لابن القيم: ١٥، ١٥٢): «فصل فيما أجمعت عليه الأمة من أمور الديانة ومن السنن التي خلفها بدعة وضلالة... وأن الإيمان قول باللسان وإخلاص بالقلب وعمل بالجوارح، يزيد ذلك بالطاعة، وينقص بالمعصية نقصاً عن حقائق الكمال لا محبطاً للإيمان، ولا قول إلا بعمل، ولا قول ولا عمل إلا بنية، ولا قول ولا عمل ولا نية إلا بموافقة السنة».

١٠- وقال الآجري رَحِمَهُ اللهُ في «الشرية: ١ / ٢٧٤» في باب: «القول بأن الإيمان تصديق بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالجوارح، لا يكون مؤمناً إلا بأن تجتمع فيه هذه الخصال الثلاث»: «اعلموا - رحمنا الله وإياكم - أن الذي عليه علماء المسلمين: أن الإيمان واجب على جميع الخلق، وهو تصديق بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالجوارح. ثم اعلموا أنه لا تجزئ المعرفة بالقلب والتصديق إلا أن يكون معه الإيمان باللسان نطقاً، ولا تجزئ معرفة بالقلب ونطق باللسان حتى يكون عمل بالجوارح، فإذا كملت فيه هذه الخصال الثلاث كان مؤمناً، دلّ على ذلك القرآن والسنة وقول علماء المسلمين».

وقال أيضاً «الشرية: ١ / ٣١١»: «بل نقول - والحمد لله - قولاً يوافق الكتاب والسنة وعلماء المسلمين الذين لا يُستوحش من ذكرهم، وقد تقدم ذكرنا لهم: إن الإيمان معرفة بالقلب تصديقاً يقيناً، وقول باللسان، وعمل بالجوارح، لا يكون مؤمناً إلا بهذه الثلاثة، لا يجزئ بعضها عن بعض، والحمد لله على ذلك» انتهى.

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٩٥٠) من حديث أنس بن مالك رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ.

وقال - أيضا - في كتابه «الأربعين حديثاً: ١٣٥-١٣٧»: «اعلموا - رحمنا الله وإياكم - أن الذي عليه علماء المسلمين: أن الإيمان واجب على جميع الخلق: وهو التصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح... ولا تجزئ معرفة بالقلب والنطق باللسان حتى يكون معه عمل بالجوارح، فإذا كملت الخصال الثلاث كان مؤمناً حقاً، دلّ على ذلك الكتاب والسنة وقول علماء المسلمين فالأعمال بالجوارح تصديق عن الإيمان بالقلب واللسان. فمن لم يُصدّق الإيمان بعمله وبجوارحه مثل: الطهارة، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والجهاد، أشباه لهذه، ورضي لنفسه المعرفة والقول دون العمل، لم يكن مؤمناً، ولم تنفعه المعرفة والقول، وكان تركه للعمل تكذيباً منه لإيمانه، وكان العمل بما ذكرنا تصديقاً منه لإيمانه، فاعلم ذلك. هذا مذهب العلماء المسلمين قديماً وحديثاً».

١١- قال ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ في «الإبانة: ٢ / ٧٦٠، ٧٧٩» في باب: بيان الإيمان وفرضه، وأنه تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح والحركات، لا يكون العبد مؤمناً إلا بهذه الثلاث: «اعلموا - رحمكم الله - أن الله - جل ثناؤه وتقدست أسماؤه - فرض على القلب المعرفة به والتصديق له ولرسله ولكتبه وبكل ما جاءت به السنة، وعلى الألسن النطق بذلك والإقرار به قولاً، وعلى الأبدان والجوارح العمل بكل ما أمر به وفرضه من الأعمال، لا تجزئ واحدة من هذه إلا بصاحبها، ولا يكون العبد مؤمناً إلا بأن يجمعها كلها حتى يكون مؤمناً بقلبه، مُقَرّاً بلسانه عاملاً مجتهداً بجوارحه، ثم لا يكون - أيضاً - مع ذلك مؤمناً حتى يكون موافقاً للسنة في كل ما يقوله ويعمله، متبعاً للكتاب والعلم في جميع أقواله وأعماله. وبكل ما شرحته لكم نزل به القرآن،

ومضت به السنة، وأجمع عليه علماء الأمة ... حتى صار اسم الإيمان مُشتملاً على المعاني الثلاثة، لا ينفصل بعضها من بعض، ولا ينفع بعضها دون بعض، حتى صار الإيمان قولاً باللسان، وعَمَلًا بالجوارح، ومعرفةً بالقلب، خلافاً لقول المرجئة الضالة الذين زاغت قلوبهم وتلاعبت الشياطين بعقولهم.

١٢- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «شرح العمدة: ٢/ ٨٦»: «الإيمان عند أهل السنة والجماعة: قولٌ وعملٌ كما دل عليه الكتاب والسنة و أجمع عليه السلف، وعلى ما هو مقرر في موضعه. فالقول: تصديق الرسول، والعمل: تصديق القول. فإذا خلا العبد عن العمل بالكلية، لم يكن مؤمناً. وأيضاً - فإن حقيقة الدين: هو الطاعة والانقياد، وذلك إنما يتم بالفعل لا بالقول فقط، فمن لم يفعل لله شيئاً فما دان الله ديناً، ومن لا دين له فهو كافر».

وقال رَحِمَهُ اللهُ أيضاً «الاستقامة: ٢/ ٣٠٩» وذكر مقولة بعض السلف: «لا يُقبل قول إلا بعمل»: «وهذا فيه ردٌّ على المرجئة الذين يجعلون مجرد القول كافياً، فأخبر أنه لا بد من قول وعمل؛ إذ الإيمان قول وعمل، لا بد من هذين كما بسلطاناه في غير هذا الموضع، وبيّنا أن مجرد تصديق القلب ونطق اللسان، مع البغض لله وشرائعه، والاستكبار على الله وشرائعه، لا يكون إيماناً - باتفاق المؤمنين - حتى يقرن بالتصديق عملٌ صالح. وأصل العمل: عمل القلب، وهو الحب والتعظيم المنافي للبغض والاستكبار»^١ هـ.

١٣- قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب «كشف الشبهات: ١٢٦»: «لا خلاف أن التوحيد لا بد أن يكون بالقلب واللسان والعمل، فإن اختل شيء من هذا لم يكن الرجل مسلماً. فإن عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر معاند كفر عيون وإبليس وأمثالهما».

قال أيضًا الدرر السنية: ١٢٤/٢: «لا خلاف بين الأمة أن التوحيد لا بد أن يكون بالقلب الذي هو العلم، واللسان الذي هو القول، والعمل الذي هو تنفيذ الأوامر والنواهي. فإن أدخل بشيء من هذا، لم يكن الرجل مسلمًا. فإن أقر بالتوحيد ولم يعمل به؛ فهو كافر معاند كفر عون وإبليس وأمثالهما...»
١٤- وقال العلامة سليمان بن سحمان رَحِمَهُ اللهُ «الدرر السنية:

٢/ ٣٦٠، ٣٦٢» في معرض كلامه عن نواقض الإسلام: «ذكر بعضهم أنها قريب من أربعمائة ناقض، ولكن الذي أجمع عليه العلماء هو ما ذكره شيخ الإسلام وعلم الهداية الأعلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ، من نواقض الإسلام، وأنها عشرة... العاشرة: الإعراض عن دين الله، لا بتعليمه ولا بعمل به، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْفِقُونَ﴾ [السجدة: ٢٢].

١٥- قال سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ في «شرح كشف الشبهات: ١٢٦»: «بل إجماع بين أهل العلم (أن التوحيد لا بد أن يكون بالقلب واللسان والعمل)، فلا بد من الثلاثة: لا بد أن يكون هو المعتقد في قلبه، ولا بد أن يكون هو الذي ينطق به لسانه، ولا بد أن يكون هو الذي تعمل به جوارحه... هذا إجماع أن الإنسان لا بد أن يكون موحدًا باعتقاده ولسانه وعمله... إذا اعتقد ولا نطق ولا عمل بالحق بأركانها فهذا كافر عند جميع الأمة»..

المقدمة الثالثة:

صرّح جماعة من أئمة الهدى والدين: أنه لا إيمان إلا بالعمل؛ حتى صار أصلًا تُبنى عليه كتب العقيدة التي تصنفها الأئمة، وشعارًا يُردُّ فيه على المرجئة الذين يقولون بتخلف العمل عن القول في الإيمان؛ يقول شيخ الإسلام ابن

تسمية رَحْمَةُ اللَّهِ «الاستقامة: ٢ / ٣٠٩» - وقد روى ابن شاهين واللالكائي عن سعيد بن جبير، قال: «لا يُقبل قول إلا بعمل، ولا يُقبل قول وعمل إلا بنية، ولا يُقبل قول وعمل وثية إلا بموافقة السنة»، وروى عن الحسن البصري مثله، ولفظ ما روي عن الحسن: «لا يصح» مكان «لا يُقبل». وهذا فيه ردٌّ على المرجئة الذين يجعلون مجرد القول كافياً، فأخبر أنه لا بد من قول وعمل؛ إذ الإيمان قول وعمل، لا بد من هذين^١. هـ وسأذكر أقوال أئمة التابعين ومن بعدهم في ذلك، ثم أسوق ما ذكر في كتب الاعتقاد التي صُنفت لبيان ما لا يسع معاليقته في الاعتقاد عند أهل السنة:

(أ) أقوال بعض الأئمة:

- ١- قال سعيد بن جبير رَحْمَةُ اللَّهِ «شرح أصول اعتقاد أهل السنة لللالكائي: ١ / ٥٧»: «لا يُقبل قول إلا بعمل، ولا يُقبل عمل إلا بقول، ولا يُقبل قول وعمل إلا بنية، ولا يُقبل قول وعمل وثية إلا بنية موافقة للسنة».
- ٢- ومثله عن الحسن البصري رَحْمَةُ اللَّهِ أخرجه عنه الأجرى في «الشرعية: ١ / ٢٨٧»، وابن بطة في «الإبانة: ٢ / ٨٠٣»، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١ / ٥٧».

وقال أيضاً «تفسير الطبري: ٢٢ / ٨٠» عند قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]: «لا يُقبل الله قولاً إلا بعمل، من قال وأحسن العمل قبل الله منه». وفي «اقتضاء العلم للعمل: ١٧٧» قال: «من قال حسناً وعمل صالحاً رفعه العمل؛ وذلك بأن الله - تعالى - يقول: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠].

وقال أيضاً «الشرعية للأجرى: ١ / ٢٨٥»: «الإيمان كلام، وحقيقته

العمل، فإن لم يحقق القول بالعمل لم ينفعه القول».

٣- وقال زيد بن أسلم مولى عمر رَحِمَهُ اللهُ «كتاب الإيمان لابن أبي شيبه: ٤٥»: «لا بد لأهل هذا الدين من أربع: دخول في دعوة المسلمين، ولا بد من الإيمان وتصديق بالله وبالمرسلين أولهم وآخرهم، وبالجنة وبالنار، وبالبعث بعد الموت، ولا بد من أن تعمل عملاً تُصَدِّقُ به إيمانك».

٤- قال ميمون بن مهران رَحِمَهُ اللهُ «تهذيب الكمال: ٢٩/٢١٧ معلقاً لأصحابه عن راهب نصرانيّ رآه: «فيكم من بلغ من العبادة ما بلغ هذا الراهب؟ قالوا: لا. قال: فما ينفعه ذلك ولم يؤمن بمحمد ﷺ. قالوا: لا ينفعه شيء. قال: كذلك لا ينفع قول إلا بعمل».

٥- وقال الزهري رَحِمَهُ اللهُ «الفتاوى لشيخ الإسلام: ٧/٢٩٥»: «كنّا نقول: الإسلام بالإقرار، والإيمان بالعمل. والإيمان قولٌ وعملٌ قرينان لا ينفع أحدهما إلّا بالآخر». قال شيخ الإسلام بعده: «رواه أبو عمرو الطلمنكي بإسناده المعروف».

٦- الأوزاعي، ومالك بن أنس، وسعيد بن عبد العزيز، قال الوليد بن مسلم رَحِمَهُ اللهُ «شرح اعتقاد أهل السنة للالكائي: ٤/٨٤٨، عقيدة السلف للصابوني: ٦٩»: «سمعتُ الأوزاعي، ومالك بن أنس، وسعيد بن عبد العزيز ينكرون قول من يقول: إنه الإيمان قولٌ بلا عمل، ويقولون: لا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بإيمان».

٧- قال سفيان الثوري رَحِمَهُ اللهُ في عقيدته «السنة لعبد الله بن أحمد: ١/٣٣٧، الحلية لأبي نُعيم: ٧/٣٢، الإبانة لابن بطة: ١/٣٣٣، شرح اعتقاد أهل السنة للالكائي: ١/١٥١»: «الإيمان قول وعمل ونية، يزيد وينقص: يزيد بالطاعة

وينقص بالمعصية، ولا يجوز - أو لا يقبل - القول إلا بالعمل، ولا يجوز القول والعمل إلا بالنية، ولا يجوز القول والعمل والنية إلا بموافقة للسنّة.

٨- قال الحميدي في كتاب «أصول السنّة» - في مسنده: ٥٤٦/٢:

«الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، لا ينفع قول إلا بعمل، ولا عمل ولا بنية، ولا قول وعمل ونية إلا بسنّة».

٩- قال سفيان بن عيينة رَحِمَهُ اللهُ «السنّة لعبد الله بن أحمد: ٣٤٦/١،

والشريعة للأجري: ٢٧١/١»: «الإيمان قول وعمل. قال: أخذناه ممن قبلنا: قول وعمل، وأنه لا يكون قول إلا بعمل».

١٠- قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ «الإيمان لأبي يعلى: ١٥٣»: «الإيمان

قول وعمل يزيد وينقص، إذا عملت الحسن زاد، وإذا ضيعت نقص، الإيمان لا يكون إلا بعمل». وأسند الخلال في كتابه «السنّة: ٥٦٦/٣» إلى الإمام العبارة الأخيرة التي هي موطنُ الشاهد.

١١- وقال أبو عبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ اللهُ «كتاب الإيمان: ٦٥»: «فلم

يجعل الله للإيمان حقيقة إلا بالعمل على هذه الشروط، والذي يزعم أنه بالقول خاصة يجعله مؤمناً حقاً، وإن لم يكن هناك عمل فهو معاند لكتاب الله والسنّة».

١٢- وقال الفضيل بن عياض ومحمد بن مسلم الطائفي رحمهما الله

«السنّة لعبد الله بن أحمد: ٣٣٧/١»: «لا يصلح قول إلا بعمل».

١٣- وقال أبو طالب المكي رَحِمَهُ اللهُ «مجموع الفتاوى لابن تيمية:

٣٣٤/٧»: «لا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بعقد، ومثل ذلك مثل العمل

الظاهر والباطن، أحدهما مرتبط بصاحبه من أعمال القلوب وعمل الجوارح.

ومثله قول رسول الله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»، أي: لا عمل إلا بعقد

وقصد؛ لأن (إنما) تحقيقٌ للشيء ونفيٌ لما سواه، فأثبت بذلك عمل الجوارح من المعاملات، وعمل القلوب من النيات، فمثل العمل من الإيمان كمثل الشفتين من اللسان لا يصح الكلام إلا بهما؛ لأن الشفتين تجمع الحروف واللسان يظهر الكلام، وفي سقوط أحدهما بطلان الكلام، وكذلك في سقوط العمل ذهاب الإيمان.

١٤ - قال أبو جعفر الطبري «تهذيب الآثار - مسند ابن عباس: ٢ / ٦٨٥»
 «... إذا كان ذلك كذلك، وكان صحيحاً أنه غير مستحق غير المقر اسم مؤمن، ولا المقر غير العارف مستحق ذلك، كان كذلك غير مستحق ذلك بالإطلاق العارف المقر غير العامل، إذ كان ذلك أحد معاني الإيمان التي بوجود جميعها في الإنسان يستحق اسم مؤمن بالإطلاق».

(ب) تقرير أهل السنة في كتب العقائد من أنه لا يقبل إيمان إلا بعمل:
 ١ - قال المزني تلميذ الشافعي - رحمهما الله - في كتابه «شرح السنة له: ٨١»: «والإيمان قول وعمل، وهما سيان ونظمان وقرنان، لا تفرق بينهما، لا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بإيمان».

٢ - وقال أبو عمر العدني رحمه الله في كتابه «الإيمان: ٧٩»: «باب ملازمة العمل للإيمان» ثم ذكر حديث محمد بن علي مرسلاً: «الإيمان بالله والعمل قرنان لا يصلح واحد منهما إلا مع صاحبه».

٣ - قال ابن أبي زيد القيرواني رحمه الله في كتابه «الرسالة: ٣٨»: «... وأن الإيمان: قول باللسان وإخلاص بالقلب وعمل بالجوارح، يزيد بزيادة الأعمال وينقص بنقصها، فيكون فيها النقص وبها الزيادة. ولا يكمل قول الإيمان إلا بالعمل، ولا قول وعمل إلا بنية، ولا قول وعمل ونية إلا بموافقة السنة».

٤- وقال ابن أبي زئب: رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ «أَصُولُ السُّنَّةِ: ٢٠٧»: «الإيمان بالله، هو: باللسان والقلب، وتصديق ذلك بالعمل، والقول والعمل قرينان لا يقوم أحدهما إلا بصاحبه».

٥- قال الآجري رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ «الْأَرْبَعِينَ حَدِيثًا: ١٣٥»: «الذي عليه علماء المسلمين: أن الإيمان واجب على جميع الخلق: وهو التصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح... لا تجزئ معرفة بالقلب والنطق باللسان حتى يكون معه عمل بالجوارح».

٦- وقال ابن بطة العكبري رَحِمَهُ اللَّهُ «الإبَانَةُ: ٢/٧٩٥»: «فقد تلوّث عليكم من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ ما يدلُّ العقلاء من المؤمنين أن الإيمان قول وعمل، وأن من صدّق بالقول وترك العمل كان مكذّبًا وخارجًا من الإيمان. وأن الله لا يقبل قولًا إلا بعمل، ولا عملاً إلا بقول».

المقدمة الرابعة:

أن من أدخل العمل في الإيمان ثم زعم أن تارك عمل الجوارح بالكلية باق على إيمانه؛ لأن العمل شرط كمال عنده، فهو متناقض يلزمه بهذا القول المحدث قول المرجئة، وإن ظنَّ في نفسه مخالفتهم؛ ولذا فما اشتهر عن بعض أئمة السنة من قولهم: «من قال: إن الإيمان قول وعمل واعتقاد، وأنه يزيد وينقص، فقد برئ من الإرجاء كله، أوله وآخره». لاشك أنها هي مقولة حق ولكن على فهم من أطلقوها، وهو: أن العمل والقول والإعتقاد أركان في حقيقة الإيمان لا يجزئ أحدها عن الآخر، أما من يرى صحة الإيمان بدون أعمال الجوارح، فهو وإن وافق السلف في إدخال العمل في الإيمان تعريفًا فقد خالفهم في إخراج العمل عن الإيمان حقيقة، وهذا تناقض.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية «الفتاوى: ٥١١/٧» «... وكان كل من الطائفتين^(١) بعد السلف والجماعة وأهل الحديث متناقضين، حيث قالوا: الإيمان قول وعمل، وقالوا مع ذلك: لا يزول بزوال بعض الأعمال!!».

وقال رحمه الله «الفتاوى: ٥١١/٧»: «فإن المرجئة لا تُنزع في أن الإيمان الذي في القلب يدعو إلى فعل الطاعة ويقتضي ذلك، والطاعة من ثمراته ونتائجه، لكنها تُنزع هل يستلزم الطاعة؟».

وما ذكره شيخ الإسلام ينطبق تمامًا على من أدخل العمل في مسمى الإيمان ثم نفى أن يكون من لوازمه، وجعله من واجباته أو مكملاته فلا يزول بزواله؛ ولذلك وجدنا أن اللجنة الدائمة برئاسة سماحة الشيخ ابن باز رحمه الله حذرت من بعض الكتب وأنها تدعو إلى مذهب الإرجاء مع تبنيها: أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص؛ لأنها جعلت العمل شرطًا كمالًا لا حقيقياً.

ولهذا التناقض عند هؤلاء تجدهم يعكسون المسألة حين يعتبرون القائلين بمذهب السلف في هذا الباب المتمثل بزوال الإيمان إذا زال العمل أو بعضه متناقضين، كما ذكر شيخ الإسلام بعد نقله الأنف بتناقض من بعد السلف حين قال «الفتاوى: ٥١١/٧»: «حتى أن ابن الخطيب وأمثاله جعلوا الشافعي متناقضًا في ذلك، فإن الشافعي كان من أئمة السنة، وله في الرد على المرجئة كلام مشهور، وقد ذكر في كتاب الطهارة من «الأم» إجماع الصحابة والتابعين وتابعيهم على قول أهل السنة، فلما صنف ابن الخطيب تصنيفاً فيه، وهو يقول في الإيمان بقول جهم والصالح استشكل قول الشافعي ورآه

(١) لعل الشيخ أراد هنا: بعض المنتسبين للمرجئة والجهمية ممن وافق السلف بأن الإيمان قول وعمل.

متناقضًا». وإليك بعض نصوص الأئمة الدالة على هذه المقدمة:

١- نافع مولى ابن عمر، ففي «السنة لعبد الله بن أحمد: ١/ ٣٨٢، الإبانة لابن بطة: ٨٠٩/ ٢، شرح أصول الاعتقاد للالكائي: ١/ ٩٥٣» أسندوا عن معقل ابن عبيد الله العباسي أنه ذكر قدوم سالم الأفطس عليهم بالإرجاء، وأن معقل قديم المدينة فجالس نافع فذكر له يُدَوُّ أمرهم؛ قال: «قلت: إنهم يقولون: نحن نقر بأن الصلاة فريضة ولا نصلي، وأن الخمر حرام ونحن نشربها، وأن نكاح الأمهات حرام ونحن نفعل. قال: فتتر يده من يدي ثم قال: من فعل هذا فهو كافر». وقد أورده شيخ الإسلام في مقام الرد على غلاة المرجئة «الفتاوى: ٧٠/ ٢٠٥».

٢- قال سفيان بن عيينة رَحِمَهُ اللهُ «السنة لعبد الله بن أحمد: ١/ ٣٤٧»: وقد سئل عن الإرجاء فقال: «يقولون: الإيمان قول، ونحن نقول: الإيمان قول وعمل. والمرجئة أوجبوا الجنة لمن شهد أن لا إله إلا الله مُصَرًّا بقلبه على ترك الفرائض، وسمُّوا تركَ الفرائض ذنبًا بمنزلة ركوب المحارم، وليسوا بسواء؛ لأن ركوب المحارم من غير استحلال معصية، وترك الفرائض متعمدًا من غير جهل ولا عذر هو كفر».

٣- وقال وكيع بن الجراح رَحِمَهُ اللهُ «الإبانة: ٢/ ٩٠٣، الشريعة: ١/ ٣١٠»: «المرجئة يقولون: القول يجزئ من العمل، والجهمية يقولون: المعرفة تجزئ من القول والعمل. وهو كله كفر».

٤- وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ «السنة للخلال: ٥٧١» عندما ذكرتُ عنده المرجئة وقيل له: إنهم يقولون: إذا عرف الرجل ربه بقلبه فهو مؤمن، فقال: «المرجئة لا تقول هذا بل الجهمية تقول بهذا، المرجئة تقول: حتى يتكلم بلسانه [وإن لم] تعمل بجوارحه، والجهمية تقول: إذا عرف ربه بقلبه وإن لم تعمل

جوارحه، وهذا كفر، إبليس قد عرف به قتل: ﴿قَالَ رَبِّمَا أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر: ٣٩].
وانظر المشائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة (١/ ٧٣).

٥- وقال إسحاق بن راهوية - رَحِمَهُ اللهُ - تعظيم قدر الصلاة: ٩٢٩/٢،
فتح الباري لابن رجب: ٢١١/٤: «عليك المراجعة حتى صار من مقلولهم: إن
قومًا يقولون: من ترك الصلوات المكتوبات وصوم رمضان والزكاة والحج،
وعامة الفرائض من غير جحود لها: إنا لا نكفره، يُرجأ أمره إلى الله بعد، إنه هو
مقر. فهو لاء الذين لا شك فيهم. يعني: في أنهم مرجئة».

٦- قال الآجري - رَحِمَهُ اللهُ - في كتابه: «الأربعين حديثًا»: ١٣٥-١٣٧:
«اعلموا - رحمنا الله وإياكم - أن الذي عليه علماء المسلمين: أن الإيمان
واجب على جميع الخلق: وهو التصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل
بالجوارح... ولا تجزئ معرفة بالقلب والنطق باللسان حتى يكون معه عمل
بالجوارح. فإذا كملت الخصال الثلاث كان مؤمنًا... فالأعمال بالجوارح
تصدق عن الإيمان - بالقلب واللسان. فمن لم يصدق الإيمان بعمله
وبجوارحه مثل: الطهارة، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والجهاد،
أشبه لهذه، ورضي لنفسه المعرفة والقول دون العمل - لم يكن مؤمنًا ولم
تنفعه المعرفة والقول، وكان تركه للعمل تكذيبًا منه لإيمانه، وكان العمل بما
ذكرنا تصديقًا منه لإيمانه، فاعلم ذلك».

هذا مذهب العلماء المسلمين قديمًا وحديثًا، فمن قال غير هذا فهو مرجئ
خبيث، أحذره على دينك، والدليل على هذا قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا
اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: ٥].

٧ - قال ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ في «الإبانة: ٢/ ٧٦٤». في باب: (بيان الإيمان

وفرضه، وأنه تصديق بالقلب وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح والحركات، لا يكون العبد مؤمناً إلا بهذه الثلاث): «فكل من ترك شيئاً من الفرائض التي فرضها الله عز وجل في كتابه، أو أكدها رسول الله ﷺ في سنته على سبيل الجحود لها والتكذيب بها فهو كافر بين الكفر لا يشك في ذلك عاقل يؤمن بالله واليوم الآخر، ومن أقر بذلك وقاله بلسانه ثم تركه تهاوؤاً ومُجُوناً أو معتقداً لرأي المرجئة ومتبعاً لمذاهبهم فهو تارك الإيمان ليس في قلبه منه قليل ولا كثير، وهو في جملة المنافقين الذين نافقوا رسول الله ﷺ، فنزل القرآن بوصفهم وما أُعِدَّ لهم، وأنهم في الدرك الأسفل من النار، نستجير بالله من مذهب المرجئة الضالة».

وقال - أيضاً - في «الإبانة: ٧٧٩/٢»: «... حتى صار اسمُ الإيمان مشتملاً على المعاني الثلاثة، لا يتفصل بعضها من بعض، ولا ينفع بعضها دون بعض، حتى صار الإيمان قولاً باللسان وعملاً بالجوارح ومعرفة بالقلب، خلافاً لقول المرجئة الضالة الذين زاغت قلوبهم وتلاعبت الشياطين بعقولهم».

٨- وقال ابن الحنبلي رَحِمَهُ اللهُ في «الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة: ٨٠٣/٢، ٨٠٨»: «وقال عز وجل: ﴿وَأَنِّي لَفَقَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَاْمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ [طه: ٨٢]، فأخبر - تعالى - أنه لا يغفر إلا لمن يجمع له القول والعمل، فهو لا ينفع أحدهما دون صاحبه... وقد قال تعالى: ﴿وَلَيْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الرَّحُوف: ٧٢]، وقال أيضاً: ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأحقاف: ١٤]. فهذه الآيات تدل على أنه لا ينفع أحدهما دون الآخر فهذه براءة من قول المرجئة، وما يتشعب من مذاهبهم وأقوالهم».

٩- قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ «الاستقامة: ٣٠٩/٢» وذكر

مقولة السلف: «لا يُقبل قول إلا بعمل»: «وهذا فيه ردٌّ على المرجئة الذين يجعلون مجرد القول كافيًا، فأخبر أنه لابد من قول وعمل؛ إذ الإيمان قول وعمل، لا بد من هذين كما بسطناه في غير هذا الموضع، وبينّا أن مجرد تصديق القلب ونطق اللسان، مع البغض لله وشرائعه، والاستكبار على الله وشرائعه، لا يكون إيمانًا - باتفاق المؤمنين - حتى يقرن بالتصديق عمل صالح. وأضلّ العمل عمل القلب، وهو الحب والتعظيم المنافي للبغض والاستكبار»^١ هـ.

وقال رحمه الله أيضًا «الفتاوى: ٧ / ٦٢١»: «ومن قال بحصول الإيمان الواجب بدون فعل شيء من الواجبات، سواء جعل فعل تلك الواجبات لازماً له، أو جزءاً منه، فهذا نزاع لفظي، كان خطئاً خطأً بيّناً، وهذه بدعة الإرجاء التي أعظم السلف والأئمة الكلام في أهلها، وقالوا فيها من المقالات الغليظة ما هو معروف، والصلاة هي أعظمها وأعمّها وأولها وأجلّها».

وقال أيضًا «الفتاوى: ٧ / ٥٤٣ - ٥٤٧»: «ولهذا كان جماهير المرجئة على أن عمل القلب داخل في الإيمان، كما نقله أهل المقالات عنهم، منهم الأشعري فإنه قال في كتابه «المقالات»: «اختلف المرجئة في الإيمان ما هو؟ وهم اثنتا عشرة فرقة...». فذكرها حتى ذكر الفرقة العاشرة من المرجئة أصحاب أبي معاذ التومني، فذكر من مذهبهم أنهم قالوا: «وتارك الفرائض مثل: الصلاة، والصيام، والحج، على الجحود بها، والرد لها، والاستخفاف بها، كافراً بالله، وإنما كفر بالاستخفاف والرد والجحود، وإن تركها بغير مستحل لتركها متشاغلاً مسوّفاً يقول: الساعة أصلي، وإذا فرغت من لهوي وعلمي، فليس بكافر، وإن كان يصلي يوماً ووقتاً من الأوقات، ولكن نفسقه».

١٠- قال أبو الحسين محمد بن أحمد الملقب الشافعي في كتابه «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع: ٥٧» في باب: ذكر المرجئة: «وقد ذكرت المرجئة في كتبنا هذا أولاً وآخراً، إذ قولها خارج من التعارف والعقل، ألا ترى أن منهم من يقول: من قال: لا إله إلا الله محمد رسول الله، وحرم ما حرم الله وأحل ما أحل الله؛ دخل الجنة إذا مات، وإن زنى وإن سرق، وقتل، وشرب الخمر، وقذف المحصنات، وترك الصلاة، والزكاة، والصيام، إذا كان مُقَرَّباً بها يسوَّفُ للتوبة؛ لم يضره وقوعه على الكبائر وتركه للفرائض وركوبه الفواحش، وإن فعل ذلك استحلالاً؛ كان كافراً بإله مشركاً، وخرج من إيمانه».

١١- قال ابن حجب رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «فتح الباري: ١/ ١١٣-١١٤»: «وقد كان طائفة من المرجئة يقولون: الإيمان قول وعمل - موافقة لأهل السنة - ثم يفسرون العمل بالقول، ويقولون: هو عمل اللسان».

١٢- قال الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ «مجلة المشكاة المجلد الثاني، الجزء الثاني/ ٢٧٩، ٢٨٠» ردّاً على من زعم أن العمل شرط كمال: «لا، لا، ما هو بشرط كمال، جزء، جزء من الإيمان. هذا قول المرجئة، المرجئة يرون الإيمان قول وتصديق فقط».

١٣- وقال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ «شريط يتضمن أسئلة إدارة الدعوة بقطر» عن مقولة اشتهرت عند القائلين بإسلام متارك العمل الجوارح حيث قالوا: «لا يُكْفَرُ المسلم حتى يترك أصل الإيمان القلبي»، وأن: «جمهور العلماء وليس المرجئة يقولون بنجاة تارك العمل». قال الشيخ متاركاً هاتين القاعدتين: «هؤلاء يريدون سفك الدماء واستحلال الحرام، لماذا صابح هذا الكتاب ما أصَلَ أصول أهل السنة والجماعة كما أضَلَّها شيخ الإسلام ابن

تيمية في العقيدة الواسطية ؟».

١٤ - وسئل الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله - «المنتقى من فتاواه: ٩ / ٢» عن قول بعض الناس: إن عقيدة أهل السنة والجماعة: أنَّ العمل شرط في كمال الإيمان وليس شرطاً في صحة الإيمان؟ فقال الشيخ: «هو قول مرجئة أهل السنة، وهو خطأ، والصواب: أنَّ الأعمال داخلة في حقيقة الإيمان، فهو اعتقاد وقول وعمل، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية».

وقال - أيضاً - في «شرح العقيدة الواسطية: ١٤٥»: «المرجئة قَصَرُوا الإيمانَ على الإقرار باللسان والتصديق بالجنان، فالقول الحق: أن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح. فالأعمال داخلة في حقيقة الإيمان، وليست بشيء غائب عن الإيمان، فمن اقتصر على القول باللسان والتصديق بالقلب دون العمل، فليس من أهل الإيمان الصحيح».

١٥ - وقال الشيخ العلامة محمد أمان الجامي رَحِمَهُ اللهُ في «شرح الأصول الثلاثة»، عند قول المصنف: «وهذا هو معنى لا إله إلا الله وفي الحديث «رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله»^(١) - الشريط السادس، الوجه الثاني»، وذكر الشارح تهاون كثير من الناس في الصلاة بدعوى: أن الإيمان في القلب فقال: «... الإيمان في القلب ولو صحَّ إيمانُ القلب لصحَّ إيمانُ الجوارح وإيمانُ اللسان. هذا هو الإرجاء المنتشر بين المسلمين، الإرجاء معناه: تأخير الأعمال عن مسمى الإيمان، وأن الإيمان التصديق بالقلب فقط أو التصديق والتطوُّع معاً، هذا هو الإرجاء المنتشر بين المسلمين كثيراً وهم لا يشعرون! الإيمان: تصديق بالقلب، وذلك التصديق

(١) انظر: «جامع العلوم والحكم: ٢ / ١٣٤»؛ الحديث التاسع والعشرون.

يحتاج إلى تصديق، والذي يُصَدِّقُ ذلك التصديق: النطق باللسان والعمل بالجوارح. يتكون الإيمان من كل ذلك.

ثم قال فضيلة الشيخ عبد العزيز الراجحي - حفظه الله - «شريط أسئلة وأجوبة في الإيمان والكفر / المجلد الثاني»: لما سُئل عن يقول: «الإيمان قول وعمل واعتقاد، لكن العمل شرط كمال فيه»، ويقول أيضاً: «لا كفر إلا باعتقاد»، فهل هذا القول من أقوال أهل السنة أم لا؟ قال الشيخ: ليست هذه الأقوال من أقوال أهل السنة، أهل السنة يقولون: الإيمان هو قول باللسان، وقول بالقلب، وعمل بالجوارح، وعمل بالقلب، ومن أقوالهم: الإيمان قول وعمل، ومن أقوالهم: الإيمان قول وعمل ونية، فالإيمان لا بد أن يكون بهذه الأمور الأربعة:

(أ) قول اللسان وهو النطق باللسان.

(ب) قول القلب وهو الإقرار والتصديق.

(ج) عمل القلب وهو النية والإخلاص.

(د) عمل الجوارح.

فالعمل جزء من أجزاء الإيمان الأربعة، فلا يُقال: العمل شرط كمال أو أنه لازم له، فإن هذه أقوال المرجئة، ولا نعلم لأهل السنة قولاً بأن العمل شرط كمال، وكذا قول من قال: «لا كفر إلا باعتقاد» فهذا قول المرجئة، ومن أقوالهم: «الأعمال والأقوال دليل على ما في القلب من الاعتقاد» وهذا باطل، بل نفس القول الكفري كفر، ونفس العمل الكفري كفر، كما مر في قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَبِاللهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ قَسِيْرَةً وَوَكُتْ ۖ لَا تَعْدِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦] أي: بهذه المقالة.

١٧ - قال الشيخ الدكتور عبد الله بن إبراهيم الزاحم «مقدمة كتاب التبيان لعلاقة العمل بمسمى الإيمان: ح»: «فإني أود التنبيه على عبارة الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ حين أراد التفريق بين قول أهل السنة وقول المعتزلة في تعريف الإيمان وبيان حدّه... إذ قد فهم منها بعض الفضلاء أنَّ الأعمال الصالحة كلّها شرطٌ كمالٍ عند السلف. وهذا خطأ يقع فيه كثير من طلاب العلم ممن لم يُمَحِّصْ قول السلف في هذا الباب؛ فإن هذه العبارة عند السلف يراد بها آحاد الأعمال لا جنسها، أي: أن كل عمل من الأعمال الصالحة عندهم شرطٌ لكمال الإيمان، خلافاً للمعتزلة الذين يرون أن كل عمل شرطٌ لصحة الإيمان؛ لأن الإيمان عند السلف يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وليس مرادهم: أن جنس الأعمال شرط لكمال الإيمان، ولأن هذا يقتضي صحة الإيمان بدون أي عمل، وهذا لازم قول المرجئة، وليس قول أهل السنة».

المقدمة الخامسة:

أن بعض المتعصبة لما ألزم بالمقدمات السابقة سلك طريقة أهل البدع بمحاولة الحيدة، حيث ادعى أن العمل المراد في قولهم: «الإيمان قول وعمل»، هو عمل القلب وحده أو عمل اللسان بالقول، ولا شك أن العمل عند الإطلاق يتضمن عمل القلب: وهو النية والإخلاص وتحوُّه، كما قال أبو عبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «الإيمان: ٧٦»: «فهكذا الإيمان هو درجات ومنازل، وإن كان يسمى أهله اسماً واحداً، وإنما هو عملٌ من أعمالٍ تعبَّد الله به عباده وفرضه على جوارحهم، وجعل أصله في معرفة القلب، ثم جعل المنطق شاهداً عليه، ثم الأعمال مصدقة له، وإنما أعطى الله كل جارحة عملاً لم يعطه الأخرى، فعمل القلب الاعتقاد، وعمل اللسان القول، وعمل

اليَدِ التناول، وعمل الرجل المشي، وكلها يجمعها اسم العمل، فالإيمان على هذا التناول إنما هو كله مبني على العمل من أوله إلى آخره.

* وإنما أنكر علماء السنة قول من زعم بأن المراد بالعمل في قول أهل السنة: «الإيمان قول وعمل» هو عمل القلب وحده دون عمل الجوارح؛ ليتوصل قائله إلى عدم تكفير تارك أعمال الجوارح، وعدوا هذا القول من الأقوال الباطلة الدخيلة على مذهب السلف.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ «الفتاوى: ٧ / ١٧١»: «والمقصود هنا أن من قال من السلف: الإيمان قول وعمل، أراد قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح». وأشار شيخ الإسلام في بقية كلامه إلى أن بعض الأئمة زاد الاعتقاد فقال: «الإيمان اعتقاد وقول وعمل» احترازًا من إخراج قول القلب عند إطلاق القول، أو إخراج عمل الجوارح من إطلاق العمل. ولذا فما يعتقد أهل السنة والجماعة أتباع السلف الصالح: أن مراد أئمة السلف عند إطلاقهم العمل في مقابل الاعتقاد والقول في قولهم: «إن الإيمان اعتقاد وقول وعمل»، هو عمل الطاعات بالجوارح بلا شك.

قال شيخ الإسلام في «الفتاوى: ٧ / ١٩٨»: «وذلك لأن أصل الإيمان هو ما في القلب، والأعمال الظاهرة لازمة لذلك. لا يُتصور وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع أعمال الجوارح، بل متى نقصت الأعمال الظاهرة كان لنقص الإيمان الذي في القلب، فصار الإيمان متناولاً للملزوم واللازم وإن كان أصله ما في القلب، وحيث غُطفت عليه الأعمال، فإنه أريد أنه لا يُكتفى بإيمان القلب، بل لا بد معه من الأعمال الصالحة». فهذا نص واحد عن ناقل مذهب السلف من أنهم يعطفون الأعمال على الإيمان لتأكيد شموله لعمل الجوارح.

«وقد كانت المحاولة لتحويل العمل - في قول أهل السنة: «الإيمان قول وعمل» - على غير عمل الجوارح لإخراجه عن حقيقة الإيمان قديمة تمت في عهد الإمام أحمد فتصدى لها رحمه الله، حيث بوب الخلال رحمه الله في كتابه «السنن» ٣/ ٥٧: «ومن قول المرحضة: أن الإيمان قول باللسان، وعمل بالجوارح، فإذا قال فقد عملت جوارحه، وهذا أحب قول لهم». ثم ذكر بسنده الصحيح عن الأثرم رحمه الله قال: «وسمعت أبا عبد الله وقيل له: شبابة أي شيء يقول فيه؟ فقال: شبابة كان يدعو إلى الإرجاء. قال: وقد حكى عن شبابة قول: أحببت ممن هذه الأقوال، ما سمعت [عن أحد مثله] (١) قال: قال شبابة: إذا قال فقد عمل. قال: الإيمان قول وعمل كما يقولون، فإذا قال فقد عمل بجارحته - أي: بلسانه - فقد عمل بلسانه حين تكلم. ثم قال أبو عبد الله: هذا قول خبيث ما سمعت أحد يقول به ولا بلغني». ونقله شيخ الإسلام في «الفتاوى» ٧/ ٢٥٥.

قال ابن رجب رحمه الله «فتح الباري» ١/ ١١٣-١١٤: «وقد كان طائفة من المرحضة يقولون: الإيمان قول وعمل، موافقة لأهل السنة، ثم يفسرون العمل بالقول، ويقولون: هو عمل اللسان. وقد ذكر الإمام أحمد هذا القول عن شبابة بن سوار وأنكره عليه، وقال: هو أحب قول، ما سمعت أن أحدًا قال به ولا بلغني. يعني: أنه بدعة، لم يقله أحد ممن سلف. لعل مراده إنكار تفسير قول أهل السنة: «الإيمان قول وعمل» بهذا التفسير فإنه: بدعة، وفيه عي وتكرير؛ إذ العمل على هذا هو القول بعبث، ولا يكون مراده إنكار أن القول يُسمى عملًا».

(١) في الأصل: «ما سمعت أحدًا عن مثله»، والمثبت من الفتاوى.

وقد سُئل شيخنا محمد العثيمين رَحِمَهُ اللهُ «تنبيه الإخوان إلى حقيقة الإيمان والرد على المخالفين ص ٦٩» عن يُعرَّفُ الإيمان بأنه: الإيمان: اعتقاد القلب، وتلقُّظ باللسان، وأصل أعمال القلوب، فقال رَحِمَهُ اللهُ وهو غاضب: «أعوذ بالله! هذا قول المرجئة، وهو مذهب قديم معروف». وإليك بعض ما يؤيد أن السلف يطلقون الأعمال بمقابل القول أو الاعتقاد ويريدون عمل الجوارح:

١- قال أبو عبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «الإيمان: ٥٣، ٥٤» في باب: نعت الإيمان: «اعلم - رحمك الله - أن أهل العلم والعناية بالدين اختلفوا في هذا الأمر فرقتين: فقالت إحداهما: الإيمان بالإخلاص لله بالقلوب، وشهادة الألسنة، وعمل الجوارح. وقالت الفرقة الأخرى: بل الإيمان بالقلوب والألسنة، فأما الأعمال فإنما هي تقوى وبرٌّ، وليست من الإيمان. وإنَّا نظرنا في اختلاف الطائفتين؛ فوجدنا الكتاب والسنة يُصدِّقان الطائفة التي جعلت الإيمان: بالنية والقول والعمل جميعاً، وينفيان ما قالت الأخرى». ففسر أبو عبيد العمل بأنه: عمل الجوارح، وأن الاعتقاد هو: النية والإخلاص.

وتقدم قريباً قوله أيضاً «الإيمان: ٧٦»: «فهكذا الإيمان هو درجات ومنازل، وإن كان سَمَّى أهله اسماً واحداً، وإنما هو عمل من أعمال تعبد الله به عباده وفرضه على جوارحهم، وجعله أصله في معرفة القلب، ثم جعل المنطق شاهداً عليه، ثم الأعمال مُصدِّقة له».

٢- قال أبو ثور الكلبي رَحِمَهُ اللهُ «شرح أصول اعتقاد أهل السنة للإمامي: ١/ ١٧٢» في جوابه لمن سأل عن الإيمان واختلاف الناس فيه؟: «إنه التصديق بالقلب، والإقرار باللسان، وعمل الجوارح».

وقال أيضًا «شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي: ٤/ ٨٥٠»: «فأما الطائفة التي زعمت أن العمل ليس من الإيمان، فيقال لهم: ما أراد الله عز وجل من العباد إذ قال لهم ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]؟ الإقرار بذلك؟ أو الإقرار والعمل؟ فإن قالت: إن الله أراد الإقرار ولم يرد العمل، فقد كفرت عند أهل العلم - من قال: إن الله لم يرد من العباد أن يصلوا ولا يؤتوا الزكاة - . فإن قالت: أراد منهم الإقرار والعمل . قيل: فإذا أراد منهم الأمرين جميعًا، لم زعمتم أنه يكون مؤمنًا بأحدهما دون الآخر، وقد أرادهما جميعًا؟ أريتم لو أن رجلًا قال: أعمل بجميع ما أمر الله ولا أقر به، أكون مؤمنًا؟ فإن قالوا: لا . قيل لهم: فإن قال: أقر بجميع ما أمر الله به ولا أعمل منه شيئًا، أكون مؤمنًا؟ فإن قالوا: نعم . قيل لهم: ما الفرق، وقد زعمتم أن الله عز وجل أراد الأمرين جميعًا؟ فإن جاز أن يكون بأحدهما مؤمنًا إذا ترك الآخر، جاز أن يكون بالآخر إذا عمل ولم يقر مؤمنًا، لا فرق بين ذلك». ففرق أبو ثور بين الإقرار الذي هو قول اللسان وتصديق القلب، وبين عمل الجوارح الذي مثل له بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة.

٣- قال الإمام أحمد رحمه الله «السنة للخلال: ٣/ ٦٠١» وسئل عن قوله في كلمة (مؤمن إن شاء الله)؟ فقال: «أقول: مؤمن إن شاء الله، ومؤمن أرجو؛ لأنه لا يدري كيف أداؤه للأعمال على ما افترض عليه أم لا».

وقال أيضًا «٣/ ٥٨١»: «جئنا بالقول والمعرفة وبقي العمل».

٤- قال أبو حاتم الرازي «شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي: ١/ ١٨١، طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى: ١/ ٢٨٦»: «الإيمان: قول وعمل، إقرار باللسان، وتصديق بالقلب، وعمل بالأركان، مثل: الصلاة، والزكاة لمن كان له مال، والحج لمن استطاع إليه سبيلًا، وصوم شهر رمضان، وجميع

فرائض الله التي فرض على عباده: العمل به من الإيمان».

٥- وقال القاضي عياض رَحِمَهُ اللهُ «السنة لعبد الله بن أحمد: ١/ ٣٧٥»:

«فقد سمى الله عزَّ وجلَّ ديناً [قيمة] ^(١) القول والعمل، فالقول: الإقرار بالتوحيد والشهادة للنبي ﷺ بالبلاغ، والعمل: أداء الفرائض واجتناب المحارم».

٦- قال أبو جعفر الطبري «تهذيب الآثار - مسند ابن عباس: ٢/ ٦٨٥»:

«إنه اسم الإيمان المطلق، إنما هو للمعرفة بالقلب والإقرار باللسان والعمل بالجوارح، دون بعض ذلك... وكان تصديق القلب العزم والإذعان، وتصديق اللسان الإقرار، وتصديق الجوارح السعي والعمل؛ كان المعنى الذي به يستحق العبد المدح والولاية من المؤمنين، هو إتيانه بهذه المعاني الثلاثة».

٧- وقال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ «التمهيد: ٩/ ٢٤٣»:

«وأما سائر الفقهاء من أهل الرأي والآثار بالحجاز والعراق والشام ومصر... فقالوا: الإيمان قول وعمل: قول اللسان وهو الإقرار، [و] اعتقاد بالقلب. وعمل بالجوارح، مع الإخلاص بالنية الصادقة».

٨- وقال ابن أبي زيد القيرواني رَحِمَهُ اللهُ في «عقيدته: ٣٨»:

«... وأن الإيمان قول باللسان، وإخلاص بالقلب، وعمل بالجوارح».

٩- قال أبو عمرو الباق رَحِمَهُ اللهُ في «الرسالة الوافية: ٨١»:

«ومن قول الفقهاء والمحدثين: أن الإيمان قول، وعمل، ونية، وإصابة السنة. القول: الشهادة لله مُمِجَّاهَةً وَتَعَالَى بما تقدم وصفنا له، والإقرار بملائكته وكتبه ورسله وجميع ما جاء به من عنده. والعمل: أداء الفرائض التي فرضها، واجتناب المحارم التي حرمها، والنية: أعمال القلوب واعتقاداتها. والسنة: معرفة الديانة بالعلم».

(١) قال المحقق: هكذا في نسختين.

١٠ - وقال الآجري رَحِمَهُ اللهُ فِي «الشريعة: ١٠ / ٢٧٤»: باب: القول بأن الإيمان تصديق بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالجوارح: «لا يكون مؤمناً إلا أن تجتمع فيه هذه الخصال الثلاث».

وقال أيضًا «الشريعة: ١ / ٢٧٥»: «فالأعمال - رحمكم الله - بالجوارح: تصديق عن الإيمان بالقلب واللسان، فمن لم يصدق الإيمان بعمله و بجوارحه.. مثل: الطهارة، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والجهاد، وأشباه لهذه، ورضي من نفسه بالمعرفة والقول: لم يكن مؤمناً، ولم تنفعه المعرفة والقول، وكان تركه للعمل تكذيباً منه لإيمانه، وكان العمل بما ذكرناه تصديقاً منه لإيمانه، وبالله التوفيق».

وقال أيضًا «الشريعة: ١ / ٣١١»: «بل نقول - والحمد لله - قولاً يوافق الكتاب والسنة وعلماء المسلمين الذين لا يُستوحش من ذكرهم، وقد تقدم ذكرنا لهم. إن الإيمان معرفة بالقلب تصديقاً يقيناً، وقول باللسان، وعمل بالجوارح، لا يكون مؤمناً إلا بهذه الثلاثة، لا يجزئ بعضها عن بعض، والحمد لله على ذلك» انتهى.

وقال أيضا في كتابه «الأربعين حديثاً: ١٣٧»: «... وأما الإيمان بما فرض على الجوارح تصديقاً لما آمن به القلب، ونطق به اللسان، فقوله عَزَّجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَعِبُدُوا رَبَّكُمْ وَأَقْعُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج: ٧٧]، وقال عَزَّجَلَّ: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وفي غير موضع من القرآن، ومثله فرض الصيام على جميع البدن، ومثله فرض الحج وفرض الجهاد على البدن بجميع الجوارح، فالأعمال بالجوارح تصديق عن الإيمان بالقلب واللسان. فمن لم يصدق الإيمان بعمله

وبجوارحه مثل الطهارة، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والجهاد، أشباه
لهذه، ورغبي لنفسه المعرفة والقول دون العمل لم يكن مؤمناً، روي

١٠- وقال ابن بطة العكبري رَحِمَهُ اللهُ في «الإبانة ٢ / ٧٤٠»: (باب: بيان

الإيمان وفرضه وأنه: تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح
والحركات لا يمكن العبد مؤمناً إلا بهذه الثلاث) قال الشيخ: «اعلموا -

رحمكم الله - أن الله - جل ثناؤه وتقدست أسماؤه - فرض على القلب المعرفة
به والتصديق له وارسله وكتبه ويكل ما جاءت به السنة، وعلى الألسن النطق

بذلك والإقرار به قولاً، وعلى الأبدان والجوارح العفَل بكل لما أمر به وفرضه
من الأعمال، لا تجزئ واحدة من هذه إلا بصاحبها، ولا يكون العبد مؤمناً إلا

بأن يجمعها كلها حتى يكون مؤمناً بقلبه، مُقراً بلسانه، عاملاً مجتهداً
بجوارحه. ثم لا يكون - أيضاً - مع ذلك مؤمناً حتى يكون موافقاً للسنة في كل

ما يقوله ويعمله، متبعاً للكتاب والعلم في جميع أقواله وأعماله. وبكل ما شرحته
لكم نزل به القرآن ومضت به السنة، وأجمع عليه علماء الأمة».

وقال أيضاً ٢ / ٧٧٩: «واعلموا - رحمكم الله - أن الله عز وجل لم يشن

على المؤمنين ولم يصف ما أعد لهم من النعيم المقيم والنجاة من العذاب
الآليم، ولم يخبرهم برضاه عنهم إلا بالعمل الصالح والشعي الرابع. وقرن

القول بالعمل، والنية بالإخلاص، حتى صار اسم الإيمان مشتملاً على المعاني
الثلاثة لا ينفصل بعضها عن بعض، ولا ينفع بعضها دون بعض، حتى صار

الإيمان قولاً باللسان، وعَمَلًا بالجوارح، ومعرفة بالقلب، خلافاً لقول المرجئة
الضالة الذين زاغت قلوبهم وتلاعبت الشياطين بعقولهم».

١٢- وقال أبو القاسم اللالكائي رَحِمَهُ اللهُ في «شرح أصول اعتقاد أهل

السنة: ٤ / ٨٣٠: «سياق ما روي عن النبي ﷺ في أن الإيمان: تلفظ باللسان واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح والدلالة على أنه عمل: قال الله عز وجل: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥]».

١٣- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح العمدة: ٢ / ٨٦: «الإيمان عند أهل السنة والجماعة: قولٌ وعملٌ، كما دل عليه الكتاب والسنة وأجمع عليه السلف، وعلى ما هو مقرر في موضعه. فالقول: تصديق الرسول، والعمل: تصديق القول. فإذا خلا العبد عن العمل بالكلية لم يكن مؤمناً. والقول الذي يصير به مؤمناً قولٌ مخصوصٌ، وهو الشهادتان، فكذاك العمل هو الصلاة».

١٤- قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفوائد: ٢٨٣: «الإيمان له ظاهر وباطن، وظاهره قول اللسان وعمل الجوارح، وباطنه تصديق القلب وانقياده ومحبته، فلا ينفع ظاهر لا باطن له، وإن حُقق به الدماء وعُصِم به المال والذرية. ولا يجزئ باطن لا ظاهر له إلا إذا تعذر بعجز أو إكراه وخوف هلاك. فتخلفُ الغملُ ظاهراً مع عدم المانع دليل على فساد الباطن وخلوه من الإيمان».

وقال أيضاً «الفوائد: ٢٠٤: «فكل إسلام ظاهر لا ينفذُ صاحبه منه إلى حقيقة الإيمان الباطنة، فليس بنافع حتى يكون معه شيء من الإيمان الباطن. وكل حقيقة باطنة لا يقوم صاحبها بشرائع الإسلام الظاهرة لا تنفع ولو كانت ما كانت، فلو تَمَزَّقَ القلب بالمحبة والخوف ولم يتعبد بالأمر وظاهر الشرع لم يُنْجِه ذلك من النار، كما أنه لو قام بظواهر الإسلام وليس في باطنه حقيقة الإيمان لم يُنْجِه من النار».

١٥- قال عبد الباقي المواهي الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «العين والأثر

في عقائد أهل الأثر: ٤٠: «والإيمان: عقدُ الجَنَان، وقول باللسان، وعَمَلٌ بالأركان، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ويزيد بالعلم، ويضعف بالجهل والغفلة والنسيان».

١٦- وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ «الدرر السنية: ٢/ ١٢٤»: «لا خلاف بين الأمة أن التوحيد لا بد أن يكون بالقلب الذي هو العلم، واللسان الذي هو القول، والعمل الذي هو تنفيذ الأوامر والنواهي. فإن أخل بشيء من هذا، لم يكن الرجل مسلمًا. فإن أقر بالتوحيد ولم يعمل به؛ فهو: كافر مُعَانِد كُفْرَعُونَ وإبليس وأمثالهما».

وقال أيضًا «الدرر السنية: ١/ ١٨٧» رادًا على من قرر «أن الإيمان محله القلب، وأن التقوى ثمرته ومركبةٌ عليه»: «قولك: إن الإيمان محله القلب؛ فالإيمان بإجماع السلف محله القلب والجوارح جميعًا، كما ذكر الله في سورة الأنفال وغيرها».

١٧- وقال صديق حسن خان رَحِمَهُ اللهُ في «قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر: ٨٥»: «والإيمان: قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح، مطابقًا للكتاب والسنة والنية، بقوله ﷺ: إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى».

١٨- وقال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز: «مجموع فتاوى ومقالات: ٥/ ٣٥»: «ومعلوم أن الإيمان قول وعمل، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية. ولأهل السنة عبارة أخرى في هذا الباب، وهي أن الإيمان: قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي، وكلتا العبارتين صحيحة، فهو قول وعمل، يعني: قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح. وهو قول

وعمل واعتقاد: قول بالنسبة لعمل الجوارح واعتقاد بالقلب، فالجهاد في سبيل الله، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، وسائر الأعمال المشروعة كلها أعمال خيرية، وهي من شُعَبِ الإيمان التي يزيد بها الإيمان وينقص بنقصها عند أهل السنة والجماعة».

١٩- قال شيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ في كتابه المسمى «شرح لمعة الاعتقاد: ٥٧»: «الإيمان لغة: التصديق. واصطلاحاً: قول باللسان، وعمل بالأركان، وعقد بالجنان».

وقال أيضًا في «شرح العقيدة الواسطية: ٥٧٤» تعليقاً على قول شيخ الإسلام: «الإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح»: «...وأما عمل الجوارح، فواضح: ركوع وسجود وقيام وقعود، فيكون عمل الجوارح إيماناً شرعاً؛ لأن الحامل لهذا العمل هو الإيمان».

٢٠- وقال الشيخ العلامة صالح الفوزان - حفظه الله - في «شرح العقيدة الواسطية: ١٤٥»: «فالقول الحق: أن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح. فالأعمال داخلة في حقيقة الإيمان وليست بشيء زائد عن الإيمان، فمن اقتصر على القول باللسان، والتصديق بالقلب، دون العمل، فليس من أهل الإيمان الصحيح. فالإيمان - كما قال العلماء -: قول باللسان، وتصديق بالجنان، وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان».

ثم أعلم أنه مع حجة هؤلاء القائلين بأن المراد بالعمل: عمل القلب، فإنه يلزمهم أن يدخلوا عمل الجوارح كذلك. ولا شك، كما قال شيخ الإسلام «الفتاوى: ١٩٤/٧»: «إذا لم يدخلوا أعمال القلوب في الإيمان لزمهم قول جهم، وإن أدخلوها في الإيمان لزمهم دخول أعمال الجوارح أيضًا، فإنها لازمة لها».

قلت: فإن أبوا إلا التناقض فأدخلوا أعمال القلوب دون أعمال الجوارح لأنها ليست من حقيقة الإيمان عندهم - لزهم قول جهنم أيضًا بإخراج عمل القلب الذي زعموا دخوله؛ لاستحالة وجود عمل القلب مع انتفاء عمل الجوارح، كما قرر شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى: ٦١١/٧» حين قال: «ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمنًا بإيمانًا ثابتًا في قلبه؛ بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج، ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم من رمضان، ولا يؤدي لله زكاة، ولا يحج إلى بيته، فهذا ممتنع، ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب وزندقة لا مع إيمان صحيح». وقول ابن القيم قريبًا: «فتخلف العمل ظاهرًا مع عدم المانع دليل على فساد الباطن وخلوه من الإيمان».

المقدمة السادسة:

«إن المتمترز عند علماء أهل السنة هو تكفير من ترك أعمال الجوارح التي أمر الله بها في كتابه أو رسول الله ﷺ في سنته كليًا، خاصة الفرائض كما هو مقرر في كتب أهل العلم، ذكروا هذا من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: نص بعض أئمة السنة المعتمدين على تقريرهم على كفر تارك الفرائض، وأن القول بإيمان تاركها إذا كان مقررًا هو قول المرجئة، قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ «فتح الباري: ٢١/١» عند ذكر تكفير تارك الصلاة قال: «وحكاه إسحاق بن راهويه إجماعًا منهم، حتى إنه جعل قول من قال: «لا يكفر بترك هذه الأركان» أنها من أقوال المرجئة». هـ، وانظر «تعظيم قدر الصلاة: ٩٢٩/٢». وسأقتصر على نص أربعة من أئمة السنة دون غيرهم ممن بعدهم لتقدم الكثير من ذلك عنهم:

١ - الحميدي رَحِمَهُ اللهُ: روى خلال «السنة ٣/ ٥٨٦»، و«شرح

أصول الاعتقاد للالكائي. ٥ / ٨٨٧» بإسنادين عن حنبل بن إسحاق أنه قال: أخبرنا الحميدي، قال: «أخبرت أن ناساً يقولون: من أقرَّ بالصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، ولم يفعل من ذلك شيئاً حتى يموت، أو يصلي مُسند ظهره مُستدبر القبلة حتى يموت، فهو مؤمن بما لم يكن جاحداً إذا علم أن تركه ذلك [فيه]»^(١) إيمانه، إذا كان يقرُّ بالفرائض واستقبال القبلة. فقلت: هذا الكفر الصراح...».

٢... قال حنبل: قال أبو عبد الله - يعني: أحمد بن حنبل - أو سمعته يقول: من قال هذا فقد كفر بالله، وردَّ على الله أمره وعلى الرسول ما جاء به». ونقله شيخ الإسلام في «الفتاوى: ٧ / ٢٠٩» عنه مُحْتَجًّا به.

٣- سفيان بن عيينة رَحِمَهُ اللهُ: روى عبد الله بن أحمد «السنة: ١ / ٣٤٧» قال: وقد سُئِلَ عن الإرجاء؟ فقال: «يقولون: الإيمان قول، ونحن نقول: الإيمان قول وعمل. والمرجئة أوجبوا الجنة لمن شَهِدَ أن لا إله إلا الله مُصِرًّا بقلبه على ترك الفرائض، وسَمُّوا تركَ الفرائض ذنباً بمنزلة ركوب المحارم، وليسوا بسواء؛ لأن ركوب المحارم من غير استحلالٍ معصية، وترك الفرائض متعمداً من غير جهل ولا عذر هو كفر».

قلت: رواه عبد الله عن سويد بن سعيد الحداثي، وقد ضَعَفَهُ المحدثون بسبب أنه كان قد عَمِيَ فصار يتلقَّن، لكن رواية عبد الله عنه قويَّة؛ لأن الإمام أحمد كان ينتقي عليه لولديه صالح وعبد الله يختلفان إليه فيسمعان منه «تاريخ بغداد: ٩ / ٢٣١، تهذيب الكمال: ١٢ / ٢٥٠»، مع أن الذي طعن في سويد من أجله هي الأحاديث المُسنَّدة التي تكثر فيدخل أسانيد بعضها في بعض، أما ما

(١) في الأصل: «في إيمانه»، والمُثبت من الفتاوى.

ذكره هنا فهو نقل عن شيخه، قال فيه: «سألنا سفيان بن عيينة عن الإرجاء» فمثل هذا لا يردُّه أحدٌ لبعْدِ الوهم فيه، خاصَّةً أن عبد الله بن أحمد نقله عنه على سبيل الاحتجاج بالمعنى والموافقة عليه.

٤ - إسحاق بن راهوية رَحِمَهُ اللهُ «تعظيم قدر الصلاة: ٩٢٩/٢، فتح الباري: ٢١/١» قال: «غلت المرجئة حتى صار من قولهم: إن قومًا يقولون: من ترك الصلوات المكتوبات، وصوم رمضان، والزكاة، والحج، وعامة الفرائض من غير جحود لها: إنَّا لا نكفره، يُرجأ أمره إلى الله بعد، إذ هو مقرٌّ. فهؤلاء الذين لا شك فيهم. يعني: في أنهم مرجئة». قال ابن رجب: «وظاهر هذا أنه يكفر بترك هذه الفرائض».

الوجه الثاني: أن ترك أعمال الجوارح التي أمر الله بها في شريعته هو من الإعراض والتولي عن طاعة الله وهو قرين للتكذيب في القرآن، قال تعالى في كتابه الحكيم: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صُلِّيَ ۖ وَلَكِنْ كَذَبَ وَتَوَلَّى﴾ [القيامة: ٣١، ٣٢]، ويقول تعالى: ﴿لَا يَصْلَحْنَهَا إِلَّا الْآسَفَى ۖ الَّذِي كَذَبَ وَتَوَلَّى﴾ [الليل: ١٥، ١٦]، وإليك ما يدلُّ على ذلك من نصوصهم:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ «الفتاوى: ١٤٢/٧» وذكر هذه الآيات: «فعلم أن التولي ليس هو التكذيب، بل هو التولي عن الطاعة، فإن الناس عليهم أن يصدقوا الرسول فيما أخبر ويطيعوه فيما أمر، وضد التصديق التكذيب، وضد الطاعة التولي؛ فلهذا قال: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صُلِّيَ ۖ وَلَكِنْ كَذَبَ وَتَوَلَّى﴾ [القيامة: ٣١، ٣٢]، وقد قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٤٧]، فنفى الإيمان عمن

تولّى عن العمل، وإن كان قد أتى بالقول... ففي القرآن والسنة من نفى الإيمان عمن لم يأت بالعمل مواضع كثيرة، كما نفى فيها الإيمان عن المنافق.

ويقول رَحِمَهُ اللهُ «الفتاوى: ٧ / ٢٢١»: «والقرآن يبين أن إيمان القلب يستلزم العمل الظاهر بحسبه، كقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَقُولُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ (٧) وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مُّعْرِضُونَ (٨) وَإِنْ يَكُنْ هُمُ الْخَائِبِينَ يَأْتُوا اللَّهَ مَدْعِينَ (٩) أَفِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (١٠) إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٤٧ - ٥١]، فنفى الإيمان عمن تولّى عن طاعة الرسول، وأخبر أن المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم سمعوا وأطاعوا؛ فبين أن هذا من لوازم الإيمان.

ويقول رَحِمَهُ اللهُ «الفتاوى: ٧ / ٦١١، ٦١٣» أيضًا: «ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمنًا إيمانًا ثابتًا في قلبه؛ بأن الله فرض عليه الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم من رمضان، ولا يؤدي لله زكاة، ولا يحج إلى بيته، فهذا ممتنع، ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب وزندقة لا مع إيمان صحيح؛ ولهذا إنما يصف - سبحانه - بالامتناع عن السجود الكفار... وأما الذين لم يكفروا بترك الصلاة ونحوها، فليست لهم حجة إلا وهي متناولة للجاحد كتناولها للتارك، فما كان جوابهم عن الجاحد كان جوابًا لهم عن التارك، مع أن النصوص علّقت الكفر بالتولي كما تقديم، وهذا مثل استدلالهم بالعمومات التي يحتج بها المرجئة، كقوله: «من

شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه... أدخله الله الجنة»^(١) ونحو ذلك من النصوص.

وقال رحمه الله «الفتاوى: ٣٨٧/٢»: «لو قُدِّرَ أن قوماً قالوا للنبي ﷺ: نحن نؤمن بما جئتنا به بقلوبنا من غير شك، ونقر بالشهادتين، إلا أنا لا نطيعك في شيء مما أمرت به ونهيت عنه... كل مسلم يعلم بالاضطرار أنه يقول لهم: أنتم أكفر الناس بما جئت به، ويضرب رقابهم إن لم يتوبوا من ذلك».

٢- ذكر شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله «مجموعة التوحيد: ٢٧١» في رسالته «نواقض الإسلام» الإعراض ضمن هذه النواقض وقال: «العاشرة: الإعراض عن دين الله - تعالى - لا يتعلمه ولا يعمل به، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢].

وكذلك تقدم قول الشيخ رحمه الله في كتابه «كشف الشبهات: ١٢٦» حين قال: «لا خلاف أن التوحيد لا بد أن يكون بالقلب واللسان والعمل، فإن اختل شيء من هذا لم يكن الرجل مسلماً». فإن عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر معاند كفرعون وإبليس وأمثالهما.

٣- وعلق سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله «شرح كشف الشبهات: ١٢٦» على كلام جدّه حاكياً الإجماع: «بل إجماع بين أهل العلم (أن التوحيد لا بد أن يكون بالقلب واللسان والعمل)، فلا بد من الثلاثة،

(١) أخرجه البخاري (٣٤٣٥)، ومسلم (٢٨) من حديث عبادة بن الصامت.

لا بد أن يكون هو المعتقد في قلبه، ولا بد أن يكون هو الذي يتنطق به لسانه، ولا بد أن يكون هو الذي تعمل به جوارحه، (فإن اختل شيء من هذا) لو وُحِّدَ بلسانه دون قلبه ما نفعه توحيده، ولو وُحِّدَ بقلبه وأركانها دون لسانه ما نفعه ذلك».

٤- وعلق شيخنا محمد الصالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ «فتاوى العقيدة: ١٠٠/٧» على كلام الشيخ كذلك قائلاً: «لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَلَا إِنَّ فِي الْجَسَدِ مَضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»^(١)، فَإِذَا وَحَّدَ اللهُ كَمَا زَعَمَ بَقَلْبِهِ وَلَكِنَّهُ لَمْ يُوَحِّدْهُ بِقَوْلِهِ أَوْ فِعْلِهِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ جَنْسِ فِرْعَوْنَ الَّذِي كَانَ مُسْتَقِيمًا بِالْحَقِّ عَالِمًا، لَكِنَّهُ أَصَرَّ وَعَانَدَ وَبَقِيَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ دَعْوَى الرِّبَوِيَّةِ»^{هـ}.

٥- وقال الشوكاني «الرسائل السلفية - إرشاد السائل إلى دليل المسائل: ٤٣» - وسئل عمن في البادية من الأعراب لا يفعلون شيئاً من الشرعيات إلا مجرد التكلم بالشهادة؟ -: «وأقول من كان تاركاً لأركان الإسلام وجميع فرائضه، ورافضاً لما يجب عليه من ذلك من الأقوال والأفعال، ولم يكن لديه إلا مجرد التكلم بالشهادتين، فلا شك ولا ريب أن هذا كافرٌ شديدُ الكفرِ حلالُ الدِّمِ».

٦- قال الشيخ العلامة صالح الفوزان - حفظه الله - في كتاب «المنتقى من الفتاوى: ٩/١»: «إذا لم يعمل بمقتضى لا إله إلا الله، واكتفى بمجرد النطق بها، أو عمل بخلافها، فإنه يحكم برّدته ويعامل معاملة المرتدين».

٧- قال الشيخ عبد العزيز الراجحي - حفظه الله - في «شرح الطحاوية/ موقع الشيخ الرسمي - السؤال السابع عشر» وذكر نصوصاً: «فهذه

(١) انظر: «جامع العلوم والحكم: ١/ ١٩٣»؛ الحديث السادس.

النصوص التي فيها أن من نطق بالشهادتين فهو مؤمن مقيد بهذه القيود التي لا يمكن معها ترك العمل، فلا بد أن يكفر بما يعبد من دون الله، ومن لم يعمل فإنه معرض عن دين الله، وهذا نوع من أنواع الردة، فمن لم يعمل مطلقاً وأعرض عن الدين لا يتعلمه ولا يعبد الله فهذا من نواقض الإسلام، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُتُوا مُعْضِوِينَ﴾ [الأحقاف: ٣].

الوجه الثالث: أن علماء التوحيد نصّوا على أنه لا يكفي في إيمان المرء أن ينطق بشهادة (أن لا إله إلا الله) التي هي أعظم كلمة، وجاءت التصوص بأن من قالها دخل الجنة؛ لأن لها شروطاً لا بد أن توجد مع النطق، ومن هذه الشروط بعد القبول لها الانقياد لهذه الكلمة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله «الصارم المسلول: ٣/ ٩٦٩»: «إذا قال: أشهد أن لا إله إلا الله، فهذه الشهادة تتضمن تصديق خبره والانقياد لأمره، فإذا قال: وأشهد أن محمداً رسول الله، تضمّنت تصديق الرسول فيما جاء به من عند الله، فبمجموع هاتين الشهادتين يتم الإقرار، فلما كان التصديق لا بد منه في كلا الشهادتين - وهو الذي يتلقى الرسالة بالقبول - ظنَّ مَنْ ظنَّ أنه أصل لجميع الإيمان، وغفل عن أن الأصل الآخر لا بد منه وهو الانقياد، وإلا فقد يصدق الرسول ظاهراً وباطناً ثم يمتنع من الانقياد للأمر، إذ غايته في تصديق الرسول أن يكون بمنزلة مَنْ سمع الرسالة من الله سبحانه وتعالى كما بليس...».

واليك بعض الأقوال في اشتراط ذلك:

١- قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله «مجموع فتاوى سماحة الشيخ - جمع الطيار: ١/ ٢٢٤، مجلة الدعوة/ العدد ١٨: ١٠١» حين سئل عن شروط لا إله إلا الله، وهل يكفي التلفظ بها فقط دون فهم معناها وما

يترتب عليها؟: «لا إله إلا الله أفضل الكلام، وهي أصل الدين وأساس الملة، وهي التي يبدأ بها الرسل - عليهم الصلاة والسلام - أقوامهم. فأول شيء يبدأ به الرسول قومه أن قال: «قولوا: لا إله إلا الله تفلحوا»^(١)، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وكل رسول يقول لقومه ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥، هود: ٥٠، ٦١، ٨٤، المؤمنون: ٢٣، ٣٢]، فهي أساس الدين والملة ولا بد أن يعرف قائلها معناها، فهي تعني: أنه لا معبود بحق إلا الله.

ولها شروط وهي: العلم بمعناها، واليقين وعدم الشك بصحتها، والإخلاص لله في ذلك وحده، والصدق بقلبه ولسانه، والمحبة لما دلت عليه من الإخلاص لله، وقبول ذلك، والانقياد له، وتوحيده، ونبذ الشرك به، مع البراءة من عبادة غيره، واعتقاد بطلانها.

وكل هذا من شرائط قول: «لا إله إلا الله» وصحة معناها. يقولها المؤمن والمؤمنة مع البراءة من عبادة غير الله، ومع الانقياد للحق وقبوله والمحبة لله، وتوحيده، والإخلاص له، وعدم الشك في معناها. فإن بعض الناس يقولها وليس مؤمنًا بها كالمناققين الذين يقولونها وعندهم شك أو تكذيب، فلا بد من علم ويقين، وصدق وإخلاص ومحبة، وانقياد وقبول وبراءة، وقد جمع بعضهم شروطها في بيتين فقال:

علم يقين وإخلاص وصدقك محبة وانقياد والقبول لها
وزيد ثامنها الكفران منك بما سوى الإله من الأشياء قد ألها

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وآله وصحبه.

(١) أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٢٧)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٥٩). من حديث طارق بن عبد الله المحاربي.

وشرح الشيخ رحمه الله «المرجع السابق: ١/ ٢٣٢» في موطن آخر عن معنى شرط الانقياد لكلمة التوحيد فقال: «... السادس: الانقياد لما دلت عليه من المعنى، ومعناها: أن يعبد الله وحده وينقاد لشريعته، ويؤمن بها، ويعتقد أنها الحق، فإن قالها ولم يعبد الله وحده، ولم ينقد لشريعته، بل استكبر عن ذلك، فإنه لا يكون مسلماً كإبليس وأمثاله. السابع: القبول لما دلت عليه، ومعناه: أن يقبل ما دلت عليه من إخلاص العبادة لله وحده، وترك عبادة ما سواه، وأن يلتزم بذلك ويرضى به».

٢- قال فضيلة الشيخ عبيد الجابري - حفظه الله - في شرح «شروط لا إله إلا الله - الشريط الثالث/ عند حديث عتبان: إن الله حرم على النار من قال: لا إله إلا الله»^(١) قال: «كما يفيد أحكاماً أخرى منها: تحريم أهل التوحيد الخالص على النار. وأعلم أن التحريم في هذا الحديث وما في معناه ليس على إطلاقه بل مقيّد. قال الشيخ سليمان بن عبد الله في شرحه على هذا الحديث بعد نقله كلاماً مطولاً لشيخ الإسلام ابن تيمية: «وحاصله: أن لا إله إلا الله سبب لدخول الجنة والنجاة من النار، ومقتضياً لذلك، ولكن المقتضى لا يعمل عمله إلا باستجماع شروطه وانتفاء موانعه، فقد يتخلف عنه مقتضاه لفوات شرط من شروطه أو لوجود مانع؛ ولهذا قيل للحسن إن ناساً يقولون: «من قال لا إله إلا الله دخل الجنة»، فقال من قال: لا إله إلا الله فأدّى حقها وفرضها دخل الجنة. وقال وهب بن منبه: لمن سأله: أليس لا إله إلا الله مفتاح الجنة؟ قال: «بلى، ولكن ما من مفتاح إلا وله أسنان، فإن جئت بمفتاح له أسنان فتحت لك وإلا لم يفتح».

(١) أخرجه البخاري (٤٢٥)، ومسلم (٣٣).

ويدل على ذلك أن الله رتب دخول الجنة على الإيمان والأعمال الصالحة، وكذلك النبي ﷺ كما في «الصحيحين» عن أبي أيوب، أن رجلاً قال: يا رسول الله، أخبرني بعمل يدخلني الجنة فقال: «تعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصل الرحم»^(١). وفي «المسند» عن بشير بن الخصاصة قال: «أتيت النبي ﷺ لأبأيعه، فاشترط علي شهادة لا إله إلا الله وأن محمداً عبد الله ورسوله، وأن أقيم الصلاة، وأن آتي الزكاة، وأن أحج حجة الإسلام، وأن أصوم رمضان، وأن أجاهد في سبيل الله، فقلت: يا رسول الله، أما اثنتين، فو الله ما أطيقهما: الجهاد والصدقة، فقبض رسول الله ﷺ يده ثم حركها وقال: فلا جهاد ولا صدقة، فبم تدخل الجنة إذا؟ قلت: يا رسول الله، أبأيعك عليهن كلهن»^(٢) ففي الحديث أن الجهاد والصدقة شرط في دخول الجنة مع حصول التوحيد، والصلاة، والحج، والصيام، والأحاديث في هذا الباب كثيرة، وفيه تحريم النار على أهل التوحيد الكامل، وفيه أن العمل لا ينفع إلا إذا كان خالصاً لله تعالى. قلت: - القائل الشيخ عبيد - وهذا الذي ذكره الشيخ يتحتم المصير إليه جمعاً بين النصوص» ا.هـ.

٣- قال فضيلة الشيخ عبد العزيز الراجحي - حفظه الله - في «شرح الطحاوية/ موقع الشيخ - السؤال السابع عشر» لما سئل عن حكم عن ترك العمل الظاهر: «لا بد من العمل كما سبق؛ لأن من أقر بالشهادتين فلا بد أن يعمل؛ لأن النصوص التي فيها الأمر بالنطق بالشهادتين وأن من نطق بالشهادتين فهو مؤمن مقيد بقيود لا يمكن معها ترك العمل، وقد ثبت في الحديث الصحيح عنه ﷺ أنه قال: «من قال: لا إله إلا الله خالصاً من قلبه

(١) أخرجه البخاري (١٣٩٦)، ومسلم (١٣).

(٢) «مُسند الإمام أحمد: ٣٦ / ٢٨٤ (٢١٩٥٢)»، من حديث بشير بن الخصاصة.

دخَلَ الجنة»^(١)، وقوله: «خالصاً من قلبه» هذا ينفي الشرك؛ لأن الإخلاص ينافي الشرك؛ ومن ترك العمل فهو مشرك؛ لأنه عابِدٌ للشيطان؛ ولأنه معرض عن دين الله، ومن أعرَضَ عن دين الله كفر. وكذلك جاء في الأحاديث: «من قال لا إله إلا الله مخلصاً»^(٢)، وفي بعضها: «صادقاً من قلبه»^(٣)، وفي بعضها: «مستيقناً بها قلبه»^(٤)، وفي بعضها: «وكفر بما يُعبد من دون الله»^(٥)

فهذه النصوص التي فيها أن من نطق بالشهادتين فهو مؤمن مقيد بهذه القيود التي لا يمكن معها ترك العمل، فلا بد أن يكفر بما يُعبد من دون الله، ومن لم يعمل فإنه مُعرِّضٌ عن دين الله، وهذا نوع من أنواع الرَّدَّة، فمن لم يعمل مطلقاً وأعرض عن الدين لا يتعلمه ولا يعبدُ الله فهذا من نواقض الإسلام، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُذِرُوا مُعْرِضُونَ﴾ [الأحقاف: ٣]، فلا بد أن يعمل، فإذا قال: لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه، وقالها عن إخلاص، وفي بعضها: «وهو غير شاك»^(٦) فلا بد أن يعمل، ولا يمكن أن يتكلم بكلمة

(١) أورد في «فيض القدير» ٦ / ١٥٩. بلفظ: «من شهد أن لا إله إلا الله خالصاً...»، من حديث جابر بن عبد الله.

(٢) «مُسند الإمام أحمد» ٣٦ / ٣٨١ (١٢٢٠٦٠)، من حديث مُعَاذِ بْنِ جَبَل، بلفظ: «من شهد أن...».

(٣) «مُسند الإمام أحمد» ٣٢ / ٣٧٠ (١١٩٥٩٧)، من حديث أبي موسى الأشعري، بلفظ: «من شهد أن لا إله إلا الله صادقاً بها دخل الجنة».

(٤) أخرجه مسلم (٣١) من حديث أبي هريرة، بلفظ: «أذهب بتعلي هاتين، فَمَنْ لَقِيَ مِنْ وِراءِ هَذَا الْحَائِظِ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُسْتَيْقِنًا بِهَا قَلْبَهُ؛ فَبُشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ».

(٥) أخرجه مسلم (٢٣) من حديث طارق بن أشيم الأشجعي، بلفظ: «من قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يُعبد من دون الله - حَرَّمَ مَالَهُ وَدَمَهُ، وَحَسَابَهُ عَلَى اللَّهِ».

(٦) أخرجه مسلم (٢٧) من حديث أبي هريرة، بلفظ «أشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، لا يلقي الله بهما عبداً، غيرُ شاكٍّ فيهما، إلا دخل الجنة».

التوحيد عن صدق وإخلاص ولا يصلي أبداً وهو قادر؛ لأنه إذا ترك الصلاة دلّ على عدم إخلاصه، ودلّ على عدم صدقه، ودلّ على أن قلبه ليس مستيقناً بها، ولو كان قلبه مستيقناً بها، وكان عنده يقين وإخلاص وصدق؛ لا بد أن يعمل، فإن لم يعمل دلّ على عدم إيمانه، وعدم يقينه، وعدم إخلاصه، وعدم صدقه، ودلّ على ربه وشكه، وهذا واضح من النصوص.

المقدمة السابعة:

أنه يجب الاعتقاد بأن العصمة للأنبياء المؤيدين بالوحي، وأما العلماء فمهما بلغوا في العلم والتقوى والإمامة فتقع عنهم الزلات والأخطاء، بل ربما وقع بعض الأكابر منهم في بعض البدع من حيث يرونها سنة وقرينة إلى الله. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ «الفتاوى: ٦٩/٣٥»: «فأما الصديقون والشهداء والصالحون فليسوا بمعصومين».

وقال الفتاوى: «١٩١/١٩»: «وكثير من مجتهد السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة، ولم يعلموا أنه بدعة، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما لم يُرد منها، وإما لرأي رآوه وفي المسألة نصوص لم تبلغهم».

* ولذا فمن أخطر ما يؤثر على دين الناس وعقائدهم زلات العلماء؛ لأنّ العالم في محل القدوة والثقة عندهم، فإذا زلّ تبعه فئام من الناس في زلته دون بصيرة؛ ومن ثم يظهر الاختلاف والشقاق بسبب هذه الزلات، وربما كان ذلك بين من كانوا على طريق واحد؛ لأنه من المعلوم أنّ زلات العلماء تصير فتنة لطائفتين: طائفة تتعصب للعالم فتعظمه وتصوبه من باب الدفاع عنه، حتى ربما جعلت نسبة الخطأ له قدحاً في الشريعة، وطائفة ظالمة لا تكفي بيان زلته بل تدمّه وتتخذ هذه

الزلة للحظ من قدره، وديما صاحب ذلك انتصار للنفس بالباطل.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ «منهاج السنة: ٤/ ٥٤٣، ٥٤٤»: «ومما يتعلق بهذا الباب أن يعلم أن الرجل العظيم في العلم والدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى يوم القيامة، أهل البيت وغيرهم، قد يحصل منه نوع من الاجتهاد، مقروناً بالظن، ونوع من الهوى الخفي، فيحصل بسبب ذلك ما لا ينبغي اتباعه فيه، وإن كان من أولياء الله المتقين. ومثل هذا إذا وقع يصير فتنة لطائفتين: طائفة تعظمه، فتريد تصويب ذلك الفعل، واتباعه عليه، وطائفة تذمه فتجعل ذلك قاذواً في ولايته وتقواه، بل في بزه وتكونه من أهل الجنة، بل في إيمانه حتى تُخرجه عن الإيمان، وكلا هذين الطرفين فاسد. والخوارج والروافض وغيرهم من ذوي الأهواء دخل عليهم، والداخل من هذا. ومن سلك طريق الاعتدال عظم من يستحق التعظيم وأحبه ووالاه، وأعطى الحقَّ حقه، فيعظم الحق ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات؛ فيُحمدُ ويُذم، ويُتاب ويعاقب، ويُحب من وجه ويُبغض من وجه، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، خلافاً للخوارج والمعتزلة ومن وافقهم».

* ولذا فالواجب تجاه زلات علماء أهل السنة والجماعة ثلاثة أمور:

الأمر الأول: وجوب توطين النفس على لزوم الحق والحرص على طلبه، دون ميل أو تعصب لغير الحق الذي في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وما عليه سلف هذه الأمة؛ لأن الحق ملازم للنبي ﷺ دون سائر البشر مهما بلغوا في العلم والتقوى، وغالب ما وقع في هذه الأمة من طوائف المسلمين بترك الحق، إنما هو بسبب تعظيم المتبوعين وتغليب جانب مقامهم على جانب مقام الشرع، وإن جعله التابع في مقام النصرة للحق من حيث لا يشعر.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ «اقتضاء الصراط المستقيم: بعد ذكر ترك اليهود اتباع الحق الذي جاء من غير طائفتهم». وهذا يتلقى به كثير من المنتسبين إلى طائفة معينة في العلم، أو الدين من المتفقهة أو المتصوفة أو غيرهم، أو إلى رئيس معظم عندهم في الدين - غير النبي ﷺ - فإنهم لا يقبلون من الدين رأياً ورواية إلا ما جاءت به طائفتهم، ثم إنهم لا يعلمون ما توجهه طائفتهم، مع أن دين الإسلام يوجب اتباع الحق مطلقاً: رواية ورأياً، ومن غير تعيين شخص أو طائفة غير الرسول ﷺ.

ويقول ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «إعلام الموقعين: ٣/ ٢٩٤»: «ولا بد من أمرين: أحدهما أعظم من الآخر: وهو النصيحة لله ولرسوله وكتابه ودينه، وتنزيهه عن الأقوال الباطلة المناقضة لما بعث الله به رسوله من الهدى والبيانات، التي هي خلاف الحكمة والمصلحة والرحمة والعدل، وبيان نفيها عن الدين وإخراجها منه، وإن أدخلها فيه من أدخلها بنوع تأويل.

الثاني: معرفة فضل أئمة الإسلام ومقاديرهم وحقوقهم ومراتبهم، وأن فضلهم وعلمهم ونصحهم لله ورسوله لا يوجب قبول كل ما قالوه».

* فإذا فهمت هذا أيها الأخ المحب للسنة، فاعلم أنه يجب على السني المتبع للحق المتجرد له عن أضرار الهوى أن يحرص على طلب الحق في مكمته في الكتاب والسنة أشد من حرصه على طلب ما ينفعه في أمور الدنيا في أحسن مظانها؛ لأن الإنسان لا يضل عن الهدى بمجرد تركه الحق بعد تبينه له فقط، بل يكون كذلك بالتهاون في طلبه، وشاهد هذا في القرآن.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ «اقتضاء الصراط المستقيم: ٨٥/ ٢»: «ويلحق الذم من تبين له الحق فتركه، أو من قصر في طلبه حتى لم

بتبيين له، أو أعرض عن طلب معرفته لهوى أو لكسب، أو نجو ذلك».

ويقول رحمه الله «الفتاوى: ٣/ ٣١٤»: «ولكن ينبغي أن يُعرف أن علامة من

ضلّ في هذا الباب، أو عجز فيه عن معرفة الحق، فإنما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول، وترك النظر والاستدلال الموصول إلى معرفته، فلما أعرضوا عن كتاب الله صلوا، كما قال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ [طه: ١٢٣، ١٢٤]، قال ابن عباس: تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضلّ في الدنيا، ولا يشقى في الآخرة. ثم قرأ هذه الآية».

«وخذ أيها الموفق، نصيحة نفيسة للعلامة صديق حسن خان رحمه الله

إذا أردت التوفيق للهدى وأعرضها على نفسك حين يقول «قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر: ١٧٥»: «وإنما يعرف الحق من جمع خمسة أوصاف أعظمها: الإخلاص، والفهم، والإنصاف، رابعها - وهو أقلها وجودًا وأكثرها فقدانًا -: الحرص على معرفة الحق، وشدة الدعوة إلى ذلك».

الأمر الثاني: اجتناب هذه الزلات الصادرة من أهل العلم أشدّ الاجتناب،

والحرص على تحذير الناس منها لشدة خطورتها على الناس؛ حيث صدرت ممن هو موضع الثقة والمحبّة، وإعلام الناس أن العبرة بالدليل وأن الحق قديم.

قال ابن القيم رحمه الله في «إعلام الموقعين: ٢/ ١٧٣، ١٧٥» مبيّنًا

خطورة زلة العالم: «المصنفون في السنة جمعوا بين فساد التقليد وإبطاله،

وبيان زلة العالم ليينوا بذلك فساد التقليد، وأن العالم قد يزل ولا بد؛ إذ ليس

بمعصوم، فلا يجوز قبول كل ما يقوله، ويُنزل قوله منزلة قول المعصوم؛ فهذا

الذي ذمه كل عالم على وجه الأرض، وجرّموه، وذمّوا أهله، وهو أصلُ بلاء

المقلدين وفتنتهم، فإنهم يقلدون العالم فيما زلَّ فيه وفيما لم يزل فيه، وليس لهم تمييز بين ذلك، فيأخذون الدِّين بالخطأ ولا بد، فيَحِلُّون ما حَرَّمَ الله ويَحَرِّمُون ما أَحَلَّ الله ويشترعون ما لم يشرِّع، ولا بد لهم من ذلك إذ كانت العصمة متتفية عن قلدوه، فالخطأ واقع منه ولا بد.

وقد ذكر البيهقي وغيره من حديث كُثَيْرٍ هذا^(١)، عن أبيه، عن جده مرفوعاً: «اتقوا زلة العالم، وانتظروا فيته»^(٢)، وذكر من حديث مسعود بن سعد، عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «أشدُّ ما أتخوفُ على أمتي ثلاث؛ زلَّةُ عالمٍ، وجِدالُ منافقٍ بالقرآن، ودنيا تَقْطَعُ أعناقكم»^(٣) ومن المعلوم أنَّ المَخُوفَ في زلة العالم تقليدُه فيها؛ إذ لولا التقليد لم يُخَفَ من زلَّةِ العالم على غيره. فإذا عَرَفَ أنَّها زلة لم يَجْزُ له أن يتبعه فيها باتفاق المسلمين؛ فإنه اتباعٌ للخطأ على عمد، ومن لم يعرف أنَّها زلة فهو أعذر منه، وكلاهما مفرطٌ فيما أمر به... قال أبو عمر: وتشبَّه زلَّةُ العالم بانكسار السفينة؛ لأنها إذا عَرَقَتْ غَرَقَ معها خلقٌ كثير. قال أبو عمر: وإذا صَحَّ وثبت أن العالم يزلُّ ويخطئ، لم يَجْزُ لأحد أن يفتي ويدين بقول لا يعرف وجهه.

وقال أيضاً في «إعلام الموقعين: ٣/ ٢٩٥» عن له: قدم صالح وآثارُ حسنة، تكون منه الهفوة والزلَّة: «فلا يجوز أن يُتَّبَعَ فيها».

ويقول العلامة الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ «الاعتصام: ٢/ ٣٤٤»: «فعلى كل تقدير لا يتبع أحد من العلماء إلا من حيث هو متوجهٌ نحو الشريعة قائم

(١) هو كُثَيْرُ بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني.

(٢) أخرجه البيهقي في «سننه: ١٠/ ٢١١».

(٣) أخرجه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى»، (ص: ٤٤٣) (٨٣٢).

بحجتها، حاكم بأحكامها جملةً وتفصيلاً، وأنه من وجد متوجّهاً غير تلك الوجهة في جزئية من الجزئيات أو فرع من الفروع، لم يكن حاكماً، ولا استقام أن يكون مقتدياً به فيما حاد فيه عن صوب الشريعة البتة».

وقال سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ في معرض رَدِّه على من جعل رَدَّ أخطاء العلماء من التضييل لهم «مجموع فتاوى ومقالات: ٧٢/٣»: «ليس من أهل العلم السلفيين من يكفر هؤلاء الذين ذكرتهم، وإنما يوضحون أخطاءهم في تأويل الكثير من الصفات، ويوضحون أن ذلك خلاف مذهب سلف الأمة، وليس ذلك تكفيراً لهم، ولا تمزيقاً لشمل الأمة، ولا تفريقاً لصفهم، وإنما في ذلك النصح لله ولعباده، وبيان الحق والرد على من خالفه بالأدلة النقلية والعقلية، والقيام بما أوجب الله - سبحانه - على العلماء من بيان الحق وعدم كتمانهم، والقيام بالدعوة إلى الله والإرشاد إلى سبيله، ولو سكت أهل الحق عن بيانه لاستمر المخطئون على أخطائهم، وقلدهم غيرهم في ذلك، وباء الساكتون بإثم الكتمان الذي توعدهم الله عليه في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعِينُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩، ١٦٠]، وقد أخذ الله على علماء أهل الكتاب الميثاق لِيُبَيِّنَهُ لِلنَّاسِ ولا يكتُمونه، وذمَّهم على نبذهم وراء ظهورهم، وحذرنا من اتباعهم، فإذا سكت أهل السنة عن بيان أخطاء من خالف الكتاب والسنة شابهوا بذلك أهل الكتاب المغضوب عليهم والضالين».

وقال شيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ في «القواعد المثلى: ٨٦»: «ونحن لا ننكر أن لبعض العلماء المُتَسَبِّين إلى الأشعري قَدَمَ

صديق في الإسلام، والذنب عنه، والعناية بكتاب الله - تعالى - وبسنة رسوله ﷺ زوفاً ودرايةً، والحرص على نفع المسلمين وهدايتهم، ولكن هذا لا يستلزم عصمتهم من الخطأ فيما أخطئوا فيه، ولا قبول قولهم في كل ما قالوه، ولا يمنع من بيان خطئهم ورده؛ لما في ذلك من بيان الحق وهداية الخلق. ولا ننكر - أيضاً - أن لبعضهم قصداً حينئذ فيما ذهب إليه وخفي عليه الحق فيه، ولكن لا يكفي لقبول القول حسن قصده، بل لا بد من أن يكون موافقاً لشريعة الله عز وجل، فإن كان مخالفاً لها وجب رده على قائله كائناً من كان لقول النبي ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»^(١). ثم إذا كان قائله معروفاً بالنصيحة والصدق في طلب الحق؛ لمعقدَر عنه في هذه المخالفة، وإلا عومل بما يستحقه بسوء قصده ومخالفته.

وقال العلامة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله - في «النقد منهج شرعي: ١٤»: «وقد يكون المجتاز أحياناً يصيب إذا انتقد واحداً من أهل السنة، وغالباً يكون الصواب مع أهل السنة، لكن بحركة دائية من ذاك الوقت إلى غده إلى يوم القيامة: كل يؤخذ من قوله ويُرَدُّ، وليس كل يؤخذ قوله، أو كل يُرَدُّ قوله؟ لا، الشافعي وأحمد ومالك يؤخذ من أقوالهم ويُرَدُّ، وكذلك الثوري والأوزاعي يؤخذ من أقوالهم ويزد؛ لأنهم ليسوا بمعصومين، يقول ابن تيمية: العصمة للأئبياء أما الصديقون والشهداء والصالحون والأئمة كلهم لا بد أن يخطئوا».

الأمر الثالث: أن صاحب الزلة إذا كان من أهل السنة والجماعة، وله قدم صدق وعلم في الإسلام، وسابق فضل، ولم يُشتهر عنه تعمد المخالفة؛

(١) أخرجه مسلم (١٧١٨) (١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

فلا بد من حفظ سابقته العفو عن زلته، ولو لم تسلك هذا الطريق لم يسلم لنا كثير من أفاضل الأمة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله «الفتاوى: ٣٥٤/٦٩٠»: «فأما الصديقون والشهداء والصالحون فليسوا بمعصومين، وهذا في الذنوب المحققة. وأما ما اجتهدوا فيه: فتارة يصيرون، وتارة يخطئون، فإذا اجتهدوا فأصابوا فلهم أجران، وإذا اجتهدوا وأخطئوا فلهم أجرٌ على الاجتهاد، وخطئهم مغفورٌ لهم، وأهل الضلال يجعلون الخطأ والإثم متلازمين: فتارة يغفلون فيهم، ويقولون: إنهم معصومون. وتارة يجفون عنهم، ويقولون: إنهم باغون بالخطأ، وأهل العلم والإيمان لا يعصمون ولا يؤثمون. ومن هذا الباب تولد كثير من فرق أهل البدع والضلال».

وقال ابن القيم رحمه الله «إعلام الموقعين: ٣/٢٩٥» في سياق كلامه عمن أخطأ من الأئمة: «وما وقع في فتاويهم من المسائل التي خفي عليهم فيها ما جاء به الرسول، فقالوا بمبلغ علمهم والحق في خلافها، لا يوجب أطراح أقوالهم جملة، وتنقصهم، والوقية فيهم؛ فهذان طرفان جاثران عن القصد، وقصد السبيل بينهما، فلا تؤثم ولا نعصم... ومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعاً أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدمٌ صالح وأثارٌ حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكان، قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور بل مأجور لاجتهاده، فلا يجوز أن يُتبع فيها، ولا يجوز أن تُهدر مكانته ومنزلته من قلوب المسلمين».

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله «السير: ٥/٢٧١»: «ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثرت صوابه، وعلم تحريره للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعُرف صلاحه وورعه واتباعه، يُغفر له زلله، ولا نُضللّه ونظرحه ونسئ محاسنه،

نعم؛ ولا نفتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو التوبة من ذلك». وقال أيضًا في «السير: ١٤ / ٤٠»: «ولو أنا كلّمنا أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأ مغفورًا له، قمنا عليه، وبدّعناه وهجرناه، لما سلّم معنا لا ابنُ نصر ولا ابنُ منده، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفضاظة!».

وقال شيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ في «شريط محاورة هاتفية مع أهل الجزائر: تسجيلات ابن رجب بالمدينة»، عمن بدّع بعض أهل العلم من أهل السنة لمخالفته في مسألة واحدة: «لو فرضنا قال قائل بمسألة واحدة من مذهب الإرجاء، هل يصح أن نسميه مرجئ؟ الجواب: لا...، كما أنه لو أن أحدًا من فقهاء الحنابلة أخذ بقول الشافعية بمسألة من المسائل، لا نقول: إنه شافعي. كذلك لو أن أحدًا أخذ بمسألة واحدة من مسائل الأشاعرة، لا نقول: إنه أشعري. إذا أردنا أن نقول، نقول: هو قال بهذا القول وهو قول الأشاعرة، فلا نلحقه هو بالأشاعرة، وهذه مسألة ينبغي التفطن لها؛ لأن بعض الناس أيضًا أخطأ في ابن حجر والنووي وأشباههما حين تأولوا في الصفات، فقالوا: هؤلاء أشاعرة وأطلقوا، لم يقولوا: قالوا بقول الأشاعرة في هذا الباب. الأشاعرة لهم مذهب مستقل في باب الصفات، وفي باب الإيمان، وفي باب الأفعال - أفعال العباد - وفي القضاء والقدر. فليست به الشباب لهذه المسألة». وتقدم قريبًا قوله رَحِمَهُ اللهُ في «القواعد المثلى: ٨٦»: «إذا كان قائله معروفًا بالنصيحة والصدق في طلب الحق؛ اغتذَرَ عنه في هذه المخالفة، وإلا عومل بما يستحقه بسوء قصده ومخالفته».

وقال العلامة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله - في «النقد

منهج شرعي: ١٦: «هذا المنهج منهج حق، لكن الأئمة والعلماء الذين كتبوا - ومنهجهم صحيح - قد يكون لهم أخطاء، فابن تيمية لو كان عنده خطأ والله لا نقبله، ابن تيمية، وابن القيم، وابن عبد الوهاب، وابن باز، وغيرهم، إذا كان عندهم أخطاء نعرضها على كتاب الله وسنة الرسول على المنهج السلفي، ونقول: هذا خطأ وجزاك الله خيراً، لا ذم، لا طعن، لا تجريح، لا تشهير، لكن بيان للناس أن هذا الكلام يتنافى مع الأصل الفلاني، ومع النص الفلاني بغاية الأدب وبغاية الاحترام».

لكن ينبغي التفتن لما جاء في بعض النقول السابقة من أن القول بالعفو عن زلة العالم إنما هو خاصٌ بعلماء أهل السنة الذين لهم قدمٌ صدق في الإسلام، ممن وصفهم شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله «الفتاوى: ١١/٤٣»: «ومن له في الأمة لسانٌ صدقٌ عام، بحيث يُثنى عليه ويُحمد في جماهير أجناس الأمة، فهؤلاء هم أئمة الهدى ومصابيح الدجى، وغلطهم قليل بالنسبة إلى صوابهم، وعامته من موارد الاجتهاد التي يعذرون فيها، وهم الذين يتبعون العلم والعدل، فهم بعداء عن الجهل والظلم، وعن اتباع الظن وما تهوى الأنفس». وأما أهل البدع الذين ليس لهم قدمٌ صدق في الإسلام فلا يُثنى عليهم، نعم، ولا يظلمون كذلك؛ ولذا قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ لما قرر نحو هذا «الفرق بين النصيحة والتعيير: ٣٣»: «وهذا كله في حق العلماء المقتدى بهم في الدين، فأما أهل البدع والضلالة ومن تشبه منهم بالعلماء وليس منهم، فيجوز بيان جهلهم وإظهار عيوبهم تحذيراً من الاقتداء بهم، وليس كلامنا الآن في هذا القبيل، والله أعلم».

ثم إني أختتم هذه المقدمات - التي أسأل الله أن يجعلها نصرة للحق

ونصيحة للخلق - بكلمة نفيسة لأحد حُفَاطِ الإسلام، علّق عليها أحد علماء
السنة المعاصرون حتى تكون طريقة نَزَنَ بها صدق إخلاصنا لربنا عَزَّوَجَلَّ ثم
متابعينا لنبينا ﷺ.

يقول الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ «الفرق بين النصيحة والتعير: ٣٣»:
«(فصل): ومن عُرِفَ منه أنه أراد برّده على العلماء النصيحة لله ورسوله؛ فإنه
يجب أن يعامل بالإكرام والاحترام والتعظيم كسائر أئمة المسلمين الذين سبق
ذكرهم وأمثالهم ومن تبعهم بإحسان. ومن عُرِفَ أنه أراد برّده عليهم التنقيص
والذم وإظهار العيب؛ فإنه يستحق أن يُقابل بالعقوبة ليرتدع هو ونظراؤه عن
هذه الرذائل المحرمة».

علّق على كلام الحافظ الشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي - حفظه
الله - قائلاً في «التقد منهج شرعي: ٢٢»: «وهذا الأخير هو الذي يفعله الآن
خصوم أهل السنة والجماعة، خاصّة أهل التحيزات المضادة فعلاً لمنهج
السلف والمنتصرة لأهل البدع والأهواء. أما العلماء وأهل الهدى فإنهم - والله
- يفرحون بإظهار الحقّ إذا انتقد أحدهم في خطأ أخطأه، ويؤنّ للناس أن هذا
الإمام أخطأ يفرح؛ ولهذا رأينا تلاميذ هؤلاء الأئمة لا يترددون في بيان خطأ
أئمتهم، ولا يتخرجون من مخالفتهم في أقوالهم التي حصل فيها الخطأ، وهم
يعتقدون تمام الاعتقاد أن أئمتهم يحبون هذا، ولا يرضون أبداً أن يتعبد الناس
بأخطائهم، ولا يرضون أبداً أن تنسب أخطاؤهم إلى الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، لا يرضون
بها أبداً؛ لأننا عرفنا صدقهم وإخلاصهم ونصحهم لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة
المسلمين وعامتهم - رضوان الله عليهم - أما أهل الأهواء: فسواء كانوا في
حياتهم أو بعد مماتهم هم لا يرضون أن يقال: فلان أخطأ مهما ضلّ وأمعن في

الضلال، لا يتحمل النقد؛ لهذا تراهم يعاندون، رغم أن أهل السنة وأهل الحق دائماً يبينون لهم أنهم قد أخطئوا وضلوا في قضية كذا وقضية كذا، وقيمون لهم الأدلة فيصرون على باطلهم ويجمعون الناس ويحشدونهم»^(١) هـ.

✽ ولنبداً الآن بسياق فتاوى الشيخين [ابن باز وابن عثيمين]^(١) -

رحمهما الله - في مسألة: الإيمان، وبيان أنهما - رحمهما الله تعالى - على قاعدة أهل السنة والجماعة من القول بأن «الإيمان قول وعمل واعتقاد»، وأنه لا يصح أبداً عندهما اعتبار العمل كله شرط كمال، أو أن ينسب إليهما أن القول به داخل في دائرة الاجتهاد حتى لو التمس العذر لقائله.



(١) زيادة توضيحية بقلم الشيخ صالح حفظه الله.

أقوال سماحة الشيخ ابن باز في الإيمان

« الأول: قال الشيخ رَحْمَةُ اللَّهِ عندما سُئل:

- أعمال الجوارح، هل هي شرط كمال، أم شرط صحّة في الإيمان ؟
- فقال: «أعمال الجوارح - كالصّوم، والصدقة، والزّكاة - هي من كمال الإيمان، وتركها ضعفٌ في الإيمان. أمّا الصّلاة: فالصّواب: أن تركها كفرٌ، فالإنسان عندما يأتي بالأعمال الصالحة: فإنّ ذلك من كمال الإيمان». (نقلًا عن مجلة الفرقان الكويتية: ٩٤ع)

« الثاني: قال الشيخ في حوار مع مجلة المشكاة:

- المشكاة: ذكر الحافظ ابن حجر في «الفتح» عندما تكلم على مسألة الإيمان والعمل، وهل هو داخل في المسمى، ذكر أنه شرط كمال، قال الحافظ: «والمعتزلة قالوا: هو العمل والتّلق والاعتقاد، والفارق بينهم وبين السلف: أنّهم جعلوا الأعمال شرطًا في صحّته والسلف جعلوها شرطًا في كماله». فأجاب الشيخ: لا، هو جزء، ما هو بشرط، هو جزء من الإيمان، الإيمان قول وعمل وعقيدة، أي: تصديق، والإيمان يتكون من القول والعمل والتصديق عند أهل السنة والجماعة.

- المشكاة: هناك من يقول بأنه داخل في الإيمان لكنه شرط كمال ؟
- الشيخ: لا، لا، ما هو بشرط كمال، جزء، جزء من الإيمان. هذا قول المرجئة^(١)، المرجئة يرون الإيمان قول وتصديق فقط، والآخرون يقولون:

(١) علّق العلامة صالح الفوزان - حفظه الله - قائلاً: «أي: القول بأن العمل شرط كمال في الإيمان هو قول المرجئة».

المعرفة. وبعضهم يقول: التصديق. وكل هذا غلط. الصواب عند أهل السنة: أن الإيمان قول وعمل وعقيدة، كما في «الواسطية»، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

- المشكاة: المقصود بالعمل جنس العمل؟

- الشيخ: من صلاة وصوم وغير [ذلك من] ^(١)، عمل القلب من خوف

ورجاء.

- المشكاة: يذكرون أنكم لم تعلقوا على هذا في أول «الفتح»؟

- الشيخ: «ما أدري، تعليقنا قبل أربعين سنة، قبل أن نذهب إلى المدينة،

ونحن ذهبنا للمدينة في سنة ١٣٨١ هـ، وسجلنا تصحيحات «الفتح» أظن في

١٣٧٧ هـ أو ٨٧ [لعلها ٧٨] أي: تقريباً قبل أربعين سنة. ما أذكر يمكن مر

ولم نفطن له».

(نقلًا عن مجلة المشكاة، المجلد الثاني، الجزء الثاني، ص: ٢٧٩، ٢٨٠)

* الثالث: يقول الأخ عبد العزيز بن فيصل الراجحي في جريدة الجزيرة:

- وقد سألت شيخنا الإمام ابن باز رَحِمَهُ اللهُ عام (١٤١٥ هـ) - وكنا في أحد

دروسه رَحِمَهُ اللهُ - عن الأعمال: أي شرط صحة للإيمان، أم شرط كمال؟

- فقال رَحِمَهُ اللهُ: من الأعمال شرط صحة للإيمان لا يصحَّ الإيمان إلا

بها كالصلاة، فمن تركها فقد كفر. ومنها ما هو شرط كمال يصح الإيمان

بدونها، مع عصيان تاركها وإثمه ^(٢)

- فقلت له رحمه الله: من لم يُكفِّر تارك الصلاة من السلف، أيكون

(١) زيادة توضيحية بقلم الشيخ صالح حفظه الله.

(٢) علق الشيخ العلامة صالح الفوزان قائلاً: «لكن جنس العمل هو من حقيقة الإيمان،

وليس شرطاً فقط».

العمل عنده شرط كمال؟ أم شرط صحة؟

سئل فقال: لا، بل العمل عند الجميع شرط صحة، إلا أنهم اختلفوا فيما يصح الإيمان به منه؛ فقالت جماعة: إنه الصلاة، وعليه إجماع الصحابة رضي الله عنهم، كما حكيه عبد الله بن شقيق. وقال آخرون يغيرها إلا أن جنس العمل لا بد منه لصحة الإيمان عند السلف جميعاً؛ لهذا الإيمان عندهم: قول وعمل واعتقاد، لا يصح إلا بها مجتمعة^(١)، اهـ.

(نقلا عن جريدة الجزيرة - عدد ١٢٥٠٦ في ١٣/٧/١٤٢٢ هـ)

المربع: سئل للشيخ ابن باز رحمه الله فقال:

«يؤمنُ شَهِدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاعْتَقَدَ بقلبه ولكن ترك جميع الأعمال، هل

يكون مسلماً؟

قال الشيخ رحمه الله: «لا، ما يكون مسلماً حتى يؤخذ الله بعمله، يؤخذ الله بخوفه ورجائه، وصحته، والصلاة، ويؤمن أن الله أوجب كذا وحرم كذا. ولا يتصور.. فما يتصور أن الإنسان المسلم يؤمن بالله يترك جميع الأعمال، هذا التقدير لا أساس له. لا يمكن يتصور أن يقع من أحد.. نعم؛ لأن الإيمان يحفزه إلى العمل؛ الإيمان الصادق.. نعم».

(نقلاً من «التعليق على فتح المجيد شرح كتاب التوحيد» الشريط الثاني، أول الوجه الثاني)

(١) علق العلامة الشيخ صالح الفوزان هنا قائلاً: «أهل السنة والخوارج والمعتزلة يقولون: الإيمان قول وعمل واعتقاد، لكن الخوارج والمعتزلة يقولون: إن الإيمان يزول بزوال العمل مطلقاً، وأهل السنة يقولون: العمل منه ما يزول الإيمان بزواله كالصلاة؛ فإن تاركها يكفر كفرًا مخرجًا من الملة لما جاء في الأدلة الصحيحة على ذلك. ومن الأعمال ما ينقص الإيمان بزواله، ولا يزول كلياً كبقية الأعمال» اهـ.

* الخامس: سأل سائل الشيخ ابن باز فقال:

-إذا قالوا: مرجئة الفقهاء؟

- قال الشيخ رحمه الله: مرجئة الفقهاء الذين يقولون: العمل ليس من الإيمان، يقولون: الإيمان قول وإقرار = تصديق يعني - كما يذكر عن أبي حنيفة وغيره، وأهل السنة والجماعة يقولون: الإيمان قول وعمل: قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح. الصلاة من الإيمان، والصوم من الإيمان، والزكاة من الإيمان، وهي عمل، والجهاد من الإيمان وهو عمل؛ ولهذا قال جل وعلا: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [الأنفال: ٢، ٣]، وقال جل وعلا: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [التوبة: ٧١] جعل هذا كله إيماناً، هذا قول أهل الحق. فإذا ترك بعض الإيمان تارة يكفر كترك الصلاة على الصحيح، وتارة يكون ناقص الإيمان كترك الصوم أو الحج مع الاستطاعة أو الزكاة، يكون ناقص الإيمان ضعيف الإيمان معرضاً للوعيد، نسأل الله العافية!

-قال سائل آخر: قول شيخ الإسلام: إن الخلاف بينهم وبين الأحناف

لفظي؟

- قال الشيخ: ما رأيته لشيخ الإسلام، هذا أظنه ذكره ابن أبي العز، إماماً عن نفسه وإماماً عن غيره، وليس بصحيح، ليس بلفظي بل حقيقة؛ إذا قالوا: إن إيمانك كامل وتستحق الجنة، فهو خلاف ما هو بلفظي، أمّا إذا قالوا: إنه ما يستحق الجنة،

وإنه موقوف، وإن إيمانه ليس بكاملٍ على خطرٍ، هذا يصير لفظيًا، لكن إذا قالوا: إنه ليس من الإيمان وإنه كمالٌ مُجردٌ كمالٍ، فهذا غلط عظيم»^١ هـ.

(نقلًا من «التعليق على فتح المجيد شرح كتاب التوحيد» الشريط الثاني، آخر الوجه الأول)

* السادس: قرأ الشيخ الدكتور عبد العزيز الشبل على الشيخ باقى التعقبات على «فتح الباري» لابن حجر رَحِمَهُ اللهُ، في مجالسٍ بدايةً من شهر محرم إلى شهر رجب سنة ١٤١٩ كما في المقدمة، فأقرّها كلها ومنها:

- قال ابن حجر في «الفتح» عن الأعمال: «والسلف جعلوها شرطًا في كماله».

- علق الشيخ الشبل فقال: «الصواب: أن الأعمال عند السلف الصالح: قد تكون شرطًا في صحة الإيمان، أي: أنها من حقيقة الإيمان قد ينتفي بانتفائها كالصلاة، وقد تكون شرطًا في كماله الواجب فينقص الإيمان بانتفائها كبقية الأعمال التي تركها فسقٌ ومعصيةٌ وليس كُفْرًا. فهذا التفصيل لا بد منه

لفهم قول السلف الصالح وعدم خلطه بقول الوعيدية، مع أن العمل عند أهل السنة والجماعة ركن من أركان [حقيقة]^(١) الإيمان الثلاثة: قول وعمل واعتقاد، والإيمان عندهم يزيد وينقص خلافًا للخوارج والمعتزلة»^١ هـ.

(نقلًا عن كتاب «المخالفات في فتح الباري» للشيخ الشبل ص: ٢٨)

* السابع: في عام (١٤٢٠ هـ) صدر كتاب «التوسط والاقتصاد في أن الكفر يكون بالقول أو الفعل أو الاعتقاد»، وكان الشيخ قد كتب رَحِمَهُ اللهُ بعد قراءة الكتاب [المقدمة: ج]: «وقد قرأتها فألفيتها رسالة قيّمة مفيدة يحسن طبعها ونشرها ليستفيد منها المسلمون بعد حذف بعض ما نقلتم عن صاحب

(١) زيادة بقلم الشيخ العلامة صالح الفوزان حفظه الله.

«الفروع» ابتداء من قوله: «وقال في الترغيب إلى آخره»، وحذف ما نقلتم عن الدسوقي كله لما فيه من اللبس».

- وأورد المؤلف قول الحافظ ابن حجر (ص: ٧١) عن الأعمال: «والسلف جعلوها شرطاً في كماله» أي: في الإيمان.

- فعلق عليه المؤلف في الحاشية بقوله: «وكلامه هذا عليه مأخذ أهمها: نسبته القول بأن الأعمال شرط كمال الإيمان للسلف؛ وهو على إطلاقه غير صحيح، بل في ذلك تفصيل: فالأعمال المكفّرة سواء كانت تركاً - كترك جنس العمل أو الشهادتين أو الصلاة - أو كانت فعلاً - كالسجود لصنم أو الذبح لغير الله - فهي شرط في صحة الإيمان، وما كان ذنباً دون الكفر فشرط كمال.

وإنما أوردت كلامه هنا لحكمه بالكفر على مَنْ فعلَ فعلاً يدلُّ على كفره كالسجود لصنم دون أن يقيده بالاعتقاد. على أن هذه العبارة فيها نظر أيضاً، فالسجود لصنم كفر بمجرّده وليس فعلاً يدل على الكفر».

* الثامن: في نفس الرسالة السابق ذكرها آنفاً «التوسط والاقتصاد في أن الكفر يكون بالقول أو الفعل أو الاعتقاد»، والذي قال الشيخ عنه [المقدمة: ج]: «وقد قرأتها فألفيتها رسالة قيمة مفيدة يحسن طبعها ونشرها ليستفيد منها المسلمون...».

- كان مما أقرّه الشيخ ولم يأمر بحذفه قول المؤلف في (المقدمة: ١٩): «لم أنقل كلام العلماء المتعلق بتكفير تارك الصلاة، وهم جمهور أصحاب الحديث، علماً أنها أقوال كثيرة جداً مبثوثة في كتب السلف؛ وذلك لأنها مسألة اختلف فيها أصحاب الحديث، لكن ههنا مسألة مهمة: وهي أن أصحاب الحديث الذين لم يُكفّروا تارك الصلاة، لا يعنون أنّ الصلاة عمل، والعمل لا

يُكْفَرُ تَارِكُهُ أَوْ فَاعِلُهُ بِغَيْرِ اعْتِقَادٍ أَوْ اسْتِحْلَالٍ أَوْ تَكْذِيبٍ، فَهَذِهِ لَوْثَةٌ إِرْجَائِيَّةٌ حَاشَاهُمْ مِنْهَا، بَلْ كَمَا نَقَلَ عَنْهُمْ الْمَرْوُزِيُّ قَالُوا: «الْأَخْبَارُ الَّتِي جَاءَتْ فِي الْإِكْفَارِ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ نَظِيرُ الْأَخْبَارِ الَّتِي جَاءَتْ فِي الْإِكْفَارِ بِسَائِرِ الذُّنُوبِ». فَهَمْ نَظَرُوا إِلَى الْأَدَلَّةِ الَّتِي ظَاهَرَهَا التَّعَارُضُ فَجَمَعُوا بَيْنَهَا، وَرَجَّحُوا عَدَمَ إِكْفَارِ تَارِكِ الصَّلَاةِ، كَتَارِكِ الصَّوْمِ وَالزَّكَاةِ، إِلَّا إِذَا تَرَكَهَا جَحْوَدًا أَوْ إِبَاءً أَوْ اسْتِنكَافًا. وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنَّ الصَّلَاةَ عَمَلٌ. وَلَيْسَتْ اعْتِقَادًا، وَلَا يَكْفُرُ تَارِكُ الْعَمَلِ! كَمَا أَنَّهُمْ لَمْ يَعْدُوا مَنْ يُكْفَرُ تَارِكُهَا بِمِثَابَةِ الْخَوَارِجِ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِالذُّنُوبِ، وَهَذَا إِقْرَارٌ مِنْهُمْ أَنَّ تَارِكَ الْعَمَلِ قَدْ يَخْرُجُ مِنَ الْمِلَّةِ، لَكِنْ لَمْ يَتَرَجَّحْ عَنْدهُمْ ذَلِكَ فِي شَأْنِ تَارِكِ الصَّلَاةِ».

* التاسع: فِي عَامِ (١٤١٩هـ) صَدَرَ كِتَابُ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحِ الزَّهْرَانِيِّ «ضَبْطُ الضَّوَابِطِ فِي الْإِيمَانِ» وَالَّذِي قَرَّرَ فِيهِ أَنَّ الْإِيمَانَ: «قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَاعْتِقَادٌ» لَكِنَّهُ [تَنَاقَضَ لَمَّا] ^(١) بَيَّنَّ مَرَادَهُ مِنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ فِي أَوَّلِهِ: «الْمَحْوَرُ الَّذِي تَدُورُ حَوْلَهُ هَذِهِ الْأَسْطَرُ هُوَ بَيَانُ أَنَّ تَارِكَ الْعَمَلِ الظَّاهِرَ لَا يَكْفُرُ كَفَرًا أَكْبَرَ مَا دَامَ يَتَلَفَّظُ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَلَمْ يَتَلَبَّسْ بِنَاقِضٍ». وَمِمَّا قَالَ: «وَالْقَوْلُ بِأَنَّ تَارِكَ الْعَمَلِ الظَّاهِرَ كَافِرٌ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ هُوَ قَوْلُ الْخَوَارِجِ وَالْمَعْتَزِلَةِ، وَلَا فَرْقَ عِنْدَ التَّحْصِيلِ بَيْنَ التَّكْفِيرِ بِكَبِيرَةٍ أَوْ اثْنَتَيْنِ وَبَيْنَ تَرْكِ سَائِرِ الْعَمَلِ الظَّاهِرِ غَيْرِ الشَّهَادَتَيْنِ، فَكِلَاهُمَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ».

- فَرَدَّتِ اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ بِرِئَاسَةِ سَمَاحَةِ الشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي آخِرِهِ سَنَةِ (١٤١٩هـ) قَائِلَةً: «بَيَانٌ وَتَحْذِيرٌ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَبَعْدُ: فَقَدْ اطَّلَعْتُ

(١) زِيَادَةٌ بِقَلَمِ الشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ صَالِحِ الْفُوزَانِ حَفِظَهُ اللَّهُ.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على الكتاب الموسوم بـ: «ضبط الضوابط في الإيمان ونواقضه» تأليف المدعو/ أحمد بن صالح الزهراني؛ فوجده كتاباً يدعو إلى مذهب الإرجاء المذموم؛ لأنه لا يعتبر الأعمال الظاهرة داخلية في حقيقة الإيمان، وهذا خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة من أن الإيمان: قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية. وعليه: فإن هذا الكتاب لا يجوز نشره وترويجه، ويجب على مؤلفه وناشره التوبة إلى الله عز وجل. ونحذر المسلمين مما احتواه هذا الكتاب من المذهب الباطل حماية لعقيدتهم واستبراء لدينهم، كما نحذر من اتباع زلات العلماء فضلاً عن غيرهم من صغار الطلبة الذين لم يأخذوا العلم من أصوله المعتمدة. وفق الله الجميع للعلم النافع والعمل الصالح! وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين!

(نقلا عن صورة فتوى اللجنة بتوقيع أعضائها)

* العاشر: في عام (١٤١٤هـ) صدر كتاب مراد شكري «إحكام التقرير لأحكام التكفير» وهو مبني على قاعدتين:

الأولى: قوله: «لا يكفر المسلم إلا إذا كذب النبي ﷺ فيما جاء به وأخبر، سواء أكان التكذيب جحوداً كجحود إبليس وفرعون، أم تكذيباً بمعنى التكذيب».

الثانية: قوله: «السلف عدُّوا العمل شرطاً في الكمال، فإذا انتفى العمل انتفى كمال الإيمان ولم ينتفِ الإيمان كله..... فظهر وتبين أن عدَّ السلف العمل من الإيمان إنما يتعلق بكماله وليس بالإيمان نفسه».

- فردَّت اللجنة الدائمة برئاسة سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ قائلَةً: «بعد

الاطلاع على الكتاب المذكور؛ وجد أنه متضمن لما ذكر من تقرير مذهب المرجئة ونشره: من أنه لا كفر إلا كفر الجحود والتكذيب، وإظهار هذا المذهب المُردي باسم السنة والدليل، وأنه قول علماء السلف، وكل هذا جهلٌ بالحق، وتلبيسٌ وتضليلٌ لعقول الناشئة، بأنه قول سلف الأمة والمحققين من علمائها، وإنما هو مذهب المرجئة الذين يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب، والإيمان عندهم: هو التصديق بالقلب، والكفر: هو التكذيب فقط. وهذا غلوٌ في التفريط، ويقابله مذهب الخوارج الباطل الذي هو غلوٌ في الإفراط في التكفير، وكلاهما مذهبان باطلان مُرديان من مذاهب أهل الضلال...».

(نقلًا عن فتوى اللجنة برقم ٢٠٢١٢ وتاريخ ١٤١٩/٢/٧هـ)

* الحادي عشر: قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ مُعلقًا على قول الطحاوي:

«والإيمان: هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان»:

- قال الشيخ: هذا التعريف فيه نظر وقُصُورٌ!! والصواب الذي عليه «أهل السنة والجماعة»: أن الإيمان قولٌ وعملٌ واعتقادٌ، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية. والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة أكثر من أن تُحصَر. وقد ذكر الشَّارح ابن أبي العز جملَةً منها، فراجعها إن شئت. وإخراج العمل من الإيمان هو قول المرجئة. وليس الخلاف بينهم وبين أهل السنة فيه لفظيًا، بل لفظيًا ومعنويًا، ويترتب عليه أحكامٌ كثيرة، يعلمها من تدبر كلام أهل السنة وكلام المرجئة، والله المستعان». ١. هـ.

(نقلًا عن تعليق الشيخ على «العقيدة الطحاوية» ص: ٦٠)



أقوال سماحة الشيخ ابن عثيمين

* الأول: سئل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ عبر الهاتف من قبل إدارة الدعوة بقطر أسئلة تقتصر منها على ما يتعلق بأصل المسألة:

س: شخص قال: لا إله إلا الله مخلصاً من قلبه، مُصدقاً بقلبه، مُستسلماً مُنفذاً، لكنّه لم يعمل بجوارحه خيراً قطُّ مع إمكان العمل، هل هو داخل في المشيئة أم كافر؟

ج: أقول والحمد لله رب العالمين: إذا كان لا يصلي فهو كافر ولو قال: لا إله إلا الله. لو كان صادقاً بقول لا إله إلا الله مخلصاً بها والله لن يترك الصلاة؛ لأن الصلاة صلة بين الإنسان وبين الله عزَّ وجلَّ، فقد جاء في الأدلة من القرآن والسنة والنظر الصحيح وإجماع الصحابة كما حكاها غير واحد على أن تارك الصلاة كافر مخلد في نار جهنم وليس داخلًا تحت المشيئة.

ونحن إذا قلنا بذلك لم نقله عن فراغ، ونحن إذا قلنا بذلك فإنما قلناه لأنه من مدلولات كلام الله وكلام رسوله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - وأقوال الصحابة التي حُكي إجماعهم عليها. قال عبد الله بن شقيق: كان أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كُفِّرَ إلا الصلاة، ونقل إجماع الصحابة على كفر تارك الصلاة الحافظُ ابن راهويه رَحِمَهُ اللهُ وهو إمام مشهور.

أما سائر الأعمال إذا تركها الإنسان كان تحت المشيئة، يعني: لو لم يُزَكَّ مثلاً فهذا تحت المشيئة؛ لأن النبي ﷺ لما ذكر عقوبة مانع الزكاة قال: «ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار»^(١) ومعلوم أنه لو كان كافراً لم يكن له

(١) أخرجه مسلم (٩٨٧) من حديث أبي هريرة، وأوله: «ما من صاحب ذهب ولا فضة...».

سبيل إلى الجنة، والصيام والحج كذلك من تركها لم يكفر وهو تحت المشيئة، ولكنه يكون أفسق عباد الله.

س: الشق الثاني يقول: وهل يوجد خلاف بين أهل السنة في حكم هذا الرجل بناءً على حكم تارك مباني الإسلام الأربع والخلاف فيها؟

ج: مسألة الخلاف لا أستطيع حصره، ولكن يجب أن نعلم أن الكفر حكم شرعي لا يُتلقَى إلا من الشرع، وأن الأصل في [المسلمين] ^(١) الإسلام حتى يدل دليل على [خروجهم] ^(٢) منه.

والتسرع في التكفير خطير جدًا جدًا، حتى أن النبي - صلى الله عليه - وعلى آله وسلم - قال مُحذَرًا منه - أي: من التكفير -: «من دعا رجلًا بالكفر أو قال: عدو الله، وليس كذلك إلا حارَّ عليه» ^(٣) - أي: على القائل - أي: رجع على القائل.

س: سائل آخر يقول: كيف تفهم حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم، وفيه: «فيخرج الله منها قومًا لم يعملوا خيرًا قط» ^(٤)؟

ج: نفهم هذا أنه عامٌّ، وأن أدلة كفر تارك الصلاة خاصَّةٌ، ومعلوم عند العلماء أن العامَّ يُخصَّص بخاصٍّ؛ لأن هذا الحديث لم يقل: لم يصل، حتى نقول: إنه مُعارض للنصوص الدالة على كفر تارك الصلاة، بل قال: «لم يعمل خيرًا قط»، فلم ينص على الصلاة بل عمَّم، ونصوص كفر تارك الصلاة خاصة

(١) قال الشيخ العلامة صالح الفوزان رَحِمَهُ اللَّهُ: لعله «المسلم».

(٢) قال الشيخ العلامة صالح الفوزان رَحِمَهُ اللَّهُ: لعله «خروجه».

(٣) أخرجه مسلم (٦١) (١١٢) من حديث أبي ذر.

(٤) قطعة من حديث طويل أخرجه مسلم (١٨٣).

فتنخص بما خُصصت به (١).

س: الخلاف الواقع في حكم تارك الصلاة هل هو خلاف داخل في دائرة

أهل السنة أم لا (٢)؟

ج: نعم، خلاف داخل في دائرة أهل السنة، وأهل السنة أنفسهم مختلفون

في هذا كما يختلفون مثلاً في فروض الوضوء، ووجوب الوضوء من لحم الإبل

وما أشبه ذلك (٣).

س: هذا سائل ينقل كلاماً لشيخ الإسلام ابن تيمية ويطلب التوضيح

(١) كتب العلامة الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله - هنا: «وأنا أقول: إن حديث «لم يعملوا خيراً قط» محمول على من تلفظ بالشهادتين صادقاً، ومات أو قتل قبل أن يتمكن من العمل جمعاً بين النصوص».

(٢) قال الشيخ العلامة صالح الفوزان - حفظه الله - هنا: «الكلام ليس في حكم تارك الصلاة فقط، بل الكلام في إخراج العمل عموماً عن حقيقة الإيمان، والمتعاملون اليوم يدورون حول هذه المسألة فينبغي التفطن لهذا».

(٣) أقول كما قال شيخنا صالح - حفظه الله - : «بعض هؤلاء يدندن حول وجود الخلاف في كفر تارك الصلاة داخل دائرة أهل السنة؛ لأجل التوصل إلى تقرير وجود الخلاف في كفر تارك عمل الجوارح عند السلف، لكن لو عقلوا لعلموا أن شيخنا محمداً رَحِمَهُ اللهُ قطع عليهم الطريق حين قال سابقاً في قضية كفر تارك الصلاة: «فقد جاء في الأدلة من القرآن والسنة والنظر الصحيح وإجماع الصحابة، كما حكاه غير واحد على أن تارك الصلاة كافر مُخلدٌ في نار جهنم، وليس داخلاً تحت المشيئة»، فهل يصح عند من عقل أن الشيخ يرى جواز مخالفة الإجماع؟ بل وإجماع الصحابة؟! بل انظر إلى إجابة سماحة شيخنا ابن باز رَحِمَهُ اللهُ في الفتوى الثالثة له آنفاً حينما سئل عن من لم يُكفر تارك الصلاة من السلف، أيكون العمل عنده شرط كمال؟ أم شرط صحة؟ فقال: «لا، بل العمل عند الجميع شرطُ صحة، إلا أنهم اختلفوا فيما يصح الإيمان به منه؛ فقالت جماعة: إنه الصلاة، وعليه إجماع الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، كما حكاه عبد الله بن شقيق. وقال آخرون بغيرها».

«الإيمان منه ما هو ركن لا يتم الإيمان إلا به، ومنه ما هو واجب ينقص بفواته نقصاً يستحق صاحبه العقوبة، ومنه ما هو مستحبٌ يفوت بفواته علو الدرجة: فمن سواء أجزائه ما إذا ذهب نقص عن الأكمل، ومنه ما إذا ذهب ذهب عن الكمال، ومنه ما إذا ذهب ذهب الإيمان بالكلية^(١) وهو القول والاعتقاد»، كما ذكر الأخ هذا الكلام لشيخ الإسلام.

قال الشيخ: وأيش الإشكال؟

س: الأخ يطلب توضيح هذا الكلام.

ج: هذا واضح. الإيمان منه ما تركه كفر، كما لو أنكر أحد أركان الإيمان، هذا كفرٌ، ومنه ما هو كمال، مثل قوله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يُحبَّ لأخيه

(١) لم يتعرض شيخ الإسلام لذهاب الإيمان من عذمه، وإنما قال «الفتاوى: ٦٣٧/٧» عنه: «فمن سواء أجزائه ما إذا ذهب نقص عن الأكمل، ومنه ما نقص عن الكمال وهو ترك الواجبات أو فعل المحرمات، ومنه ما نقص ركنه وهو ترك الاعتقاد والقول، الذي يزعم المرجئه والجهمية أنه مسمى فقط، وبهذا تزول شبهة الفرق. وأصله في القلب وكماله العمل الظاهر، بخلاف الإسلام؛ فإن أصله الظاهر وكماله القلب» اهـ.

قلت: مراد السائل التلبيس بأن شيخ الإسلام يرى أن الركن الذي يذهب الدِّين بتركه هو القول والاعتقاد دون العمل، وهذه كَرَّةٌ خاسرةٌ؛ لأن رأي شيخ الإسلام الواضح المعلوم هو تكفير تارك عمل الجوارح، وتصريحه باستحالة وجود إيمان في القلب مع عدم العمل الظاهر. ومشكلة هؤلاء ظنهم أن الكمال في كلام الشيخ هنا ما لا يكفر بتركه، وآخر عبارة الشيخ تنقُضُ هذا الفهم عند قوله عن الإسلام: «فإن أصله الظاهر وكماله القلب»، إذ لازم ذلك أن يحكم بالإسلام لمجرد العمل الظاهر ولو تخلف عمل القلب الذي هو كمال، وهذا هو النفاق بعينه. وإنما ذكرت هذا التعليق لأن شيخنا العلامة صالح الفوزان - حفظه الله - كتب عند نقل السائل قول شيخ الإسلام: «يحتاج إلى توثيقه من كتب شيخ الإسلام»، ثم عرضته عليه - حفظه الله - فأقره.

ما يحب لنفسه»^(١)، المراد هنا: كمال الإيمان، وقد يكون فيه شيء مستحب كما أخبر النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -: «أن النساء ناقصات عقل ودين»^(٢)، وجعل نقصان دينها: أن تترك الصلاة في أيام الحيض، مع أن هذا ليس بإرادتها، هذا نقص الكمال.

س: «تارك جنس العمل كافر. تارك آحاد العمل ليس بكافر» ما رأيكم في ذلك؟

ج: مَنْ قال هذه القاعدة؟! مَنْ قائلها؟! هل قالها محمد رسول الله؟! كلام لا معنى له^(٣).

(١) أخرجه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥) من حديث أنس بن مالك، وانظر: «جامع العلوم والحكم»: (٣٠٢ / ١)، الحديث الثالث عشر.

(٢) انظر: «صحيح مسلم»: ٧٩، حديث عبد الله بن عمر.

(٣) الشيخ رحمه الله أنكر إطلاق لفظ «جنس العمل» سياسة؛ لإبعاد الشباب عن الجدل الواقع بينهم، وحصر الكفر بترك الصلاة - كما سيأتي في كلامه - ولكن نتج من اجتهاد الشيخ هذا لازم فاسد حين توصل هؤلاء للإلزام تارك مقولة السلف بكفر تارك العمل بلازم كلامه، حيث قالوا: «إذا حصرتم الكفر بترك الصلاة دون جنس العمل، وعلم أن من السلف من لا يكفر تارك الصلاة؛ فيكون تارك عمل الجوارح عنده كذلك غير كافر، فصَحَّ أن مسألة كفر تارك عمل الجوارح مسألة خلافة عند السلف»، وهذا لا يقوله الشيخ، فحينما أوردوا نحو هذا الإلزام على الشيخ - كما سيأتي - أنكره وغضب حتى قال: «الكفر ليس راجعاً إلى قواعد يقعدها الناس على ما يريدون، هو مبني على الكتاب والسنة»، وكان سماحة الشيخ ابن باز أصرح في دفع هذه الشبهة حينما سئل في الفتوى الثالثة الآتية وقيل له: من لم يكفر تارك الصلاة من السلف، أيكون العمل عنده شرط كمال؟ أم شرط صحة؟ فقال «لا، بل العمل عند الجميع شرط صحة، إلا أنهم اختلفوا فيما يصح الإيمان به منه».

قلت: ولذا كان الشافعي يرى عدم تكفير تارك الصلاة مع حكايته على أنه لا يجزئ إيمان بلا عمل، فهو إذن مع عدم تكفيره لتارك الصلاة يُكفّر تارك العمل كله. ومع =

نقول: من كفره الله ورسوله فهو كافر، ومن لم يكفره الله ورسوله فليس بكافر، هذا الصواب. أما جنس العمل، أو نوع العمل، أو آحاد العمل، فهذا كله طُنْطُنَةٌ لا فائدة منها.

س: هل أعمال الجوارح شرط في أصل الإيمان وصحته، أم أنها شرط في كمال الإيمان الواجب؟

ج: تختلف، فتارك الصلاة مثلاً كافر؛ إذا فعل الصلاة من لوازم^(١) الإيمان، وإنني أنصح إخواني أن يتركوا هذه الأشياء والبحث فيها، وأن يرجعوا إلى ما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم. والسلف الصالح لم يكونوا يعرفون مثل هذه الأمور: المؤمن من جعله الله ورسوله مؤمناً، والكافر من جعله الله ورسوله كافراً، وانتهى.

س: إذا كنّا في بلد يُفتي أهل العلم فيها بأن تارك الصلاة ليس كافراً كفراً

= ذلك فقد أقر ذكر «جنس العمل» من العلماء غير شيخنا محمد؛ فشيخ الإسلام ابن تيمية ناشر مذهب السلف يُصرّح بذلك فيقول «الفتاوى: ٦١٦/٧»: «وقد تقدم أن جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب، وأن إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع سواء جعل الظاهر من لوازم الإيمان أو جزءاً من الإيمان كما تقدم بيانه»، ويقول «الفتاوى: ١٩٨/٧»: «لا يُتصور وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع أعمال الجوارح». وكذلك سماحة الشيخ ابن باز يقرر في الفتوى الثالثة الآنفة وهو يذكر اختلاف السلف فيما يصح به الإيمان من العمل، فيقول: «إلا أن جنس العمل لا بد منه لصحة الإيمان عند السلف جميعاً». ويُقرّ كفر تارك جنس العمل في الفتوى السادسة. وكذلك شيخنا صالح الفوزان - حفظه الله - في تعليقه آنفاً على الفتوى الثالثة لسماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ.

(١) قال الشيخ العلامة صالح الفوزان - حفظه الله - هنا: «لو قال: من حقيقة الإيمان لكان أصح؛ لأن الإيمان يزول بزوالها».

أكبر، فإذا مات تاركٌ للصلاة في هذا البلد فهل يترك الناس غُسلَه والصلاة عليه، وهل يمنعون دفنه في مقابر المسلمين في هذا البلد، وهل مات مسلمًا لأنه مُقلِّدٌ لعلماء بلده ؟

ج: أما من يعتقد أنه كافر: نعم، فهذا لا يُصلي عليه، وأما من لا يعتقد [ذلك] ^(١) فليصلي عليه، وهكذا ينظر في الخلاف.

س: سائل يقول: نرجو توضيح كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ حيث قال: «ولكن ما وقر في القلب وصدقته الأعمال؛ فالعمل يصدق أن في القلب إيمانًا، وإذا لم يكن عمل كذب أن في القلب إيمانًا؛ لأن ما في القلب مستلزمٌ للعمل الظاهر، وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم».

ج: كلام الشيخ ظاهر، وهو مروى عن الحسن البصري رَحِمَهُ اللهُ «أن الإيمان ليس بالتمني ولا بالتحلي، ولكن ما وقر في القلب وصدقته الأعمال». وهذا معلوم من قول النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -: «ألا وإن في الجسد مُضْغَةً، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب» ^(٢) فمعلوم أن القلب إذا كان فيه إيمان فلا بد أن تظهر مقتضياته على الجوارح.

س: قائل يقول: «الكفر الأكبر والشرك الأكبر يعود إلى الاستحلال القلبي، فليس هناك عمل أو قول هو كفر أكبر إلا إذا تضمن الاستحلال القلبي» فما رأيكم في هذا القول، وهل هذا هو معتقد أهل السنة ؟

ج: كل هذا كلام فارغ [لأن الحكم بـ] ^(٣) الكفر والإيمان موكولٌ للشرع، فمن كفره الله ورسوله فهو كافرٌ سواء بعمل أو اعتقاد أو قول أو فعل،

(١) زيادة توضيحية بقلم الشيخ صالح الفوزان حفظه الله.

(٢) انظر. «جامع العلوم والحكم: ١ / ١٩٣»، الحديث السادس.

(٣) زيادة توضيحية بقلم الشيخ صالح الفوزان حفظه الله.

ومن لم يُكفره الله ورسوله وهو منتسب إلى الإسلام فهو مؤمن لا يحل لنا أن نكفره. ولو أن طلبة العلم المبتدئين والشباب الغيورين سلكوا هذا المسلك الذي قلنا سلموا من هذه التقديرات وهذه التعبيرات. [الكافر]^(١) من كفره الله ورسوله والمؤمن المنتسب للإسلام من لم يُكفره الله ورسوله.

س: سائل يقول: ما حكم من التحق بالجماعات والأحزاب الإسلامية؟
ج: أما من التحق [بمن التزم]^(٢) بطريقة السلف فهذا هو الذي على الحق، وما خالف ذلك فرقة وقد جاء في الحديث عن النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - الذي صححه كثير من العلماء: «أن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة». قالوا: من هي؟ قال: «مَنْ كان على مثل ما عليه أنا وأصحابي»^(٣) فالفرقة المنصورة الظاهرة هي التي كانت على منهج السلف الصالح، عقيدةً بالجنان، وقولاً باللسان، وعملاً بالأركان.
س: سائل يقول: ما قول الشيخ - حفظه الله - في تدريس هذا الكتاب للناشئة - وهو مشتمل على العناوين الآتية المكتوبة بالخط البارز سنذكرها لكم -: يقول: «لا يكفر المسلم حتى يترك أصل الإيمان القلبي»^(٤).
ج: أنا قلت في هذا اللقاء: إن تارك الصلاة كافر ولو كان مُقِرّاً بوجودها.

(١) في الأصل «الكافر»، فزاد الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله - الفاء [الكافر].

(٢) زيادة توضيحية بقلم الشيخ صالح الفوزان حفظه الله.

(٣) انظر: «سنن الترمذي / ٢٦٤١» حديث عبد الله بن عمرو، وهو في «المستدرک: ١ / ٢١٨» (٤٤٤).

(٤) ذكر هذا في كتاب: «حقيقة الإيمان بين غلو الخوارج وتفريط المرجئة» للأخ عدنان عبد القادر، (ص: ٣٣)، والذي ردَّت عليه اللجنة الدائمة برقم (٢١٤٣٥) تاريخ ١٤٢١ / ٤ / ٨ هـ. وذكرت ذلك لأنَّ الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله - كتب هنا: «لو ذكر اسم الكتاب».

س: يقول في موطن آخر: «جمهور العلماء وليس المرجئة يقولون بنجاة تارك العمل»^(١).

ج: هؤلاء يريدون سفك الدماء واستحلال الحرام، لماذا صاحب هذا الكتاب ما أَصَلَ أصول أهل السنة والجماعة كما أصلها شيخ الإسلام ابن تيمية في «العقيدة الواسطية»؟ أمّا أن لا يكون لهم همٌّ إلا التكفير (جنس العمل - نوع العمل - آحاد العمل) وما أشبه ذلك لماذا...؟».

س: نأسف على الإطالة في هذا النوع من الأسئلة، حقيقة أن سبب الطرح أن أحد طلبة العلم عندنا هنا في قطر يدرس في هذا الكتاب الذي يدور حول هذه المسائل والقضايا.

ج: أنا ما أقول شئ بالنسبة للكتاب، تغييره أو تبديله الواجب على وزارة المعارف أو التعليم العالي أن تنظر في هذا الكتاب وتلغيه إذا كان ليس لكاتبه همٌّ إلا هذا، فهذا لا خلاف فيه^(٢).

(نقلًا عن شريط مُسجل مُتداول للقاء نظمته إدارة الدعوة بوزارة الأوقاف بدولة قطر عبر الهاتف مع فضيلة الشيخ ابن عثيمين بعد موعظة عامة)

* الثاني: قال شيخنا محمد ردًا على اتصال هاتفي من بعض الجزائريين، أقتصر على ما قرره في المسألة:

قال الشيخ: «... فالواجب علينا أن نقول: ما دل الكتاب والسنة على كفر تاركه فهو كافر، فمثلاً الصلاة: ترك الصلاة لا شك عندي أنه كفر، وأن تاركها مُرتدٌّ

(١) انظر: «حقيقة الإيمان بين غلوّ الخوارج وتفريط المرجئة» (ص: ٨٠). وعلّق الشيخ العلامة صالح الفوزان هنا قائلاً: «قصده: جمهور المرجئة وليس جمهور أهل السنة، لكنّه ترك التوضيح من باب التليس».

(٢) قال الشيخ العلامة صالح الفوزان: «يظهر أن الكتاب ليس مُقرَّرًا في المدارس، وإنّما هذا الشخص اختاره لأنه يوافق هواه».

عن الإسلام، لو مات فإنه لا يُغسَّل ولا يُكفَّن، ولا يُصلَّى عليه، ولا يُدفن مع المسلمين، ولا يُدعى له بالرحمة؛ قال عبد الله بن شقيق: كان أصحاب نبي الله - صلى الله عليه وعلى آله سلم - لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر إلا الصلاة^(١).

أما حديث الشفاعة أو حديث: «يخرج من النار من لم يعمل خيراً قط»^(٢) فهذا عامٌّ «لم يعمل خيراً»، ومعلوم أن النص العام يقيد بالخاص، فيقال: هذا الحديث عمومته مخصوص بأدلة واضحة على كفر تارك الصلاة، وأنه لا يخرج من النار. فما أكثر الأحاديث بل والآيات العامة التي خصصت. ولو لم نقل بذلك لضربنا السنة بعضها ببعض... نعم، لو كان في الحديث: «ولم يصل» كان هنا وجه تعارض...».

وقال: «لا تُفَرِّ بترك عمل من الأعمال إلا الصلاة، إلا الصلاة»^(٣).

(١) وأقوى منه ما تقدم فيما أخرجه المروزي في «تعظيم قدر الصلاة: ١/ ٨٧٧، ٩٠٤»، واللالكائي «شرح أصول اعتقاد أهل السنة: ٤/ ٨٢٩» عن مجاهد أبي الحجاج، أنه سأل جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما كان يُفَرِّق بين الكفر والإيمان عندكم في عهد رسول الله ﷺ؟ فقال: الصلاة»، وسنده حسن كما قرَّره العلامة الألباني «صحيح الترغيب: ١/ ٢٢٧»، ومن طريق أبي الزبير سمع جابر بن عبد الله وسأله رجل: هل كنتم تُعدُّون الذنب فيكم كفراً؟ قال: لا، وما بين العبد والكفر إلا ترك الصلاة»، وسنده صحيح، وجابر هو راوي الحديث المرفوع عن النبي ﷺ في كفر تارك الصلاة عند مسلم، فهو يُنسب في النص الأول كفر تارك الصلاة وأنها الفاصلة بين الكفر والإيمان إلى عهد رسول الله ﷺ والصحابة، فهو في حكم المرفوع للرسول كما هو مقرر في موضعه من كتب «علوم الحديث»، وفي حكم حكاية الإجماع بين الصحابة، وأما النص الثاني فيدل دلالة واضحة لا لبس فيها على أنه يعتبر ترك الصلاة من الكفر الأكبر؛ لأنه فرَّق بينه وبين الذنب الذي لا يكفر صاحبه، ويجب حمل حديثه المرفوع على هذا المعنى. مع أنه روي كفر تارك الصلاة عن ستة عشر صحابياً ولا يعلم لهم مخالف. وهنا نكتة لطيفة ذكرها ابن رجب في «جامع العلوم والحكم: ١/ ٩١» حين قال: «وقد استدلل أحمد وإسحاق على كفر تارك الصلاة بكفر إبليس بترك السجود لآدم، وترك السجود لله أعظم».

(٢) قطعة من حديث أبي سعيد الخدري، أخرجه مسلم (١٨٣).

(٣) في الشريط كلام غير واضح وأظنه قُطِع.

وكما قال تلميذه^(١) ابن القيم لما تكلم عن كفر تارك الصلاة قال: لا يمكن أبدًا لمؤمن يحافظ على ترك الصلاة أبدًا، حتى لو قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وأؤمن بالله واليوم الآخر، والملائكة والكتاب والنبين، وهو لا يصلي، هذا غير مُسلم^{١.هـ}.

(محاورة هاتفية مشهورة نقلتها من شريط من توزيع تسجيلات ابن رجب بالمدينة)

* الثالث: سئل شيخنا محمد عن قول بعض السلف عن حديث: «من شهد بالتوحيد دخل الجنة»^(٢) أنه منسوخ بالفرائض فأجاب:

الصحيح: أنه لا نسخ بهذا، لكن ليكن معلومًا أن من شهد بالتوحيد مخلصًا فلا يمكن أبدًا أن يدع الفرائض؛ لأن إخلاصه يحمله على أن يفعل. كيف تشهد أن لا إله إلا الله - أي: لا معبود بحق إلا الله - وكيف تقول: أنا أريد بذلك وجه الله، ثم لا تعمل العمل الذي يوصلك إلى الله؟! فهذا لا يمكن؛ ولهذا كان من حافظ على ترك الصلاة ولم يصل أبدًا كافرًا، فلو قال: أشهد أن لا إله إلا الله، وأؤمن بملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ولكن لا أصلي. نقول: أنت كافر، لا فرق بينك وبين الذي يسجد للصنم؛ ولذا جاء في رواية مسلم من

(١) أي: شيخ الإسلام ابن تيمية. قال ابن القيم في «الصلاة وحكم تاركها: ٦٠» عند ذكر الدليل العاشر من القرآن على كفر تارك الصلاة: «على أننا نقول: لا يُصرُّ على ترك الصلاة إصرارًا مستمرًا من يُصدَّق بأن الله أمر بها أصلًا، فإنه يستحيل في العادة والطبيعة أن يكون الرجل مصدقًا تصديقًا جازمًا أن الله فرض عليه كل يوم وليلة خمس صلوات، وأنه يعاقبه على تركها أشدَّ العقاب، وهو مع ذلك مُصرُّ على تركها، هذا من المستحيل قطعًا، فلا يحافظ على تركها مُصدِّق بفرضها أبدًا؛ فإن الإيمان يأمر صاحبه بها، فحيث لم يكن في قلبه ما يأمر بها، فليس في قلبه شيء من الإيمان... وهذا القدر هو الذي خفي على من جعل الإيمان مجرد التصديق، وإن لم يقارنه فعل واجب ولا ترك محرم، وهذا من أمحل المحال أن يقوم بقلب العبد إيمان جازم لا يتقاضاه فعل طاعة ولا ترك معصية».

(٢) المقصود: الأحاديث التي ورد فيها: «من شهد أن لا إله إلا الله دخل الجنة».

حديث جابر: «بين الرجل وبين الكفر والشرك ترك الصلاة»^(١) اهـ.

(نقلاً من لقاء الباب المفتوح، لقاء رقم (٤٥)، مجلد الأعداد ٤١-٥٠ ص: ٩٩)

* الرابع: سُئِلَ شيخنا محمدٌ عن معنى قوله ﷺ: «لم يعملوا خيراً قط»^(٢)

فقال:

معنى «لم يعملوا خيراً قط»: أنهم ما عملوا أعمالاً صالحة، لكن الإيمان وَقَرَّ في قلوبهم، فإمّا أن يكون هؤلاء قد ماتوا قبل التمكن من العمل؛ آمنوا ثم ماتوا قبل أن يتمكنوا من العمل، وحيثُ يصدق عليهم أنهم لم يعملوا خيراً قط. وإمّا أن يكون هذا الحديث مقيداً بمثل الأحاديث الدالة على أن بعض الأعمال الصالحة تركها كفر كالصلاة مثلاً، فإن لم يصل فهو كافر ولو زعم أنه مؤمن بالله ورسوله، والكافر لا تنفعه شفاعة الشافعين يوم القيامة، وهو خالدٌ مُخَلَّدٌ في النار أبد الأبدين، والعياذ بالله! فالمهم أن هذا الحديث: إمّا أن يكون في قوم آمنوا ولم يتمكنوا من العمل، فماتوا قَوْرَ إيمانهم فما عملوا خيراً قط، وإمّا أن يكون هذا عامّاً ولكنه يُسْتثنى منه ما دلت النصوص الشرعية على أنه لا بد أن يعمل كالصلاة، فمن لم يُصلِّ فهو كافر لا تنفعه الشفاعة ولا يخرج من النار». اهـ.

(نقلاً من مجموع فتاوى شيخنا العثيمين، ج ٢، ص: ٤٨، رقم ١٧١)

* الخامس: سأل الأخ محمد خليل النيجيري شيخنا محمدًا رَحِمَهُ اللهُ في

مرضه الأخير، فقال بلكنته الأفريقية:

- شيخ، يقول بعض العلماء: لا يَكْفُرُ من اعتقد وقال ولم يعمل، ولم يكن جاحداً بالأعمال، واستدلوا بقوله عليه الصلاة والسلام: «لم يعمل خيراً قط» وما قولكم سماحتكم في هذا؟

(١) أخرجه مسلم (٨٢)، وهو في «مسند أحمد: ٢٣ / ٣٦٥ (١٥١٨٣)».

(٢) قطعة من حديث أبي سعيد الخدري، أخرجه مسلم (١٨٣).

- قال الشيخ: ما فهمت السؤال.

- قال السائل: بعض العلماء يقولون: لا يكفر من اعتقد «لا إله إلا الله محمد رسول الله» مؤمن من قلبه، وقالها بلسانه ولكن لم يعمل، وترك العمل تكاسلاً لا جحوداً، فهل يكون خطأ؟

- قال الشيخ: نعم، قولهم هذا غير صحيح^(١)؛ لأنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم - أن تارك الصلاة كافر، مع أنه يقول: «أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله»، والكفر ليس راجعاً إلى قواعد يقعدها الناس على ما يريدون، هو مبني على الكتاب والسنة، فمن كفره الله ورسوله فهو كافر، سواء كان على قواعد هؤلاء أو على خلافها، ومن لم يكفره الله

(١) لاحظ هنا نص سؤال السائل عن قال: «لا يكفر من اعتقد الشهادتين وقالها بلسانه، وترك العمل تكاسلاً لا جحوداً»، ثم رد الشيخ بقوله: «قولهم هذا غير صحيح... والكفر ليس راجعاً إلى قواعد يقعدها الناس على ما يريدون»، ومنه تعرف أن ما نقله بعض الإخوة عن شيخنا محمد رحمه الله وأشاعه أنه قال له تعليقاً على الفتوى الصادرة من اللجنة الدائمة للإفتاء بحق كتابه: «لقد فرقت هذه الفتوى المسلمين في أنحاء العالم، ولم يستفد منها إلا الثوريون والتكفيريون». ١. هـ لا يعني أنه رحمه الله موافق لصاحب الكتاب فيما ذهب إليه من إثبات إيمان تارك العمل كله، أو أنه اعترض على الفتوى كما هو واضح من إجابة هذا السؤال، بل لقد سألته أنا أيضاً رحمه الله عن نفس الفتوى في بيته بالرياض بعد عودته من رحلته العلاجية في بلاد الغرب، فذكر أنها شوشت، فقلت له: هل توافق صاحب الكتاب على أن تارك عمل الجوارح باق على إسلامه؟ فأشار بيده رحمه الله قائلاً: خطأ، خطأ، خطأ، ثلاث مرات. فيبقى الخلاف في المسألة بين علمائنا في طريقة علاج القضية، ولم يقل أحد من العلماء إن اجتهاد عالم حجة على عالم آخر. ويعلم الله أنه لولا نظري في المصلحة التي قدرها شيخنا رحمه الله، وعلمي بعدم رغبته فيما سأنقل، لأوردت عنه ما هو أقطع لحجة هذا الأخ وأوضح في المسألة، لكنني أرجو أن يكفي هذا في تركه الإيهام بوجود خلاف بين علمائنا في هذه المسألة.

ورسوله فليس بكافر^(١)». ١. هـ

(نقلنا عن شريط مسجل أكثره يتضمن أسئلة الأخ محمد خليل النيجيري لشيخنا العثيمين رَحِمَهُ اللهُ في مرضه الأخير، ويظهر فيه دعاء الناس للشيخ بالشفاء والعافية مرات) * السادس: وقال شيخنا العثيمين رَحِمَهُ اللهُ في الجواب عن حديث الذين يقولون: أدركنا آباءنا على هذه الكلمة لا إله إلا الله فنحن نقولها. قال حذيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «تنجيهم من النار»:

- قال الشيخ محمد رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «حكم تارك الصلاة»: القسم الخامس: ما ورد مقيدًا بحالٍ يُعذر فيها بترك الصلاة، كالحديث الذي رواه ابن ماجه (٤٠٤٩) عن حذيفة بن اليمان، قال: قال رسول الله ﷺ: «يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب» الحديث، وفيه: «تبقى طوائف من الناس...». فإن هؤلاء الذين أنجبتهم الكلمة من النار كانوا معذورين بترك شرائع الإسلام؛ لأنهم لا يدرون عنها، فما قاموا به هو غاية ما يقدرون عليه، وحالهم تشبه من ماتوا قبل فرض الشرائع^(٢)، أو قبل أن يتمكنوا من فعلها، كمن مات عُقيب شهادته، قبل أن يتمكن من فعل الشرائع، أو أسلم في دار الكفر فمات قبل أن يتمكن من العلم بالشرائع». ١. هـ (نقلنا من كتاب «حكم تارك الصلاة» ص: ٢٥)

* السابع: تعليق الشيخ على قول شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ في كتاب «كشف الشبهات»:

- قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: (لا خلاف أن التوحيد لا بد أن يكون

(١) قال الشيخ العلامة صالح الفوزان حفظه الله: «وأيضًا (لا إله إلا الله) لا تنفع من قالها وهو يُشرك بالله، كعباد القبور الذين يقولون هذه الكلمة ويناقضونها بدعاء الأموات، والاستغاثة بهم، والذبح لهم، والنذر لهم».

(٢) قال الشيخ العلامة صالح الفوزان حفظه الله. «أي: التي لم يعملوها؛ لأنهم ماتوا قبل أن تُشرع».

بالقلب واللسان والعمل، فإذا اختل شيء من هذا لم يكن الرجل مسلمًا، فإن عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر» ١.١.هـ.

- قال الشيخ محمد رَحْمَةُ اللَّهِ: ختم المؤلف هذه الشبهة بمسألة عظيمة، هي: أنها لا بد من أن يكون الإنسان موحدًا بقلبه وقوله وعمله، فإن كان موحدًا بقلبه ولكنه لم يوحد بقوله أو بعمله،

فإنه غير صادق في دعواه؛ لأن توحيد القلب يتبعه توحيد القول والعمل؛ لقوله ﷺ: «ألا إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب»^(١)، فإذا وحّد الله كما زعم بقلبه ولكنه لم يوحد بقوله أو فعله؛ فإنه من جنس فرعون الذي كان مستيقنًا بالحق عالمًا، لكنّه أصرّ وعاند وبقي على ما كان عليه من دعوى الربوبية» ١.١.هـ.

(نقلا عن «شرح كشف الشبهات» للشيخ ضمن فتاوى العقيدة، ج ٧، ص: ١٠٠)

* الثامن: يقول الأخ علي بن عبد العزيز موسى:

- وقد وفقني الله - تعالى - للذهاب للشيخ - أي: ابن عثيمين رَحْمَةُ اللَّهِ - في بيته وسؤاله عن مسألة الإيمان فقلت: يوجد قبلنا من يقول: الإيمان اعتقاد القلب، وتلفظ باللسان، وأصل أعمال القلوب.

- فقال رَحْمَةُ اللَّهِ وهو غاضب: أعوذ بالله، هذا قول المرجئة، وهو مذهب قديم معروف، وأخذ يذكر بعض الأدلة على بطلان ذلك، وقد يسر الله - تعالى - تسجيل بعض كلام الشيخ من خلال بعض الأسئلة التي وجهت إليه» ١.١.هـ.

(نقلا عن كتاب «تنبيه الإخوان إلى حقيقة الإيمان والرد على المخالفين» ص: ٦٩)



الفهارس

- ١ - فهرس الآيات
- ٢ - فهرس الأحاديث
- ٣ - فهرس الأعلام
- ٤ - فهرس المحتويات

فهرس الآيات

رقم الآية	الآية	الصفحة
٢ - سورة البقرة		
٣	يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ	٥٨
٤٣	وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ	٨٥، ٨٣
١٥٩	إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ	١٠٦
١٦٠	إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّا	١٠٦
١٧٧	لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ	٢٠
٣ - سورة آل عمران		
١٩	إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ	٥٤
٣٢	قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ	٩٢
٨٥	وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ	٥٤
١٠٢	يَتَأَيَّدُ الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ	١٩
٤ - سورة النساء		
١	يَتَأَيَّدُ النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَدَةٍ	١٩
١٢٣	لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ	١٩
١٢٤	وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى	١٩
١٢٥	وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ	١٩
٥ - سورة المائدة		
٣	وَرَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا	٥٤

٦ - سورة الأنعام	
يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَتُهَا	١٥٨
٢٢، ٢١	
٧ - سورة الأعراف	
أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ	٥٩
٩٧	
٨ - سورة الأنفال	
إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ	٢
١١٦	
الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ	٣
١١٦	
٩ - سورة التوبة	
يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ	٦١
٥٩	
قُلْ أَلِ اللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ	٦٥
٧٨	
لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ	٦٦
٧٨	
وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ	٧١
١١٦	
١١ - سورة هود	
أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ	٥٠
٩٧	
١٢ - سورة يوسف	
وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ	١٧
٥٩	
١٥ - سورة الحجر	
قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ بَيْنِي	٣٩
٧٣	
١٦ - سورة النحل	
ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ	٣٢
٢٧	
٢٠ - سورة طه	
وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ	٧٥
٥٢	

٨٢	وَلِإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ	٧٤
١٢٣	فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى	١٠٤
١٢٤	وَمَن أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي	١٠٤
٢١ - سورة الأنبياء		
٢٥	وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ	٩٧
٩٤	فَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ	٥٢
٢٢ - سورة الحج		
٥٢	إِذَا تَمَنَّيَ الْوَيْلُ الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ	٢٣
٧٧	يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا	٨٥
٢٣ - سورة المؤمنون		
٢٣	أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّن إِلَٰهٍ غَيْرُهُ	٩٧
٢٤ - سورة النور		
٤٧	وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا	٩٣، ٩٢
٤٨	وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ	٩٣
٤٩	وَلِإِن يَكُنْ لَهُمُ الْخُلُوعُ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ	٩٣
٥٠	أَفِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا	٩٣
٥١	إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ	٩٣
٣٢ - سورة السجدة		
١٧	جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ	٢٧
٢٢	وَمَن أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ءُفْرَأَعَرَضَ عَنْهَا	٩٤، ٦٥
٣٣ - سورة الأحزاب		
٧٠	يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا	١٩

٧١	يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ	١٩
	٣٥ - سورة فاطر	
١٠	إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ	٢٢، ٢٥،
	٢٦، ٦٦	
٤٥	وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا	٢٧
	٤٣ - سورة الزخرف	
٧٢	وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ	٢٧، ٧٤
	٤٦ - سورة الأحقاف	
٣	وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُنذِرُوا مُعْرِضُونَ	٩٦، ١٠٠
١٤	جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ	٢٧، ٧٤
	٥٦ - سورة الواقعة	
٢٤	جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ	٢٧
	٧٥ - سورة القيامة	
٣١	فَلَا صَدَقَ وَلَا وُفِيَ	٩٢
٣٢	وَلَكِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى	٩٢
	٨٤ - سورة الانشقاق	
٢٥	إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ	٥٩
	٩٢ - سورة الليل	
٥	فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَانْفَرَى	٢٦
٦	وَصَدَقَ بِالْحَقِّ	٢٦
٧	فَسَيُجْزَى لِلْيُسْرَى	٢٦
٨	وَأَمَّا مَنْ يَخْلُ وَاسْتَفْتَى	٢٦

٩	وَكَذَّبَ بِالْحَقِّ	٢٦
١٠	فَسَيِّرْهُمُ لِلْعَصْرِ	٢٦
١٥	لَا يَصْلَحُهَا إِلَّا الْأَشْقَى	٩٢
١٦	الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى	٩٢
٩٨ - سورة البينة		
٥	وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ خُنَفَاءَ	٢٠، ٦١،
		٧٣، ٨٧



فهرس أطراف الأحاديث والآثار

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
١٠٥	عمرو بن عوف المزني	«اتقوا زلة العالم وانتظروا فينته»
٩٩	بشير بن الخصاصة	أتيت النبي ﷺ لأبأيعه
١٣٥	حذيفة بن اليمان	«أدركنا آباءنا على هذه الكلمة»
٣٠	ابن عباس	«ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله»
١٠٠	أبو هريرة	«أذهب بنعلي هاتين»
١٠٥	ابن عمر	«أشد ما أتخوف على أمتي ثلاث»
١٠٠	أبو هريرة	«أشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله»
٢٦	علي بن أبي طالب	«اعملوا فكل ميسر لما خلق له»
٩٥، ٥٧	النعمان بن بشير	«ألا وإن في الجسد مضغة»
١٢٨، ٣٦	—	«أليس لا إله إلا الله مفتاح الجنة؟»
٩٨	—	«أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله»
٣١	ابن عمر	«أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله»
٩٨	عتبان بن مالك الأنصاري	«إن الله حرّم على النار من قال: لا إله إلا الله»
٦٢	أنس بن مالك	«إن أمتي لا تجتمع على ضلالة»
٣٢	جابر بن عبد الله	«إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة»

- «إن فسطاطًا على غير عمود لا يقوم» معاذ بن جبل ٣٨
- «أن من ترك صلاة فرض واحدة متعمدًا» عمر ومعاذ وعبد الرحمن ابن عوف ٣٦
- وأبو هريرة
- «أن النبي ﷺ بعث معاذًا إلى اليمن» ابن عباس ٣٠
- «أن النساء ناقصات عقل ودين» عبد الله بن عمر ١٢٦
- «أن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة» عبد الله بن عمرو ١٢٩
- «إنما الأعمال بالنيات» عمر بن الخطاب ٥٢، ٦٨، ٨٨
- الإيمان بالله والعمل قرينان محمد بن علي ٦٩
- «بل لأمر فُرغ منه» عمر بن الخطاب ٢٨
- «بللى، ولكن ما من مفتاح إلا وله أسنان» وهب بن منبه ٩٨
- «بني الإسلام على خمس» عبد الله بن عمر ٤٤
- «بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة» جابر بن عبد الله ٣٢
- «بين الكفر والإيمان ترك الصلاة» جابر بن عبد الله ٣٢
- «تعبد الله ولا تشرك به شيئًا» أبو أيوب الأنصاري ٩٩
- «تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه» ابن عباس ١٠٤
- «تنجيهم من النار» حذيفة بن اليمان ١٣٥
- «ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار» أبو هريرة ١٢٢
- حديث جبريل عمر بن الخطاب ٦١، ٤٤

- حديث طلحة بن عبيد الله
٤٤ —
- «رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة»
٧٧ معاذ بن جبل
- سأل أبو ذر النبي ﷺ عن الإيمان
٢٠ أبو ذر
- «الصلاة». جواب من سأل: ما كان يفرق بين
٣٤ جابر بن عبد الله
- الكفر والإيمان؟
- «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها
٣٤- بريثة: بن الحُصَيْب
- فقد كفر»
- «فلا جهاد ولا صدقة! فبم تدخل الجنة إذا؟!»
٩٩ بشير بن الخصاصية
- «فيخرج الله منها قومًا لم يعملوا خيرًا قط»
١٢٣ أبو سعيد الخدري
- «قولوا: لا إله إلا الله تفلحوا»
٩٧ طارق بن عبد الله
- المحاربي
- كان أصحاب النبي ﷺ لا يرون شيئًا من
٣٧، ٣٥ عبد الله بن شقيق
- الأعمال
٣٨، ١٢٢
- ١٣١
- «كُلُّ لَّا يَنَالُ إِلَّا بِالْعَمَلِ»
٢٨ عمر بن الخطاب
- «كُلُّ ميسر لما خلق له»
٣٠ علي بن أبي طالب
- لا إسلام لمن ترك الصلاة
٣٥ عمر بن الخطاب
- لا حَظٌّ في الإسلام لمن ترك الصلاة
٣٥، ٣٣ عمر بن الخطاب
- ٣٨
- لا، وما بين العبد والكفر إلا ترك الصلاة
٣٤ جابر بن عبد الله
- «لا ينال إلا بالعمل»
٣٠ عمر بن الخطاب
- «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب»
١٢٦ أنس بن مالك

لنفسه»

- «لا يُدْخِلُ أَحَدًا عَمَلُهُ الْجَنَّةَ» - أبو هريرة - ٢٧٤
- «ليس بين العبد وبين الكفر إلا ترك الصلاة» جابر بن عبد الله - ٣٢
- «ما بين العبد والكفر إلا ترك الصلاة» جابر بن عبد الله - ٣٤
- «ما صليت، ولو مُتَّ مُتَّ عَلَى غير الفطرة» حذيفة بن اليمان - ٣٣
- «ما كان يفرق بين الكفر والإيمان عندكم» مجاهد - ٣٥، ٣٤
- «ما من صاحب ذهب ولا فضة...» أبو هريرة - ١٢٢
- «ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده» علي بن أبي طالب - ٢٦
- «مفتاح الجنة لا إله إلا الله» وهب بن منبه - ٩٨
- «من دعا رجلًا بالكفر، أو قال: عدو الله» أبو ذر - ١٢٣
- «من شهد أن لا إله إلا الله صادقًا من قلبه» أبو موسى الأشعري - ١٠٠
- «من شهد أن لا إله إلا الله مخلصًا من قلبه» معاذ بن جبل - ١٠٠
- «من شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وأن عيسى عبد الله ورسوله من شهد بالتوحيد دخل الجنة» — - ١٣٢
- «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» عائشة - ١٠٧
- «من قال: لا إله إلا الله خالصًا من قلبه دخل الجنة» جابر بن عبد الله - ١٠٠
- «من قال: لا إله إلا الله مخلصًا من قلبه» معاذ بن جبل - ١٠٠
- «من قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله» طارق بن أشيم - ١٠٠
- «هل كنتم تعدون الذنب فيكم كفرًا؟» الأشجعي - ٣٤
- «هل كنتم تعدون الذنب فيكم كفرًا؟» أبو الزبير، محمد بن - ٣٤

مسلم

- والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة
 ٣٥ أبو بكر الصديق
 يا رسول الله، أبايعك عليهن كلهن
 ٩٩ بشير بن الخصاصية
 يا رسول الله، أخبرني بعمل يدخلني الجنة
 ٩٩ أبو أيوب الأنصاري
 يا نبي الله، أرايت ما نعيم، الأمر فرغ منه؟
 ٢٨ عمر بن الخطاب
 يخرج من النار من لم يعمل خيراً قط
 ١٣١ أبو سعيد الخدري
 «يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب»
 ١٣٥ حذيفة بن اليمان



فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
الآجري	١٩، ٢٦، ٢٩، ٣٣، ٥٤، ٦٣، ٦٦، ٧٠، ٨٥، ٧٣
آدم عليه السلام	١٣١
إبراهيم النخعي	٤٥
إبليس	٣١، ٤٢، ٦٤، ٦٥، ٧٣، ٨٨، ٩٤، ٩٦، ٩٨، ١٢٠
ابن أبي الأخضر = صالح بن أبي	٢٩
الأخضر	
ابن أبي حاتم	٢٣
ابن أبي زمنين	٧٠
ابن أبي زيد القيرواني، مالك الصغير	٦٢، ٦٩، ٨٤
ابن أبي شيبة	٣٣، ٦٧
ابن أبي طلحة = علي بن أبي طلحة	٢٣
ابن أبي عاصم	٢٨، ٢٩
ابن أبي العز	١١٦، ١٢١
ابن أبي يعلى، محمد بن محمد بن	٨٣
الحسين، أبو الحسين ابن الفراء	
ابن باز = عبد العزيز بن باز	١١، ٤١، ٤٨، ٤٩، ٧١، ٧٦، ٨٨، ٩٦، ١٠٦، ١١٠، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٩، ١٢٠

٢٠، ٥٥، ٥٩، ٦٠، ٦٣، ٦٦، ٦٧، ٧٠،

ابن بطة العكبري

٧٢، ٧٣، ٨٦

٨، ١١، ١٦، ٢٧، ٣١، ٣٧، ٤٥، ٤٦،

ابن تيمية = شيخ الإسلام

٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥١، ٥٥، ٦٤، ٦٨، ٧١،

٧٤، ٧٧، ٨٠، ٨٧، ٩٠، ٩٢، ٩٦، ٩٨،

١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠،

١٢٤، ١٢٨، ١٣٠

٢٣، ٢٤، ٣٣، ٧٩، ١٠٩، ١١٣، ١١٧،

ابن حجر

١١٨

٢٣، ٥٩

ابن جرير = أبو جعفر الطبري

٢٩، ٣٠، ٣٢

ابن حبان

٣٣

ابن حزم

٢٦، ٧٤

ابن الحنبلي

٧١

ابن الخطيب

٩٠، ١٢٢

ابن راهويه = إسحاق بن راهويه

٤٠، ٤٤، ٤٥، ٦١، ٧٣، ٧٦، ٨١، ٩٠،

ابن رجب

٩٢، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١٣٢

٦٦

ابن شاهين

٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٣٠، ٣٦، ٣٩، ٥٢،

ابن عباس = عبد الله بن عباس

٦٩، ٨٤، ١٠٤

٨٤

ابن عبد البر

٨، ٥٦، ٦٤، ٦٥، ٨٨، ٩٤

ابن عبد الوهاب = محمد بن عبد

الوهاب

١٣٦، ١٣٠، ١٢٢، ٧٦	ابن عثيمين = محمد بن صالح
	العثيمين
٢٤	ابن العريبي
٤٤، ٣١، ٢٩	ابن عمر = عبد الله بن عمر
١٢، ١٥، ١٧، ١٨، ٢٧، ٣٢، ٣٥، ٣٦،	ابن القيم
٤٠، ٥٦، ٦٢، ٨٧، ٩٠، ١٠٣، ١٠٤،	
١٠٨، ١١٠، ١٣٢	
٥٨، ٤٠	ابن كثير
١٣٥، ٣٢	ابن ماجه
٣٩، ٣٨، ٣٦	ابن مسعود = عبد الله بن مسعود
٢٩، ٢٨	ابن المسيب = سعيد بن المسيب
١٠٩	ابن منده
٢٣	ابن المنذر
١١٩، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣	ابن نصر المروزي = المروزي
٢٨	ابن وهب
٩٩	أبو أيوب الأنصاري
٣٥	أبو بكر الصديق
٨٢	أبو ثور الكلبي
٨٤، ٦٩، ٥٢، ٢٢، ٢١	أبو جعفر الطبري = الطبري
٢٣	أبو جعفر النحاس
٤٢	أبو جهل
٨٣	أبو حاتم الرازي

٧٦	أبو الحسين محمد بن أحمد الملطي
١١٦	أبو حنيفة
٣٧	أبو الدرداء
١٢٣، ٢٦	أبو ذر
١٣١، ٣٤	أبو الزبير، محمد بن مسلم المكي
١٣٣، ١٣١، ١٢٣	أبو سعيد الخدري
٢٢	أبو صالح، عبد الله بن صالح كاتب
	الليث
٦٨، ٦١، ٥١	أبو طالب المكي
٢٥	أبو العالية
٩١، ٦١، ٥٩، ٤٠، ٢٣	أبو عبد الله = أحمد بن حنبل
٢٤	أبو عبد الله القرطبي
٨٢، ٧٩، ٦٨، ٦١	أبو عبيد = القاسم بن سلام
١٠٥	أبو عمر
٦٩	أبو عمر العدني
٨٤	أبو عمرو الداني
٦٧	أبو عمرو الطلمنكي
٨٦، ٦٦، ٣٤، ٢٨	أبو القاسم اللالكائي = اللالكائي
٧٥	أبو معاذ التومني
٦٧	أبو نعيم
٣٦، ٣٥، ٣٠، ٢٩، ٢٧	أبو هريرة
٨٣، ٦٨	أبو يعلى

الأثرم	٨١
أحمد بن حنبل	٩١، ٦١، ٥٩، ٤٠، ٢٣
أحمد بن صالح الزهراني	١٢٠، ١١٩
أحمد بن المفضل	٢١
إخوة يوسف	٥٩
أسباط	٢١
إسحاق بن راهويه = ابن راهويه	١٢٢، ٩٠
الأشعري	١٠٦، ٧٥
الألباني، محمد ناصر الدين	٣٥
أنس بن عياض	٢٩
الأوزاعي	١٠٧، ٦٧، ٥٩، ٤٥، ٣٠، ٢٩، ٢٨
أيوب السختياني	٤٥
البخاري	٣٣، ٣١، ٣٠، ٢٧، ٢٦، ٢٤، ٢٣، ٧
	٣٥، ٣٤
بريدة الأسلمي	٣٢
البزار	٢٩
بشر بن المفضل	٣٥
بشير بن الخصاصة	٩٩
البغوي	٥٤
البيهقي	١٠٥
الترمذي	٣٥، ٣٢
الثوري = سفيان الثوري	١٠٧، ٦٧، ٦٠

١٣١، ١٠٠، ٣٤، ٣٢٠	جابر بن عبد الله
٦١، ٤٤٠	جبريل
٣٥	الجريري = سعيد بن إياس
٩٠، ٨٩، ٧١٠	جهم
٥٧	حافظ الحكمي
٣٥، ٣٢٠	الحاكم
٤٣٥، ٣٣٣	حذيفة بن اليمان
١٢٨، ٦٦٧	الحسن البصري
٩١، ٩٠، ٦٨، ٦٠	الحميدي
٩١	حنبل بن إسحاق
٥٤، ٣٥٠	الخطابي
٩٠، ٨١، ٦٨	الخلال
٣٠، ٢٩	الدارقطني
٢٣٧	دحيم
١١٨٧	الدسوقي
١٠٨٧	الذهبي
١١١، ١٠٩، ١٠٧	ربيع بن هادي المدخلي
٣٠، ٢٨٠	الزبيدي = محمد بن الوليد
٦٧، ٤٥، ٣٠، ٢٩، ٢٨	الزهري
٦٧	زيد بن أسلم مولى عمر
٧٣٠	سالم الأفتس
٢٩	سالم بن عبد الله بن عمر

٢١	السدي
٣٥	سعيد بن إياس الجزيري
٦٦، ٤٥، ٢٥، ٢٣	سعيد بن جبيز
٦٧	سعيد بن عبد العزيز
٢٩، ٢٨	سعيد بن المسيب
٩١، ٧٢، ٦٨، ٦٠، ٥٠٠	سفيان بن عيينة
٦٧، ٦٠	سفيان الثوري = الثوري
٦٥	سليمان بن سحمان
٩٨	سليمان بن عبد الله
٥١	سهل بن عبد الله التستري
٩١	سويد بن سعيد الحدّثاني
٥١، ٩، ٨، ٧	سيد قطب
٢٤، ٢٣	السيوطي
١٠٥٠	الشاطبي
٧٦، ٧٨، ٦٩، ٦٠، ٥٩، ٤٤، ٤١، ٤٠	الشافعي
١٠٧	
٨١	شبابة بن سوار الفزاري
١١٧	الشبل = عبد العزيز الشبل
٢٥	شهر بن حوشب
٩٥، ٣٥، ٢٣	الشوكاني
٤٥، ٤٣، ٣٧، ٣١، ٢٧، ١٧، ١٦، ١١، ٨	شيخ الإسلام = ابن تيمية
٦٠، ٥٦، ٥٥، ٥١، ٥٠، ٤٨، ٤٧، ٤٦	

٦١، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٧١، ٧٢، ٧٤، ٧٦،
 ٨٠، ٨١، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٦،
 ٩٨، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٨، ١١٠،
 ١١٦، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٥

الشيخان: البخاري ومسلم ٢٦، ٢٧، ٣٠، ٣٤، ٣٥

٤٩ الصابوني، محمد علي الصابوني

٤٩ الصابوني: صاحب «عقيدة السلف»

٢٩ صالح بن أبي الأخضر

٩١ صالح بن أحمد بن حنبل

٤، ١٤، ٧٧، ٨٩، ٩٥، ١٣٧ صالح الفوزان = صالح بن فوزان

الفوزان

٧١ الصالحي

٨٨، ١٠٤ صديق حسن خان

٢٥ الضحاك

٢١، ٢٢، ٥٢، ٦٩، ٨٤ الطبري = أبو جعفر الطبري

١٢١ الطحاوي

٤٤ طلحة بن عبيد الله

٩٦ الطيار

٨٧ عبد الباقي المواهبي الحنبلي

٣٦ عبد الحق الإشبيلي

٣٥، ٣٦ عبد الرحمن بن عوف

٣٣ عبد الرزاق

- عبد العزيز بن باز = ابن باز ٩٦، ٨٨
- عبد العزيز بن فيصل الراجحي ١١٤
- عبد العزيز الراجحي ٩٩، ٩٥٠
- عبد العزيز الشبل ١١٧٠
- عبد الله بن إبراهيم الزاحم ٧٩، ٤٠
- عبد الله بن شقيق ١٣١، ١٢٢، ١١٥، ٤١، ٣٥
- عبد الله بن أحمد بن حنبل ٩٢، ٩١، ٨٤، ٧٢، ٦٨، ٦٧، ٦٠، ٥٠٠
- عبد الله بن عباس ٣٩
- عبد الله بن عمر = ابن عمر ٢٩
- عبد الله بن مسعود ٣٩، ٣٦
- عبيد الجابري ٩٨
- عتبان بن مالك الأنصاري ٩٨
- العثيمين = محمد بن صالح ٩٥، ٨٩، ٨٢، ٤٨، ٣٤، ٣٣، ١٧
- العثيمين ١٤٣، ١٣٥، ١٠٩، ١٠٦
- عدنان عبد القادر ١٢٩
- عُقَيْل بن خالد ٢٩
- علي بن أبي طالب ٣٧، ٢٦
- علي بن أبي طلحة يروي عن ابن ٢٣
- عباس ويروي عنه معاوية بن صالح
- علي بن داود القنطري، يروي عن أبي
- صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث،
- ويروي عنه أبو جعفر الطبري

١٣٦	علي بن عبد العزيز موسى
٣٦، ٣٣، ٢٨	عمر بن الخطاب
٨٤، ٥٠	عياض، القاضي عياض
١٣٦، ١٢٠، ٩٥، ٩٤، ٨٨، ٦٥، ٦٤، ٤٢	فرعون
٢٩، ٢٨	الفريابي
٦٨، ٥٠	فضيل بن عياض
٨٤، ٥٠	القاضي عياض
٤٥، ٢٥	قتادة
٢٤	القرطبي = أبو عبد الله القرطبي
١٠٥	كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف
	المزني
٨٦، ٦٦، ٣٤، ٢٨	اللالكائي، أبو القاسم
٢٣	الليث
٦٧	مالك بن أنس
١٠٥، ٣٥، ٣٤، ٢٥، ٢٣	مجاهد بن جبر، أبو الحجاج
	محمد = محمد بن صالح العثيمين
٧٧، ٥٧	محمد أمان الجامي
٩٤، ٦٥، ٥٧	محمد بن إبراهيم آل الشيخ
٣٤	محمد بن إسحاق
٢١	محمد بن الحسين
	محمد بن صالح العثيمين
٩٤، ٨٨، ٦٥، ٦٤، ٥٦، ٨	محمد بن عبد الوهاب

٦٩	محمد بن علي
٦٨	محمد بن مسلم الطائفي
٥٣	محمد بن نصر = المروزي
٢٨	محمد بن الوليد الزبيدي
٢٤	محمد حسين الذهبي
١٣٥، ١٣٣	محمد خليل النيجيري
٨٢، ٣٤، ١٧	محمد العثيمين = محمد بن صالح
	العثيمين
١٢٠	مراد شكري
١١٩، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣	المروزي = محمد بن نصر بن
	الحجاج
٦٩	المزني
٢٣	المزي
١٠٥	مسعود بن سعد
٣٥، ٣٤، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٧، ٢٦، ١٨	مسلم
١٢٢، ١٠٧، ١٠٠، ٩٩، ٩٤، ٤٤	
١٣٣، ١٣٢، ١٣١، ١٢٦، ١٢٣	
١٠٠، ٣٦، ٣٥	معاذ بن جبل
٢٤، ٢٣	معاوية بن صالح
٧٢	معقل بن عبيد الله العبسي
٢٨	معمر بن راشد
٦٧، ٤٥	ميمون بن مهران

٧٢	نافع مولى بن عمر
٢٥، ٢٣	النحاس = أبو جعفر النحاس
٣٢	النسائي
١٠٩، ٣٥، ٢٧	النووي
٤٦	الهروي
٧٢، ٤٦	وكيع بن الجراح
٦٧	الوليد بن مسلم
٩٨، ٥٦	وهب بن منبه
٤٥	يحيى بن أبي كثير
	يحيى بن معين
١٠٥	يزيد بن أبي زياد
٥٩	يوسف عليه السلام
٢٨	يونس بن يزيد الأيلي



الفهرس

الصفحة

الموضوع

٥	تقديم فضيلة الشيخ العلامة صالح الفوزان
٧	مقدمة
٢٠	علاقة الإيمان بأعمال الجوارح
٢١	دخول الجنة بالإيمان والعمل الصالح
٢١	الإيمان لا يكون إلا بالعمل وأداء الفرائض بالقلوب والجوارح
٢١	شرائط الإيمان القول والعمل والإخلاص
٢٢	الآيات القرآنية الدالة على ذلك
٢٧	أحاديث في عموم العمل
٢٧	اعملوا فكلُّ مُيسَّر لما خلق له
٢٨	لن يدخل أحدًا عمله الجنة
٢٩	اشتراط العمل لدخول الجنة
٣١	بماذا أمر النبي ﷺ معاذًا حين بعثه إلى اليمن
٣٢	أمرت أن أقاتل الناس
٣٣	تكفير تارك الصلاة
٣٣	الأحاديث الواردة في تكفير تارك الصلاة
٣٤	المتعين في هذه المسألة
٣٤	نصوص الصحابة في كفر تارك الصلاة
٣٥	إجماع الصحابة على كفر تارك الصلاة

- ٣٥ قتال تارك الصلاة
- ٣٨ الكفر الوارد في الصلاة هو الكفر الأعظم
- ٤٠ رد شبهة وجود الخلاف
- ٤١ ثلاثة تنبيهات مهمة
- ٤٢ لم يبلغ إجماع الصحابة الأئمة كلهم
- ٤١ الإيمان قول وعمل ونية
- ٤٢ تكفير تارك عمل الجوارح مطلقاً
- ٤٢ المخالفون لأهل السنة في مسألة الإيمان
- ٤٤ قول محدث في مسألة الإيمان
- ٥٠ التنبيه على أمور
- ٥٢ مقدمات مهمة في مسألة الإيمان
- ٥٢ المقدمة الأولى: تلازم عمل الجوارح الظاهرة وأعمال القلوب الباطنة
- ٥٩ المقدمة الثانية: أن الإيمان بلا عمل لا يصح ولا يجزئ
- ٦٦ المقدمة الثالثة: لا إيمان إلا بعمل
- ٦٧ أ - أقوال بعض الأئمة
- ٧٠ ب - تقرير أهل السنة في كتب العقائد من أنه لا يقبل إيمان إلا بعمل
- المقدمة الرابعة: تناقض من زعم أن تارك عمل الجوارح بالكيفية باقٍ على إيمانه
- ٧١ المقدمة الخامسة: ليس المراد عمل القلب دون عمل الجوارح
- ٩١ المقدمة السادسة: تكفير من ترك أعمال الجوارح
- ٩١ الوجه الأول: كفر تارك الفرائض
- الوجه الثاني: ترك أعمال الجوارح هو من الإعراض عن طاعة الله
- ٩٣

٩٧	الوجه الثالث: لا يكفي النطق بالشهادتين.....
١٠٢	المقدمة السابعة: العصمة للأنبياء
١٠٣	الواجب تجاه زلات علماء أهل السنة والجماعة
١٠٣	١ - توطئ النفس على لزوم الحق.....
١٠٥	٢ - اجتناب الزلات الصادرة من أهل العلم.....
١٠٨	٣ - العفو عن زلة العالم غير المتعمد المخالفة
١١٤	أقوال سماحة الشيخ ابن باز في الإيمان
١٢٣	أقوال سماحة الشيخ ابن عثيمين
١٣٩	الفهارس العامة.....
١٤١	فهرس الآيات القرآنية.....
١٤٦	فهرس أطراف الأحاديث والآثار.....
١٥١	فهرس الأعلام.....
١٦٣	المحتويات
١٦٧	صور لأصل خط فضيلة الشيخ صالح الفوزان.....
١٧٣	صورة الخطاب الموجه للشيخ ابن العثيمين رحمه الله في مرض موته



